الجبهة الشعبية لتحرير فلسطين

نحو رؤية سياسية جديدة للمرحلة

المؤتمر الوطني السادس - تموز ٢٠٠٠

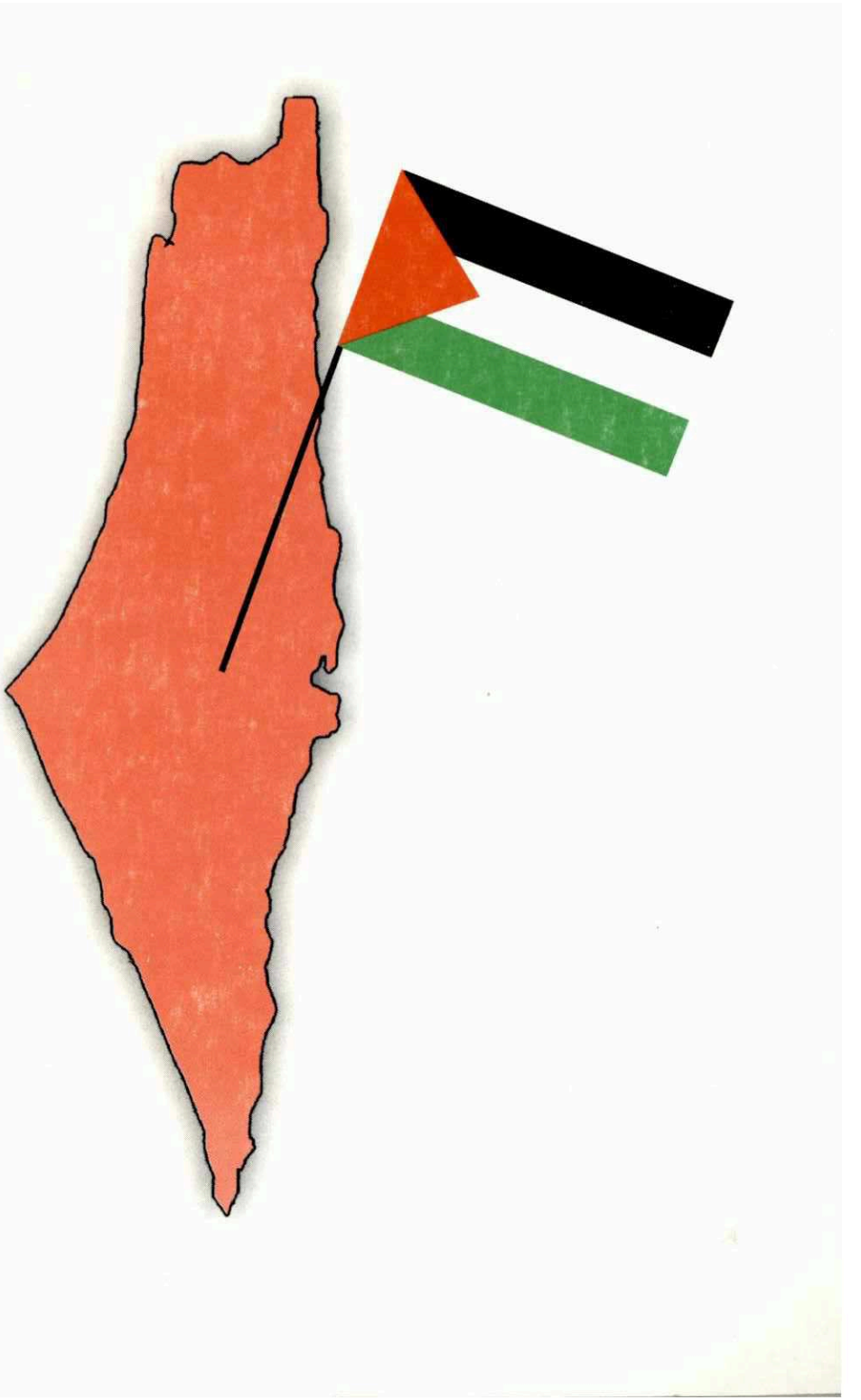

الفصل الأول:

لا حلم خارج الواقع ولا مستقبل دون حاضر وماضي

(١) لا نبدأ من الصفر

(٢) صراع تاريخي مفتوح.

(٣) أوسلو : سلام أم إعادة إنتاج للصراع بأشكال أكثر تعقيداً.

(٤) تحقيق المطلوب انطلاقاً من الموجود.

(٥) في مفهوم المرحلة وإدارة الصراع.

الفصل الثاني:

أجوبة واضحة على أسئلة حساسة.

(١) حرب من أجل بناء وبناء من أجل حرب.

(٢) خصوصيات متنوعة وشعب واحد.

(٣) منظمة التحرير الفلسطينية ما هي؟ إلى أين: كيف ولماذا؟

(٤) الوحدة والحوار الوطني : شكل أم مضمون؟

(٥) بصدد مفاوضات الحل النهائي

(٦) أشكال النضال بين طبيعة الصراع وسمات المرحلة.

(٧) البديل الوطني: مشروع ديمقراطي شامل أم إعلان سياسي للتاريخ.

(٨) قوى الإسلام السياسي

تقديم :

هذه الوثيقة هي خلاصة الحوار والتفاعل الذي شهدته منظمات الجبهة الشعبية في الوطن والشتات والذي توج في المؤتمر الوطني السادس للجبهة. ذلك المؤتمر الذي انعقد على شكل ثلاث حلقات متكاملة (الضفة الفلسطينية – قطاع غزة – والخارج).

وقد استهدفت هذه الوثيقة الوصول لقراءة منهجية للتطورات السياسية التي شهدها الواقع الفلسطيني منذ انعقاد الكونفرنس الوطني الأول عام ٩٩٤، وصياغة رؤية سياسية تعالج أسئلة ذلك الواقع بدرجة عالية من لوضوح والمرونة وتحديد اتجاهات العمل ارتباطا بمصالح وحقوق شعبنا لوطنية، وعلى قاعدة استمرار الصراع والمقاومة لإحقاق حقوقنا الثابتة، وفي السياق كشف المخاطر والانحرافات التي يعيشها ويشهدها الواقع الوطني في ل تواصل مشاريع التصفية الأمريكية – الإسرائيلية.

وضمن هذا الفهم حاولت الوثيقة الابتعاد عن التفاصيل والتركيز على الاتجاهات الرئيسية للتطورات وجوانب النضال الأساسية وذلك من على قاعدة فهمنا العميق لدور ووظيفة المؤتمر الوطني للحزب باعتباره محطة أساسية لإعادة النظر في فهم وكيفية إدارة الصراع من جانب وأشكال وأبعاد ومضامين ذلك الصراع من جانب آخر، وبما يؤمن لنا استثمار ما نملكه من طاقات في سياسة بعيدة المدى، وتأمين بنى حزبية كحوامل قادرة على الارتقاء شكلا ومضمونا على مستوى شروط وأهداف المشروع الوطني بتاريخه وحاضره ومستقبله.

وفي إطار هذا الفهم نود أن نلفت النظر إلى عدد من الملاحظات الهامة عند التعامل مع هذه الوثيقة:

أولا : إن هذه الوثيقة وثيقة علمية في قراءتها للواقع والتطورات وذلك على قاعدة رؤيتنا ودورنا ووظيفتنا الوطنية وفكرنا اليساري التقدمي الديمقراطي، ومع ذلك تبقى هذه القراءة خاضعة للنقد والإغناء ارتباطا بحركة الواقع والعملية النضالية. وهي بهذا المعنى تبقى خاضعة لقانون النسبية عند التقييم.

ثانيا : هذه الوثيقة يجب النظر لها والتعامل معها في إطار تكاملي مع مواقف ورؤية الجبهة التي تتجلى في الوثائق الصادرة عن مؤتمراتها السابقة ووقفات هيئاتها المركزية التالية. وهنا نشير بشكل خاص إلى وثيقة الكونفرنس الوطني الأول الصادرة في حزيران ١٩٩٤، حيث تشكل تلك الوثيقة أرضية رئيسية لما ورد في وثيقة المؤتمر الوطني السادس، وقد جاءت الوثيقة الحالية لتضيف وتغني الرؤية وليس على قاعدة الإلغاء. وبالتالي وثيقة الكونفرنس المشار إليها تبقى مرجعية سياسية وفكرية متكاملة مع الوثيقة الراهنة.

ثالثا : منذ انعقاد المؤتمر الوطني السادس وحتى اليوم شهدت الساحة الفلسطينية والقضية الوطنية جملة كبرى من التطورات أهمها على الإطلاق الانتفاضة الفلسطينية المتواصلة منذ ٢٠٠٠/٩/٢٨، والتي اندلعت دفاعا عن

الحقوق والأهداف الوطنية الثابتة. وقد قدمت جماهيرنا على طريق الحرية والاستقلال مئات الشهداء والآلاف من الجرحى في ظل حرب إرهابية متواصلة يشنها الاحتلال ضد شعبنا المحاصر في محاولة لكسر إرادته في المقاومة وفرض الحلول السياسية عليه. ولهذا فإن هناك جملة من العناوين والأسئلة السياسية والاجتماعية تحتاج لمعالجة وإعادة صياغة من جديد، وهذه من مهمة هيئات الجبهة المركزية (ل.م.ع ومكتب سياسي) لكي يستمر تطوير رؤية الجبهة ومواقفها والارتقاء بدورها الوطني باستمرار. ولهذا يجب التعامل مع هذه الوثيقة بحدود المرحلة التي تغطيها وتتعامل معها.

رابعا : هذه الوثيقة هي تكثيف لرؤية الحزب العامة واتجاهات تحليله السياسي، وبالتالي فإن التعامل مع الوثيقة وخطوطها الناظمة يجب أن يلحظ خصوصيات منظمات الحزب المختلفة على المستوى السياسي والاجتماعي والاقتصادي، الأمر الذي يفرض المرونة والإبداع عند صياغة برامج العمل وأدوات النضال في كل تجمع فلسطيني بناء على واقعه وخصوصياته وأولوياته، ولكن من على قاعدة الناظم الوطني الذي يتجلى في الوثيقة المركزية للحزب.

وأخيرا إن أي وثيقة مهما كانت قوتها ستبقى غير قادرة على الإلمام بتفاصيل الواقع وحركته، ولكن حسبها أن تمسك باتجاه السير الصحيح المحكوم بالناظم الوطني التحرري والاجتماعي والتقدمي الديمقراطي.

(١) لا نبدأ من الصفر

إن حديثنا عن المرحلة الخاصة التي تمر بها القضية الوطنية الفلسطينية، لا يعني القفز عن كل ما سبق، وكأن التاريخ والعمل الوطني الفلسطيني يبدئان مع أوسلو. نقول ما تقدم لسبب بسيط هو، أن عملية أوسلو وما ترتب عليها مرتبطان تماما ومستغرقان بالكامل في النتائج المادية والمعنوية التي أفضى إليها مجمل الصراع طيلة العقود السابقة، يشمل الحديث ليس فقط البعد الفلسطيني، وإنما وبالتأكيد، البعد العربي والبعد الإسرائيلي والبعد الدولي في الصراع أيضا.

هذا هو السبب وراء الخطوة المنهجية للجبهة الشعبية، التي ارتأت عند قراءة أزمة الحركة الوطنية الفلسطينية وفي السياق أزمة الجبهة الشعبية، العودة بالظواهر والنتائج المحققة إلى مقدماتها التاريخية من اجتماعية وسياسية وفكرية...الخ. هذه الخطوة، كانت تعكس قناعة راسخة للجبهة بأن الاستمرار في ذهنية معالجة النتائج دون التوغل في الأسباب، يعني مواصلة الدوران في حلقة مفرغة عدا عن كونه يحمل مخاطر تشويه الوعي، وإشاعة الوهم، ومراكمة الأخطاء، وبالحصيلة، تبديد مزيد من الزمن ومكونات القوة والمستقبل.

ما تقدم يحمل بعدا منهجيا عمليا في الممارسة السياسية – التنظيمية – الاجتماعية، وخصوصا لناحية التأكيد على عدم القطع مع الواقع والتاريخ وضرورة التواصل، وفهم ذلك بصورة علمية دقيقة. إن عدم القطع مع الواقع لا يعني تقطيع الواقع أو القطيعة معه. فالواقع كما

التاريخ وكما الحاضر، يجب أن يكون حاضراً بكل مكوناته. فلا قطيعة مطلقة مع الواقع والتاريخ إلا بالفناء التام.

وفي ذات السياق فإنه لا يجوز التعامل مع الحاضر باعتباره استمراراً ميكانيكياً للتاريخ، وإنما كحصيلة أو خلاصة التفاعل التاريخي للصراع الذي يشبه إلى حد كبير التفاعل الكيماوي، الذي يبدأ بعناصر ومركبات محددة كماً ونوعاً، وفي لحظة محددة، وضمن شروط محددة تتحول تلك العناصر والمركبات إلى حالة نوعية جديدة تماماً، تضم نفس العناصر ولكن ضمن علاقات وتركيبات جديدة ومواصفات جديدة.

وبطبيعة الحال فإن التفاعل التاريخي – الاجتماعي أكثر تعقيداً وحراكاً مما يعتقد البعض، حيث تتدخل فيه الديناميات الناشئة والمتفاعلة ضمن الواقع المعاش، والتي ترسم اتجاهات المستقبل وتحددها. إنها عملية ترتبط نتائجها بالطريقة والمحتوى اللذان ستدير على أساسهما القوى الاجتماعية والسياسية والأفراد، صراعها الاجتماعي. إنها عملية ذات طابع تاريخي، واعية في بعض جوانبها، ومشروطة بمستوى التطور الاجتماعي/ الاقتصادي في جوانب أخرى.

من هنا ضرورة الوعي والتمييز لأبعاد تلك العملية وتشابكها، كونها تحفظ الشفافية والكفاءة المطلوبة لقراءة علمية هادئة لتجاربنا، ومن ضمنها الحفاظ على الثروة الغنية والهائلة التي أفرزتها تجربة الشعب الفلسطيني والأمة العربية، كما تحفظ لشلال التضحيات قيمته المعنوية والتاريخية، وتحولها لقوة مادية تضاف إلى مكونات القوى التي تملكها،

والتي هي ليست قليلة على أية حال، عدا عن كونها تحفظ التوازن داخل الذات الجمعية والفردية الواحدة.

يجب أن يبقى ماثلاً في الذهن ونحن نحاول قراءة الواقع الراهن، أن التراجع يحمل أيضاً بعداً إنهاضياً، ويحفل بدروس قيمة، دون احترامها ووضعها تحت الضوء، وتحويلها إلى قوة فعل وإعادة بناء، تتحول إلى قوة استنزاف معنوي ومادي مدمرة. لعل النموذج الأبرز على ما تقدم، هو ما نلمسه ونعيشه اليوم كحزب وحركة وطنية، حيث تبين لنا، أن المشكلة لا تكمن، في حدوث الهزيمة فقط، وإنما فقط في عدم الوصول إلى رؤية فكرية – سياسية تتخطى الهزيمة فكراً وممارسة، وفي حالة العجز التي تلف مختلف تيارات الحركة الوطنية الفلسطينية ومسمياتها، واستمرار عملها، في الواقع وليس في الكلام، وكأن شيئاً لم يكن.

قاد هذا الواقع إلى شبه إحباط وشلل، وإلى تدني الثقة بين الكتلة الجماهيرية والحركة السياسية المنظمة من ناحية، وبين الأحزاب وقواعدها من ناحية أخرى، حيث تسود حالة من الإرباك والتذمر واللا فعل. وفي تقديرنا أن المناخ المتأتي من حالة اليأس يفتقد إلى المبرر العقلي والعلمي إذا ما جرى التعامل مع التطورات والأحداث وحالة التراجع، ضمن رؤية وقراءة شاملة للصراع بمقدماته وآفاقه المفتوحة باستمرار والتي لا يملك أياً كان مفتاحها في جيبه حتى لو أراد أو توهم. هل فيما نقول مبالغة ومجرد اسقاطات ورغبات؟ لنتفحص إذن الواقع بدقة ورصانة علنا نجد جواب التساؤل.

(٢) صراع تاريخي مفتوح

لقد جاءت صيرورة الأحداث لتضرب في العمق الوهم الذي علق في شباكه كثيرون تخيلوا أن المشروع الأمريكي – الإسرائيلي سيشق طريقه في الواقع الفلسطيني والعربي بسهولة. كشفت العملية السياسية عن أنه كلما تقدم المشروع المضاد واتضحت معالمه، وأخذت أبعاداً ملموسة، كلما تصاعدت المقاومة والمجابهة والممانعة، وجذبت إليها قوى اجتماعية وسياسية شعبية أكثر فأكثر.

في هذا السياق، يمكن أن نشير إلى : اشتداد المقاومة والممانعة الشعبية على مختلف أشكالها في كل فلسطين، واتخاذها طابعاً متصاعد الوتيرة، سواء على صعيد الفعل الشعبي، أو على صعيد أساليب وأشكال المواجهة. لقد مرت لحظات تاريخية بدا فيها الصراع وكأنه يعيش بواكيره الأولى، يشهد على ذلك فيما يشهد الانتفاضة التي أعقبت شق النفق تحت المسجد الأقصى ومجابهة سياسة الاستيطان ...الخ.

كذلك نجد تصاعد أعمال المقاومة في جنوب لبنان كماً ونوعاً، مع استدارة واضحة في مواقف غالبية القوى السياسية والاجتماعية والرسمية باتجاه احتضان هذه الظاهرة. رغم الضغوط الجدية التي مارسها ويمارسها الحلف المعادي لكسر هذا الموقف. كما تأخذ مقاومة التطبيع مع الكيان الصهيوني بعداً شعبياً حقيقياً ومنظماً، وبعد أن كانت سابقاً محدودة بقرار سياسي فوقي، فإنها تتم الآن بمبادرة من الفعاليات الاجتماعية والنقابات المهنية.

ولعل الظاهرة الملفتة للنظر، في ذات السياق، والتي تحمل دلالات ومضامين عميقة وبعيدة، تتمثل ببوادر حقيقية لحالة متنامية من الفعالية الفكرية التي تمتد على عموم مساحة الوطن العربي من مشرقه إلى مغربه، وتكمن قيمة هذه، في أنها بدأت تتخطى عزلة الغيتو القطري لتناقش، حال الأمة وهمومها وشروط نهوضها على المستويين الوطني والقومي، من ضمن مستوى فكري يحفظ للعقل والحلم مكانتها ووحدتها.

يضاف لما تقدم بداية عودة لا تخلو من دلالة، للتنسيق العربي ومحاولة ضبط الإيقاع على المستوى القومي. تكمن قيمة هذا التحول في أنه يجري بمبادرة وتعاون بين أهم مراكز القرار الرسمي في الوطن العربي الآن. ما سبق ذكره من أمثلة وظواهر، هو تعبير علني عن فعالية الحراك الجذري والعميق في الضمير والذاكرة الجمعية العربية بما تحويه من خزين هائل، يشكل قوة دفع أساسية "للممانعة الطبيعية" التي تغذيها بصورة مستمرة ماديا ومعنويا العناصر الموضوعية المسببة للصراع التاريخي مع العدو الصهيوني.

تبين الأشكال المتنوعة من الممانعة والمقاومة الشاملة والمتنامية، ما نقصده بموضوعية الصراع التي لا تقيدها أو تطلقها رغبات الأفراد أو الزعامات، ولا النوايا الطيبة أو السيئة على حد سواء. إنها عملية دائمة الفعل والتفاعل، وإن مرت بمراحل كمون أو تراجع أو انحناء، إذ سرعان ما تجد للتعامل مع تحديات الصراع من خلال تجليات لا حصر لها، معيدة الأمور إلى مرجعياتها وجذورها. إن إبداع أي حزب أو حركة سياسية يتجلى هنا، أي في القدرة على التناغم مع حركة الفعل والتفاعل

تلك، وإدارتها بصورة علمية واعية، لنقلها من المستوى العفوي إلى مستوى الصيرورات والرؤية الشاملة.

إن وعي تاريخية الصراع وموضوعيته، يضع النقاش ضمن مساره السليم والمنطقي، ويقود حتما إلى التعامل مع الصراع بوصفه اشتباكا تاريخيا اجتماعيا، بين الأمة العربية وعلى نحو أخص الشعب الفلسطيني، وبين المشروع الصهيوني الإمبريالي. وهو صراع اجتماعي تاريخي جذري باعتباره يطال الوجود ذاته، ويواجه محاولات لا حصر لها، لإخراج ذلك الوجود عن أنساق تطوره الطبيعي وإخضاعه لخدمة المشروع النقيض. وبهذا المعنى فإن الصراع يأخذ أشكالا نضالية متنوعة بما فيها الكفاح المسلح.

توضح لنا القراءة المكثفة لممارسات المشروع الصهيوني، بعد مرور مائة عام على المؤتمر الصهيوني الأول في بال عام ١٨٩٧، أن هذا المشروع، ورغم الانتصارات الكبرى التي حققها، مستمر في إعادة صياغة وتكييف بناه وأدواته واستراتيجياته، بما يحفظ له من ناحية منجزاته المحققة في جانب، ومن ناحية أخرى تأمين شروط الاندفاع لتحقيق مزيد من الأهداف. هذا الأمر يفرض في الجوهر ضرورة حفاظ المشروع المعادي على ركائزه الأيديولوجية الثقافية والسياسية وتطويرها باستمرار، لتشكل قوة دفع مستمرة ومتجددة، لحشد المزيد من الطاقات والإمكانات، من أجل مزيد من العدوان والتوسع.

يسهم وعي هذه الحقيقة في تحسين كيفية التعامل مع المرحلة الراهنة، وتفسير المنعطفات النوعية التي شهدها ويشهدها المشروع الصهيوني – الإمبريالي في كل مرحلة من مراحل تطور الصراع، تاريخيا واجتماعيا، لاستكمال أهداف المشروع والنقطة التي وصلها ارتباطا بعملية التراكم الحاصلة، وما تفرضه من تعديلات استراتيجية وتكتيكية، هي انعكاس ديناميكي ومرن لحركة موازين القوى على جانب جبهة الصراع.

وبهذا المعنى، فإن الصراع على الوجود لا يعني بالضرورة النفي المادي على نحو مطلق، وإنما تركيم القوة، لإلحاق الهزائم المرة والتاريخية بالطرف العربي، وإرضاخه بالعنف والضغط على مختلف أشكاله السياسية والاقتصادية والعسكرية، وجعله في حالة خضوع واستكانة شبه كاملة، أمام المشروع الإمبريالي – الصهيوني. هنا نضع الرأي الذي يقول بتاريخية الهزائم، وأن ما نعيشه الآن، يعود لمجمل النتائج التي تراكمت منذ ما قبل سايكس–بيكو وما بعدها، وحتى الآن. وهي نتائج من طبيعة تراكمية وتصبح ذات ثقل متضاعف مع تقدم الزمن.

أكثر من ذلك، فإن بعض مظاهر التخلف التي تعاني منها الشعوب العربية، تحولت مع مرور الوقت إلى دينامية داخلية لها قوانينها الخاصة، التي ما لم يجر كسرها وتخطيها ستبقى تغذي باستمرار حالة التخلف، وتبعا لذلك الاختلال، وهو الأمر الذي يؤسس بصورة طبيعية لمزيد من الهزائم. إن وعي هذه الحقيقة بعمق، يفرض ضرورة وعي أن، عملية الكسر والتخطي محل الإشارة هي عملية اجتماعية تاريخية واسعة، تتخطى مشيئة أحد طرفي الصراع بمفرد، ذلك أن عناصر الصراع وديناميته

أشمل وأعقد من الديناميات والعناصر التي تدور عند أحد الطرفين. إنها حصيلة تاريخية مركبة ومتحركة لمجمل عملية الصراع التاريخي التي نقول بها.

ضمن عملية التقدم والتراجع هذه، وما تحفل به من تشابكات، وصيرورات اجتماعية، يأخذ الصراع طابعه المحرك والتاريخي، الذي، وإن شهد حالات ركود أو كمون، فإنها تبقى عابرة ومؤقتة، نظراً لأنها نتيجة حالة هزيمة أو انكسار مؤقت أو انتصارات مؤقتة، أو لعدم توفر شروط النهوض على أكثر من مستوى، فما دامت أسباب الصراع قائمة ومنجزة ومتجددة، فإنها دائما مرشحة للانفجار عند كل زاوية من زوايا التاريخ وما أكثرها.

يفرض ما تقدم، ضرورة إعادة التدقيق بالمسائل والحذر الشديد عند قراءة واقع الحال الفلسطيني راهنا، وذلك في ضوء ما أفرزته الحياة من حقائق منذ توقيع اتفاق أوسلو وحتى الآن، والتي تدل على عمق وأسباب واستمرار الصراع التاريخي. إن ما تقدم يشكل الإطار، الذي يحمي التحليل من الوقوع في مهالك التسرع أو النزق أو الذاتية وأوهام أن بالإمكان قفل باب الصراع، الذي لا ينتهي إلا بانتهاء أسبابه. وهذا ينقلنا إلى عنوان آخر.

(٣) أوسلو سلام أم إعادة إنتاج للصراع بأشكال متجددة؟

ليس مطلوباً منا الآن إعادة النقاش في المخاطر والأضرار الجسيمة المتراكمة التي لحقت بالقضية الفلسطينية، جراء اتفاق أوسلو وما تلاه، لأن ما ورد في الوثيقة السياسية الصادرة عن الكونفرنس الوطني الأول عام ١٩٩٤، بالإضافة إلى ما تناولته وثائق الجبهة الشعبية الصادرة عن هيئاتها الأولى بهذا الصدد وغيرها، أكثر من كاف. إن ما نود تناوله الآن، يتخطى هذا الجانب، ويستهدف تعميق رؤيتنا وتحليلنا، استناداً للمعطيات والمستجدات التي شهدتها السنوات القليلة الماضية.

إن اتفاق أوسلو وما تلاه من اتفاقيات، وما حمله وجسده من مخاطر، ليس أكثر من مرحلة عابرة مؤقتة في الصراع قد تطول أو تقصر، دون أن يعني ذلك التقليل من ثقل الأضرار والمصاعب التي حملتها تلك الاتفاقيات، أو الاستخفاف بها وكأنها لم تكن. على العكس من ذلك، فإننا ننطلق من إعادة التأكيد على حقيقة أنها تشكل مرحلة نوعية في الصراع، اندثرت فيها عناصر ومكونات وأساليب وبنى ونماذج، ودخلت إليها أو في طريقها إلى التكون والتبلور، عناصر ومكونات وأساليب وبنى ونماذج جديدة. [انهيار الاتحاد السوفييتي، وتغيير لوحة التحالفات الدولية – هيمنة الولايات المتحدة – التغيرات التي شهدها الواقع العربي منذ حرب الخليج الثانية – قيام السلطة الفلسطينية – تغير موازين القوى الداخلية – أزمة القوى الديمقراطية – ظاهرة التطبيع ومقاومته...].

إن الانتقال من مرحلة إلى أخرى، ليس بتلك البساطة التي يتخيلها البعض، إنها تشبه عملية المخاض، بما يرافقها من آلام ونزف وتحولات معنوية ونفسية. ولكنها تعني في النهاية الولادة وبدء دورة جديدة للحياة بكل نواظمها وعناصرها. بناءً عليه، فإن المرحلة الراهنة وبمقدار ما تحمله من عمليات قطع مع المراحل السابقة، فإنها تبقى مرتبطة معها بألف حبل سري تفعل فعلها وتلقي بأثقالها وظلالها على الواقع.

لقد ألقت القيادة الفلسطينية المتنفذة، بعد حرب الخليج الثانية وانهيار الاتحاد السوفييتي، بمعظم أوراق القضية الفلسطينية وأهمها في خانة الرهان على الولايات المتحدة الأمريكية وعلى ما يزعمه الكيان الصهيوني من استعداد للسلام. تنبع خطورة هذه السياسة، وما ترتب عليها من خيارات عملية واتفاقات محددة، من أنها لا تقوم على رؤية سليمة وعلمية لطبيعة الصراع وجذوره، وتعبر عن فهم مذعور وسطحي لموازين القوى القائمة، ولطبيعة المشروع الأمريكي – الإسرائيلي للسلم وأهدافه الاستراتيجية.

لقد استجابت لمقتضيات الاستراتيجية الأمريكية – الإسرائيلية، وسمحت لديناميات تلك الاستراتيجية بأن تتحكم بها وبخياراتها، مما افقدها بالتدريج، وبصورة متتابعة غير عنصر من عناصر القوة المادية والتاريخية والشرعية التي كانت تتمتع بها، وباتت تبعاً لذلك تنطلق في ممارستها السياسية، وكأن ما يجري هو الخيار الوحيد المتاح أمامها أو باعتباره نهاية المطاف للصراع العربي – الصهيوني، وفي القلب منه الصراع الفلسطيني – الصهيوني.

هذه السياسة البائسة في فهم الصراع وإدارته مع العدو، هي الوجه الأخر لسياسة بائسة أخرى تجاه الداخل الفلسطيني، والتي تجلت في ذهنية قاصرة، تراكمت تاريخيا لتأخذ شكل بيروقراطية عاجزة ومدمرة، سلاحها الإفساد، وهو ما قاد إلى تبديد كثير من مكونات القوة الفلسطينية، وأدى إلى عدم امتلاك رؤية شاملة وبعيدة النظر لتعزيز البنية الداخلية للمجتمع الفلسطيني في مختلف مواقع انتشاره، من خلال تعزيز البنى التنظيمية والمؤسساتية والإدارية ... لهذا المجتمع.

أبرز نموذج على ذلك هو، عملية تحطيم وتمزيق أهم إطار وطني فلسطيني في الفترة المعاصرة أي م.ت.ف . حيث جرى التعامل معها بصورة محزنة ومؤلمة. إن دل ذلك على شيء فإنما يدل على قصر نظر السياسة التي مورست، وخفة التعامل مع هذا الإطار الهام، الذي كان من المفروض أن يبقى بمثابة الإطار الوطني الجامع، والمعبر الحقيقي عن وحدة الشعب الفلسطيني المشتت والممزق جغرافيا واجتماعيا واقتصاديا.

يضاف لما تقدم، عدم القدرة أو الرغبة في استثمار الطاقات والكفاءات الوطنية لصالح تعزيز البنية الاجتماعية وتقوية ركائز المجابهة الوطنية، وهو الأمر الذي عبر عن نفسه باستمرار سياسة الهيمنة والتفرد، وإغراق مؤسسات المجتمع الفلسطيني في الوطن المحتل في دوامة الفساد، وعدم احترام الإنسان وحقوق المواطن، هكذا وجد المواطن الفلسطيني نفسه بين فكي كماشة: الاحتلال بممارساته القمعية والتوسعية في جانب، وممارسات السلطة وأجهزتها في جانب آخر. هذا الأمر فاقم المأزق الذي

تعيشه الجماهير الفلسطينية، والقضية الوطنية في الوطن المحتل وفي الشتات.

ترافق الواقع المشار له، مع ممارسة لا تقل خطورة وقصر نظر، تمثلت في النظرة الاستخدامية للحركة الشعبية الفلسطينية، مما أدى إلى توسيع المسافة بينها وبين السلطة السياسية، وبالتالي فقدان الثقة بالسلطة التي لم تحافظ على الحد الأدنى من الحقوق الوطنية وحمايتها، وفي الوقت نفسه لم تدل ممارساتها تجاه المجتمع الفلسطيني، ولوعلى حد أدنى من الاحترام والثقة، تجلت تلك السياسة وأخذت ثلاثة أشكال أساسية هي: **أ- الملاحقة والاعتقال نزولا عند إملاءات الاحتلال. ب- الانتهازية والاستخدام اللحظي المؤقت للحركة الشعبية. ج- محاولة تكييف المعارضة مع سقف السلطة وسياساتها.**

قادت هذه السياسة إلى نتائج خطيرة على الحركة الوطنية الفلسطينية، ذلك أنها ساهمت في تعزيز حالة التمزق والافتراق، وإبقاء أسباب الاستنزاف والانفجارات الداخلية قائمة. كما أفرغت سياسة السلطة، مفهوم الحوار الوطني من مضامينه وركائزه، وبالتالي حولت مسالة الوحدة الوطنية، إلى ورقة مناورة، وليس خطا سياسيا ناظما لفعل الحركة الوطنية الفلسطينية بتلاوينها وتياراتها وتنظيماتها المختلفة.

إن الذهنية السياسية والفكرية التي قادت إلى الرهان المتسرع والقاصر على المشروع الأمريكي - الإسرائيلي للسلام، هي الذهنية نفسها التي أفضت إلى حالة الرضوخ بهذه الصورة الدرامية، مستغلة حالة الإنهاك

والإعياء التي أصابت الشعب الفلسطيني والأمة العربية نتيجة ضغط الحلف المعادي وديناميات القصور الداخلي، التي تسببت بها أصلاً تلك الذهنية التي أتقنت كيفية تبديد الموارد أكثر مما عرفت كيف تراكمها.

لقد دفع العدو، ومنذ مدريد، بكل الهزائم العربية المتراكمة إلى المسرح السياسي، حين ارتأى أنه آن الأوان لكي يخطو خطوة انعطافية هامة، تتمثل بضرورة فرض الهزيمة سياسياً، وتشريعها رسمياً وقانونياً على الصعيدين العربي والدولي. وهكذا تم الانتقال من مستوى الحرب المباشرة إلى مستوى الحرب غير المباشرة، التي تتكئ إلى ميزان قوى شامل مختل لصالح الحلف الأمريكي – الإسرائيلي.

إن ما جرى في مدريد وما تلاه من محطات واتفاقات وتجاذبات، لم يخرج عن إطار عملية الاقتحام السياسي التي تديرها الولايات المتحدة بتنسيق كامل مع الكيان الصهيوني. وبالتالي فإن المشروع السياسي– الأمريكي للتسوية كما جرى تظهيره في أوسلو لا يخرج عن كونه مشروعاً لفرض مزيد من الرضوخ السياسي والاقتصادي على المنطقة، والذي بلغ حدوداً غير مقبولة مع الحد الأدنى من الشعور بالكرامة.

يفسر لنا ما تقدم حقيقة الدور الأمريكي، الذي بعد أن أدخل الأطراف المختلفة في دينامية التفاوض، على أساس مبادئ عامة تراعي ولو جزئياً بعض قرارات الشرعية الدولية، انتقل بعدها إلى ممارسة شتى صنوف الضغط والإرهاب لفرض الرؤية الإسرائيلية للتسوية التي تتناغم في الجوهر والرؤية الأمريكية. وبكلمة أخرى، فرض الاستسلام على العرب

وليس إنجاز عملية سلام كما يقال نفاقاً، وذلك من ضمن منطق يجد ما يبرره في فلسفة القوة كأساس لإدارة العلاقات الدولية. فلسفة ملخصها : حق للمنتصر فرض شروطه على المهزوم.

إن هذا دون غيره، هو الذي يفسر انحياز السياسة الأمريكية بصورة فاضحة ومتواصلة لجانب الكيان الصهيوني؟! ربما، آن الأوان للكف عن سذاجة من نوع الاعتقاد بأن الإدارة الأمريكية بكل ما تملك من معلومات وخبرة في إدارة الصراعات الدولية، لا تدرك أن الحديث عن السلام في الشرق الأوسط يبقى محض هراء وخداع، ما لم يتضمن الحد الأدنى من الحقوق الوطنية الفلسطينية والحقوق القومية العربية.

إن الإدارة الأمريكية تدرك هذه الحقيقة أكثر من غيرها وليس هنالك من يستطيع، حتى الدفاع عن أكذوبة، أن الولايات المتحدة تريد فعلاً الوصول لسلام ضمن القواعد التي تقرها أبسط قواعد ومواد القانون الدولي ومفاهيم الحرية والعدالة والتوازن؟! وليس من فلسفة القوة لفرض ما يناسب مصالحها.

بناء على ما تقدم، لا تعود المشكلة في هذه الحكومة أو تلك كما يحاول البعض أن يروج: إن المشكلة تكمن بالأساس في طبيعة المشروع الأمريكي – الإسرائيلي للسلام الذي هو في الحقيقة ومن ناحية المنطق والهدف مشروع واحد. لولا ذلك، لقامت الولايات المتحدة بتقديم نص دقيق وواضح لمشروعها السياسي الخاص للسلام في الشرق الأوسط، ويكون جزءً

من تعديل شامل يجعل سياستها مراعية للحد الأدنى من العدالة والتوازن واحترام الحقوق المشروعة.

لولا أن الولايات المتحدة ما زالت على سياستها المعادية، لكفت عن اللغة العائمة والغامضة، عند الحديث عن السلام، ولتوقفت عن ممارسة أوسع ضغط معنوي ومادي ممكن على الأطراف العربية، بينما تواصل تزويد الكيان الصهيوني بكل مكونات القوة، وتؤكد ليل نهار بأنها ستبقى ملتزمة باستمرار بتفوقه النوعي على الدول العربية مجتمعة، إضافة إلى تشكيل مظلة سياسية لممارساته، سواء في المؤسسة الدولية، أو على صعيد إقامة الأحلاف العسكرية والأمنية المعادية السري منها والعلني والذي بدأ يلتف حول جغرافية الأمة العربية ومصالحها، إحاطة السوار بالمعصم.

لقد كشفت تطورات السنوات الأخيرة، جوهر وأبعاد وأهداف وتجليات المشروع الأمريكي – الإسرائيلي للسلام، والذي لا يتعدى مواصلة العمل الكثيف لتحقيق ذات الأهداف التي رافقت ولادة المشروع – أي الهيمنة والإخضاع السياسي والإلحاق الاقتصادي للأمة العربية، وتصفية القضية الفلسطينية، من خلال الحرب السياسية المطعمة عند اللزوم بالعنف السياسي والاقتصادي والضغوطات العسكرية المنظمة.

هذه الحقيقة التي دأبت الإدارة الأمريكية والحكومات الإسرائيلية المتعاقبة على محاولة طمسها، من خلال الترويج بأن الأطراف العربية هي التي ترفض أية تسوية سلمية للصراع، كشفتها بالكامل الممارسة العسكرية

للحلف الأمريكي – الإسرائيلي الذي ما زال يواصل الحرب، وإن بوسائل سياسية لفرض الاستسلام على العرب وليس إنجاز سلام معهم.

هذا الواقع هو الذي يقف أمام تنامي ردود الفعل العربية والفلسطينية، وانتقالها من طور الرهان إبان وبعيد مؤتمر مدريد على خيار السلام المطروح، إلى مستوى الممانعة والرفض الواسع للمشاريع الأمريكية الإسرائيلية. تكمن قيمة الممانعة والرفض المشار لهما، أنهما يتخذان طابعاً شعبياً يتسع باستمرار، ويتسمان بأنهما نتاج مبادرات شعبية، ويجذبان على نحو متزايد قطاعات واسعة من جماهير الأمة العربية إلى دائرة الفعل، وهذه ميزة لم تكن متوفرة في مراحل سابقة، حيث اتخذ الصراع بصورة رئيسية آنذاك شكل الصدام المسلح الرسمي والفدائي لاحقاً.

إن الممانعة الشعبية العربية في هذه المرحلة تتسم بالشمولية والتنامي، وتقوم على رسوخ قناعة مفادها أن ما تطرحه أمريكا والكيان الصهيوني لا يتعدى محاولات إخضاع بقوة الضغط السياسي والتهديد بالحرب، لهذا نجد أنها ممانعة تتجه نحو التزايد والتأطير، وتشمل مختلف فئات وشرائح المجتمعات العربية، نذكر هنا: برفض التطبيع الثقافي، رفض الهيمنة الاقتصادية، الإصرار على مفهوم السلام الشامل الذي يلبي الحد الأدنى من الأهداف والحقوق الوطنية والقومية، وفي مقدمتها حقوق الشعب الفلسطيني في العودة وتقرير المصير والدولة المستقلة وعاصمتها القدس.

نجد بعض أبرز تجليات المانعة، في الفعالية الفكرية العربية والتي تأخذ شكل الحوار والنقد، وإثارة الأسئلة الجوهرية والأساسية، ومحاولة إعادة المسائل باستمرار إلى مرجعياتها التي تعود في بعض جوانبها إلى أسباب العجز والتخلف والهزائم، وبعضها الآخر يذهب إلى إعادة اكتشاف أو التأكيد على طابع الصراع، والذي يعبر عن نفسه من خلال صراع تاريخي شامل.

هذا هو الوجه الآخر الذي كشفت عنه دينامية التسوية وفق الرؤية الأمريكية الإسرائيلية، والتي لم تترك أمام المواطن العربي أو المواطن الفلسطيني سوى الاختيار بين الاستسلام المذل، وبين الاشتباك والمجابهة، وهو الأمر الذي يغذي الصراع بديناميات جديدة وبقوى دافعة جديدة بصورة متواصلة، بحيث تبدو الأمور للناظر بتفاؤل وعمق وكأن الصراع قد بدأ للتو.

تقودنا الحقيقة أعلاه، إلى التأكيد بأن ما جرى حتى الآن من إزاحات سياسية تجلت في الاتفاقات الموقعة، ما هي إلا إزاحات تقوم على ذات أرضية الصراع، الأمر الذي يعني بأنها فعلاً مؤقتة وعابرة، ولن تقود إلى الأمن أو الاستقرار أو السلام. وبالتالي فأي رهان على هذه العملية إنما يعبر عن قصر نظر، أو إحباط مأساوي، أو التسليم بقضاء المشروع الأمريكي- الإسرائيلي وقدره.

هذا الحديث لا يعني التقليل من خطورة ما جرى ويجري، واستطراداً، التعامل مع العملية وكأن شيئاً لم يكن. على العكس من ذلك،

فما جرى خطير وثقيل الوطء، ويجب رؤيته والتعامل مع نتائجه بهدف تغييره وفق المعايير الثورية، باعتباره معطى جديد أضيف إلى لوحة الصراع.

ما تقدم يفرض علينا كشعب فلسطيني وحركة وطنية فلسطينية، تعويد أنفسنا وعقولنا بأسرع وقت ممكن على التجذر والمرونة والازمة، لتلمس واستيعاب أية حركة أو مستجد في الواقع، وأن نخفف من الصخب والضجيج، ونكثف القراءة الدقيقة والفعل المستند لرؤية شاملة ومتماسكة للصراع، الذي لم يعد سراً، أنه صراع على الوجود نفسه ويدور في حيز الواقع ويدار بناء لقانون ميزان القوى.

(٤) تحقيق المطلوب انطلاقاً من الموجود.

من الضروري في البداية التأكيد على أن حديثنا عن معطيات جديدة، لا يعني حكماً انتفاء الأسباب التاريخية للصراع، وإنما رؤية الوقائع والمعطيات والأسباب الجديدة التي أضيفت إلى المسرح والتي من غير المسموح لأحد تجاهلها إن بالسلب أو الإيجاب، لأنها من طبيعة كمية ونوعية باتت تفرض علمياً إعادة النظر في جوانب أساسية، تطال مجمل عملية إدارة الصراع.

لقد أدت الأحداث الهامة التي شهدها الوضع العالمي والعربي مع انهيار الاتحاد السوفييتي، حرب الخليج الثانية والديناميات التي أطلقها المشروع الأمريكي للسلام ، إلى مجموعة اختراقات جدية، ترتب عليها عقد مجموعة من الاتفاقات مع الكيان الصهيوني، أهمها على الإطلاق الاختراق

الذي جرى على الصعيد الفلسطيني، والذي توج باتفاق أوسلو وتوابعه، ترافق هذا مع تخلخل جبهة المقاطعة العربية، وإقامة بعض الدول العربية علاقات، وإن بمستويات وأشكال مختلفة مع الكيان الصهيوني.

تتنوع الخسائر التي ترتبت على هذه العملية، وهنا يمكن الإشارة أولاً إلى أنها عبثت بركائز الصراع التاريخية، وخاصة على صعيد القضية الوطنية الفلسطينية، حيث أدى توقيع الاتفاقات المنفردة بين القيادة الفلسطينية الرسمية وبين الكيان الصهيوني إلى ضرب جدي لبعدها العربي والمساس بثوابت وطنية وقومية وتاريخية، وبوحدة الشعب الفلسطيني، ودور ومكانة م.ت.ف وميثاقها كإطار وطني جامع. كذلك يمكن الإشارة أيضاً، إلى تمزيق الحركة الوطنية الفلسطينية، عبر انتقال بعض القوى الفلسطينية للتعامل مع الكيان الصهيوني باعتباره شريك في عملية السلام، مع كل ما يترتب على ذلك من مفاعيل.

يكشف ما تقدم الجانب الصعب من عملية أوسلو، أما وجهها الآخر فيتمثل في مزيد من الانكشاف لأهداف الكيان الصهيوني واستطراداً، المقاومة/ الممانعة التي ولدتها، والتي أتينا على ذكرها آنفاً. هذه هي بعض المعطيات الأساسية المستجدة بعد أوسلو والتي كما ذكرنا جدية وخطيرة، وباتت تفاصيلها واضحة جداً وقد سبق أن عالجناها باستفاضة في وثائقنا المختلفة، وخاصة وثيقة الكونفرنس الوطني الأول.

إن الجديد الذي يفرض نفسه في هذا المجال، هو ما يوجزه السؤال التالي: هل نكتفي بمعالجة أوسلو وما تلاه بمزيد من التشخيص والتحليل

وتبيان مخاطره العديدة فقط، أم أن علينا استحقاقاً آخر، هو الدفع بالعقل والممارسة إلى دوائر وميادين لا تتجاوز أوسلو أو تنساه ولكنها لا تستمر عند حدوده وتصبح رهينة له؟ هنا يكمن جذر خلاف منهجي في الفكر والممارسة السياسية.

إن الوقوع في محظور الاكتفاء بالتشخيص وكشف المخاطر، يعني جعل الحزب والحركة الوطنية رهينة دوامة الديناميات التي أطلقها ويطلقها مشروع أوسلو. بكلمة أخرى، العمل بموجب سياسة رد الفعل، مما يتيح للعدو الاحتفاظ بزمام المبادرة ويسهل عليه إدارة الصراع لتحقيق مزيد من الأهداف دون مواجهة منظمة وقوى موحدة، تستند إلى رؤية واضحة شاملة وممارسة إيجابية تعرف ماذا تريد في ظل الظروف المستجدة ومعطيات الواقع التي أصبحت محدداً قسرياً للصراع الدائر وكيفية إدارته.

إن المطلوب هو الارتقاء بالرؤية والممارسة من مستوى المناهضة الدعاوية، أو ردود الفعل المتفرقة إلى مستوى المجابهة الفعلية، بمعنى تقديم البديل التاريخي الشامل، أي مجابهة مشروع أوسلو بمشروع نقيض كامل، يتيح الفرصة للمبادرة واستثمار كامل عناصر القوة، من فاعلة وكامنة، على قاعدة التواصل والقطع في الصراع في آن معاً. التواصل مع الماضي بما يمثله من أهداف وحقائق تاريخية وطنية وقومية، والقطع مع الثغرات والأخطاء في الرؤية والممارسة الفكرية والسياسية والعملية.

إن ما تقدم هو الطريق الوحيد المفضي إلى تركيم عناصر التقدم وتقليص المسافة بيننا وبين العدو، تمهيداً لتحقيق انتصارات أو فرضها.

ويتوقف هذا فيما يتوقف على التكيف الإيجابي مع المرحلة ومعطياتها، وعدم اعتبارها حقائق نهائية أو أبدية، أي عدم الوقوع في سياق حالة من الاستلاب والتكيف السلبي مما يعني الرضوخ والارتهان.

يعني هذا، ضرورة التعامل مع المرحلة بحركتها ومحدوديتها في الزمان والمكان، وفي ذات الوقت إبقاء دوائر الفعل منفتحة في كل الاتجاهات ارتباطا بفترة الصراع التاريخي وموضوعيته. بكلمة محددة، ليس المطلوب منا استمرار إعادة قراءة الماضي إلى ما لا نهاية، أو صياغة برنامج لمدى غير منظور. إن تقرير أمر مكاننا ومكانتنا يجب أن يبقى بعيداً عن الهروب إلى الخلف أو إلى الأمام. مكاننا ومكانتنا هي في قلب الواقع والحدث.

وبهذا المعنى فنحن أمام عملية محددة تستدعي رسم رؤية سياسية وتنظيمية – اجتماعية وفكرية، وبناء لما هو متوفر من تجربة تاريخية متراكمة، ووقائع المرحلة على تنوع مفرداتها، الشاملة والموزعة على كل المستويات. إن احترام ما تقدم هو الذي يبقي الأبواب مشرعة لمواصلة الصراع، وبصورة أدق، التأسيس وتحقيق خطوات عملية باتجاه الاقتراب من الأهداف الوطنية العليا. كما يعني توفير مستوى مناسب من المرونة والقدرة على الانعطاف في الممرات الصعبة كشرط لا بد منه، لتجنيب الحزب والشعب أية خسائر غير مبررة.

خلاصة القول، وربطاً بالإشارات المنهجية المنوه لها، فإنه من الضروري رؤية التحولات النوعية التي بات يشهدها الصراع في هذه المرحلة النوعية وأخذها بعين الاعتبار كمعطيات أساسية يجب التعامل

معها. دون ذلك، نفتقد لأهم شرط من شروط امتلاك الرؤية العلمية والقدرة على تحديد البرامج الملائمة انطلاقا مما هو موجود لتحقيق ما هو مطلوب. وفيما يلي أبرز المعطيات – المحددات التي لا بد من أخذها بعين الاعتبار بوصفها سمات أساسية للمرحلة:

المعطى الأول : أن السمة الأساسية للمرحلة هي التراجع والانكفاء/ الدفاع، فيما المشروع النقيض في حالة هجوم. إن مضمون مفهوم الدفاع المستخدم هنا ليس سلبياً، كما قد يذهب البعض، بل إيجابي، ويؤمن لنا إدارة الصراع على نحو مناسب ربطاً بالمعطيات القائمة، مما يعني ضرورة الاستخدام الأمثل للطاقات ومكونات القوة الذاتية. أول شرط لذلك عدم تبديدها، وتقليص الخسائر ما أمكن، وهذا شأن لن توفره إلا ذهنية ورؤية سياسية تحدد الأهداف المباشرة والمتوسطة، انطلاقاً من استراتيجية دفاعية، مما يعني الطلاق مع الذهنية القائمة على الغطرسة والعنجهية والخطب الصاخبة، واستطراداً، الدخول في معارك ومواجهات يجب تجنبها لأن لا طاقة لنا عليها.

وفي هذا المجال لا بد من الارتقاء بمعايير الأداء من المستوى الذاتي إلى مستوى المعايير الموضوعية أو التي تحكم أداء العدو، لأن نتيجة الصراع في مطلق الأحوال إنما تتحدد في ضوء المواجهة مع العدو التاريخي وشروط الصراع معه. بهذا نتخطى المعيار الذاتي – المزاجي القاصر الذي كان يحاكم أداء هذا القائد أو التنظيم أو ذاك، بأداء قائد أو تنظيم فلسطيني آخر، نحو المعيار الفعلي ألا وهو المعيار الذي يعمل بموجبه العدو الفعلي.

هذا لا بد من لفت النظر إلى جانب نظري منهجي، لقطع الطريق على كل من قد يحاول إعاقة هذا التحليل من خلال الجملة الثورية، ألا وهو أن طبيعة كل مرحلة ومحتواها المادي – الاجتماعي هو الذي يحدد سقف العمل الثوري الذي يجب أن يتم بها. فما هو ثوري في مرحلة معينة ليس بالضرورة أن يلائم مرحلة مختلفة لها معطياتها وقوانينها وقواها الاجتماعية المختلفة، وتبعاً لذلك، فإن الدفاع الذي هو السقف الثوري لمرحلة طابعها العام دفاعي، هو غير السقف الثوري المناسب لمرحلة الصعود والهجوم.

كان الكفاح المسلح مع نهاية الستينات وعقد السبعينات هو المظهر الرئيسي للصراع مع العدو. أما في الثمانينات فقد كان المظهر الانتفاضي هو السقف المناسب. والآن تأخذ المرحلة طابع الصراع الاجتماعي لمنع العدو من تحقيق مكاسب جديدة، والتصدي لنهج التنازلات وتبديد الحقوق الوطنية من قبل سلطة الحكم الذاتي. هذا التحديد للمظهر الرئيسي لا يلغي التشابك والتداخل الذي يحدث بصورة طبيعية بين مختلف أشكال الصراع ومظاهره.

لقد دفع ثمن باهظ قبل إدراك مترتبات خطأ، بل خطيئة افتعال التصادم والتنابذ بين مختلف أشكال المواجهة. ومع أن الصراع، ومنذ شراراته الأولى، كان صراعاً اجتماعياً، غير أن فصائل الحركة الوطنية الفلسطينية عموماً ارتكبت أحد أكبر أخطائها المأساوية عندما قفزت عن جوهر الصراع وحقيقته كصراع تاريخي، وهو الأمر الذي أسفر عن سياسة قاصرة، رأت في الكفاح المسلح، على سبيل المثال بديلاً للاشتباك المجتمعي،

بعكس العدو الصهيوني الذي لم يتخطى للحظة واحدة هذه الحقيقة، فجاءت إدارته للصراع شاملة ومحكمة لأبعد حد.

ما نود تأكيده في هذا المجال، هو أنه ليس هنالك في الصراع الاجتماعي الشامل من تناقض بين أساليب وأشكال النضال مهما تنوعت وتعددت، فكل مظهر منها يحظى بأهمية قصوى ارتباطاً بدوره ووظيفته المحددة في الصراع الشامل، لأنه يشغل فقط الخانة التي تستدعيه في الزمان والمكان المحددين، والتي لا يمكن سدها أو تعويضها إلا بالشكل المحدد، والأسلوب المحدد، والعامل الاجتماعي المحدد.

هكذا تتكامل عوامل الصراع وتتواصل دافعة بالديناميات الاجتماعية على مختلف المستويات للتعبير عن ذاتها بالشكل والأسلوب الذي يناسبها وفقاً للموقع المحدد الذي تشغله على مسرح الصراع، وهذه عملية ذات سياق موضوعي تماماً، وهنا تتجلى أهمية العامل الذاتي في قدرته على قراءة الشروط الموضوعية للصراع، وعلى إدارة وتوجيه وتوحيد مجمل روافد الصراع ضمن استراتيجية شاملة.

المعطى الثاني : أزمة الحركة الوطنية الفلسطينية: لقد كشفت الهزيمة عمق الأزمة البنيوية التي تعصف بالحركة الوطنية الفلسطينية، والتي هي من طبيعة تاريخية تراكمية، أسفرت عن نتيجتين أساسيتين:

١-استسلام القيادة الرسمية وخضوعها لمشروع التسوية الأمريكي – الإسرائيلي، وقيام حالة معينة من التشابك بين الاحتلال ووظيفة السلطة لصالح الأولى. والنتيجة، تخطي الحقوق الوطنية

الفلسطينية الأساسية، التي لا مجال دون توفرها للحديث عن تحرر وطني من الاحتلال، أو تحقيق "سلام الشجعان"! أو إنجاز حل عادل، أو تحقيق برنامج حق العودة وتقرير المصير والدولة التي عاصمتها القدس.

٢- عجز قوى المعارضة، وتفاقم أزمتها متمثلة بعدم قدرتها على بلورة ولعب البديل الوطني القادر، من خلال توحيد صفوفها على أساس برنامج وطني مشترك يعبر عن نفسه بأطر تنظيمية وسياسية بما يؤمن الشرعية وبالتالي المرجعية البديلة عن القيادة التي تخلت عن البرنامج الوطني. هذا الواقع أدى إلى حالة من الارتباك التي لا تزال تطبع أداء وممارسة قوى المعارضة أمام الجماهير، التي ما زالت تنتظر البرنامج المؤهل لتحقيقها.

ترتب على ضعف وعجز قوى المعارضة الفلسطينية جملة مفاعيل، منها، أنه اتاح للاحتلال بأن يواصل ضغطه واستنزافه للحقوق الفلسطينية بدون مجابهة شاملة ومنظمة، مما سهل الطريق أمام أوسلو. عجز المعارضة، أعطى لفريق السلطة فرصة إدارة الواقع الفلسطيني والتصرف بالمصير الوطني بدون قوى مجابهة موحدة، فبات يتصرف وكأنه الآمر الناهي في كل شيء تقريباً.

أفضى عجز قوى المعارضة إلى اهتزاز ثقة الشارع الفلسطيني بقدرتها على توحيد صفوفها وأدائها، الذي اتسم عموماً بالتشتت والتنابذ والغموض وإطلاق الشعارات العامة، وهو الأمر الذي أثار حالة من عدم

الثقة بمصداقيتها وكفاءتها. هذا التوصيف لواقع حال قوى المعارضة لا يلغي دورها كجزء من قوى الممانعة للاحتلال ولمشاريع التصفية، ولكنه دور أقل بكثير من المطلوب منها القيام به، ارتباطاً بحجم المشروع الوطني، وطبيعة المرحلة وما تتحدث به المعارضة عن بديل وطني ديمقراطي شامل.

المعطى الثالث : التناقض الرئيس والتناقضات الثانوية: إن التناقض الرئيسي كان ولا يزال مع الاحتلال والشرائح المرتبطة به وتتم مواجهته بالمقاومة، وذلك بحكم طبيعة المرحلة باعتبارها مرحلة تحرر وطني وديمقراطي كون أهداف وحقوق الشعب الفلسطيني الأساسية لم تتحقق. وقد جاءت الأحداث بعد أوسلو لتؤكد على هذه الحقيقة التاريخية والموضوعية، برغم مفاعيل أوسلو، وحالة التشابك الحاصلة بين الاحتلال وسلطة الحكم الذاتي، والتي أضافت تعقيداً جديداً للصراع دون أن تغير طبيعته. يعني الإقرار بهذه الحقيقة، أن التناقض مع السلطة الفلسطينية، يبقى في إطار التناقض الثانوي الذي يتحرك صعوداً أو هبوطاً تبعاً لعلاقته وانعكاسه على التناقض الرئيسي. وتتم مواجهته بالنضال الديمقراطي بما يعنيه من نضال سياسي وجماهيري ومواجهة وفضح الفساد ورموزه بكل الوسائل المتاحة.

عزز هذه الحقيقة، أن المشروع المعادي وفهمه لعملية السلام يطمح لأبعد بكثير مما قد يتصوره أو يحتمله حتى فريق أوسلو الفلسطيني، خاصة وأن عناوين مفاوضات الحل النهائي تشمل معظم ركائز القضية الفلسطينية الأساسية. يضاف لذلك تحول تطبيقات أوسلو إلى معطيات ملموسة ومؤثرة، حيث تشابك السياسة مع المسائل الاجتماعية

بكل تنوعها، بما يشمل المؤسسات المدنية – الخدمات – التعليم – القانون ...الخ.

لقد باتت السلطة تدير شؤون المجتمع، إضافة لتمتعها بثقل جماهيري ومؤسساتي ومالي وأمني، وما تحظى به من شرعية دولية وعربية، مما يجعل أي فعل سياسي أو اجتماعي في إطار المجتمع الفلسطيني في الضفة والقطاع يؤدي إلى حالة من تماس دائم مع السلطة. بهذا المعنى، وعلى قاعدة احترام ضوابط التناقض الرئيسي ومقتضياته، وتشابك الواقع الاجتماعي وحركيته، فإن العلاقة مع السلطة علاقة متحركة وطابعها الأساسي هو المواجهة الديمقراطية وتحريم الاقتتال الداخلي، إضافة للصراع السياسي الذي ينتظم على أرضية الموقف من القضية الوطنية والحقوق المشروعة الثابتة للشعب الفلسطيني.

وفي ظل حالة جماهيرية في الوطن المحتل تزداد تأزماً، فإن المعادلة الملائمة للصراع تأخذ طابعاً مركباً. إنها تفرض حكماً توحيد الجهود لمواجهة الاحتلال، وفي آن خوض الصراع مع خيار السلطة السياسي والتصدي لنهج التنازلات، والصراع الديمقراطي – الاجتماعي الذي يستهدف وقف ممارسات السلطة لسياسات اجتماعية واقتصادية وإدارية، خاصة وأن التجربة برهنت على اعتماد السلطة الفساد والإفساد نظام حكم.

نضع في هذا المجال، حال الاحتكار، والإثراء على حساب المواطن، وظهور شرائح باتت ترتبط مع الاحتلال كوكلاء وسماسرة ضاربة عرض الحائط أي ضابط أخلاقي أو وطني، مستبدلة إياه بمصالحها الطبقية

الأنانية. يضاف لما تقدم، التطاول على الحريات وحقوق الإنسان وفلتان الأجهزة الأمنية وتحولها أخطبوطاً يهدد المستوى السياسي نفسه، وضعف الإدارة واستشراء الرشوة والمحسوبية وتسخير إمكانات وكفاءات المجتمع لصالح وصوليين وانتهازيين.

كل ذلك يجعل من المواجهة الديمقراطية مع السلطة وما تمثله سياسياً وطبقياً، معركة قائمة بذاتها، ومحل مواجهة واسعة ومتنوعة، وميدان فعل أساسي ولا نقف فيه لوحدنا لتأطير الحركة الشعبية الفلسطينية والنهوض معها وبها. بناء على عمق هذه العملية ونضجها واتساعها سوف تتوالد نتائج عديدة لا بد وأن تؤثر على مستوى وعمق المواجهة الأشمل ضد الاحتلال.

المعطى الرابع : عربياً : الطريق الصعب أمام المشروع الأمريكي – الإسرائيلي: يبدو أن الواقع العربي، بعد مرحلة الاندفاع السهل نسبياً الذي ساد قبيل وأثناء انعقاد مؤتمر مدريد، بدأ يشهد حالة صراع بين القوى الدافعة في المشروع الأمريكي – الإسرائيلي، والقوى المتصدية لهذا المشروع والمعبرة عن حالة الممانعة الاجتماعية الطبيعية التي بدأت تتسع لتشمل على نحو أو آخر عموم البلدان العربية. عزز حالة الممانعة اتضاح أبعاد وجوهر المشروع المعادي، الذي لا يسمح بهامش جدي للحفاظ على حد أدنى من الكرامة والاستقلال السياسي الاقتصادي.

حيث يشهد الوضع العربي حالة من الحراك والتناقض الذي يتمظهر في مستويات مختلفة :

المستوى الأول : التناقض المتصاعد بين سياسة النظام الرسمي العربي الذي يميل للمهادنة وميوعة المواقف تجاه سياسات الحلف الأمريكي – الإسرائيلي وبين طموحات وأهداف الجماهير العربية التي تشعر وتلمس خطورة المشاريع السياسية التي تستهدف مصالحها وحقوقها القومية والوطنية.

ويعكس هذا التناقض البعد الطبقي في الصراع القومي والاجتماعي في ذات الوقت، وقد تعززت حركة هذا التناقض باتجاه الحدة والوضوح في ضوء اتضاح حقيقة وجوهر المشاريع الأمريكية – الإسرائيلية التي رأت في التسوية فرصة لفرض شروطها واملاءاتها وإعادة صياغة المنطقة باتجاه تكريس الهيمنة والسيطرة على حساب مصالح وحقوق الأمة العربية وثرواتها القومية.

فمع استمرار عملية التسوية توضحت معالمها وأهدافها أكثر فأكثر وأصبح مفهوم إنهاء الصراع في الشرق الأوسط هو الأداة لإحكام السيطرة على المنطقة ونهب ثرواتها وضرب طموحات الأمة العربية في الوحدة والتحرر.

لقد أصبح المواطن العربي يدرك جيداً بأن التسوية ما هي إلا وسيلة لفرض سياسة التطبيع السياسي – الاقتصادي – الثقافي تحت

ضغط موازين القوى والتهديد بالحرب وتصفية الحقوق القومية العربية لصالح المشروع الصهيوني في فلسطين والبلدان العربية.

هذه الحقيقة هي التي تفسر تنامي ظاهرة مقاومة التطبيع في الشارع العربي سواء في مصر أو الأردن أو غيرها من الدول العربية. إنها الرد الشعبي المباشر والمتصاعد لمواجهة تهالك الأنظمة وعدم جديتها وتفريطها بالحقوق القومية.

ومن خلال التجربة تلمست الجماهير العربية قيمة وأهمية ما تملكه من طموحات وعناصر قوة كامنة وقائمة بإمكانها – إذا ما استمرت وجرى تنظيمها وتوجيهها بصورة فعالة – أن تشكل قوة حماية حقيقية في مواجهة سياسات التنازل والارتهان للإملاءات والشروط الأمريكية – الإسرائيلية.

المستوى الثاني: التناقض بين أهداف المشروع الأمريكي – الإسرائيلي للتسوية والحد الأدنى من الحقوق والمصالح القومية والوطنية للشعوب العربية.

حيث أثبتت معطيات وحقائق عشر سنوات على انعقاد مؤتمر مدريد، أن المشروع المعادي يستخدم كامل عناصر قوته لفرض شروطه مع أقل قدر من التنازلات. هذا ما برهنته اتفاقيات أوسلو – وادي عربة، ومحاولات الضغط على سوريا لفرض الشروط الإسرائيلية لاستئناف المفاوضات معها.

وهذا ما برهنت عليه المؤتمرات الاقتصادية في المنطقة بدءاً من مؤتمر الدار البيضاء مروراً بالمؤتمرات الاقتصادية التي عقدت في القاهرة – عمان – الدوحة، حيث انكشفت الأهداف السياسية من وراء تلك المؤتمرات الاقتصادية، فدور تلك المؤتمرات لا يتعدى زرع الأوهام والأمنيات في الشارع العربي عن رفاه ونمو اقتصادي مقابل الصمت والقبول بالتسوية السياسية كما تراها الولايات المتحدة والكيان الصهيوني.

المستوى الثالث : اتضاح حقيقة الدور الأمريكي في عملية التسوية والذي يقوم على تطويع مواقف الأنظمة العربية والطرف الفلسطيني والضغط عليها، بما يستجيب لشروط المواقف الإسرائيلية، وقد عبر ذلك الدور عن نفسه من خلال سياسة الاحتواء واستخدام حق النقض الفيتو ضد أية قرارات دولية قد تدين الكيان الصهيوني، إضافة إلى الموقف الأمريكي الدافع باتجاه تخطي قرارات الشرعية الدولية، ومنع أي دور حقيقي لأوروبا وروسيا في عملية التسوية والالتزام بمرجعية التفاوض التي أساسها التفرد الأمريكي – الإسرائيلي.

وقد تجلى هذا الدور عملياً في محاولات الولايات المتحدة للضغط على سوريا، لإجبارها على الرضوخ لصالح المواقف الإسرائيلية، وأيضاً في تمرير التفاهمات والصفقات الأمنية والسياسية على المسار الفلسطيني.

وهكذا سقط مفهوم الراعي النزيه أو الوسيط النزيه أمام حقائق الممارسة السياسية الأمريكية التي تشكل مع الكيان الصهيوني حلفاً موحداً

في مواجهة الحقوق والمصالح العربية والفلسطينية كما تراها وتقرها الشرعية الدولية.

في ضوء هذه الحقائق تصاعدت في الشارع العربي حالة من الوعي تجاه ما يجري من ممارسات ومشاريع سياسية تستهدف إبقاء السيطرة والهيمنة الإمبريالية على المنطقة من خلال فرض تسوية سياسية تتعارض وتتناقض مع الحد الأدنى من الحقوق الفلسطينية العربية.

يضاف لهذا البعد السياسي تفاقم حدة التناقضات الاجتماعية والطبقية في البلدان العربية، حيث الفقر، والبطالة وغياب الحريات والتبعية الاقتصادية، وتفشي ثقافة الاستهلاك والاستلاب السياسي والثقافي والاقتصادي.

هذه التناقضات وغيرها دفعت بالجماهير العربية أكثر فأكثر باتجاه الانخراط في المقاومة والممانعة الشعبية. ومع تنامي ظاهرة التطبيع الرسمي مع الكيان الصهيوني تنامت بالمقابل ظواهر المقاومة لها ورفضها وأخذت الجماهير العربية تعبر بصورة متصاعدة عن حقيقة مواقفها ومشاعرها القومية في مواجهة سياسات الكيان الصهيوني المتعنتة والإرهابية، الأمر الذي كشف عن طاقة جماهيرية عربية هائلة يمكن أن تشكل قوة صد جدية في وجه مشاريع التسوية الأمريكية الإسرائيلية.

اسهم في ذلك موقف سوريا المميز بعدم الرضوخ لضغوط الحلف المعادي، وكذلك الموقف المصري بعد أن تكشف الثمن الفادح المطلوب من مصر والمتمثل بضرب دورها القومي والإقليمي وتحويله إلى أداة للمشروع

الأمريكي – الصهيوني في المنطقة. هذا الحراك الذي شهده الواقع العربي، دفع السعودية إلى مقاربة وإن حذرة لموقف سوريا ومصر، مبدية ضيقها من تعنت إسرائيل وحالة الهرولة المهينة التي يقوم بها البعض اتجاه الكيان الصهيوني.

وزاد في وضوح الصورة وحدة المأزق، صعود تكتل الليكود إلى السلطة بما مثله ذلك من كشف الأوراق الإسرائيلية بصورة سافرة، وهو الأمر الذي شكل إحراجاً حتى للأنظمة العربية الأكثر إغراقاً في الرهان على المشروع الأمريكي – الإسرائيلي. أسهمت الممارسة السياسية الأمريكية المنحازة لإسرائيل بصورة استفزازية جداً في كبح حالة الهرولة العربية، وجعلت العديد من الأنظمة العربية إما أن تعيد النظر في مواقفها، أو على أقل تقدير، الكمون والانتظار.

هذه المستجدات دفعت إلى زاوية حرجة مقولات النظام العالمي الجديد، والنظام الشرق أوسطي الجديد، حيث بدا الواقع والصراع، المحلي والإقليمي والدولي، أكثر تعقيداً من النظرة التبسيطية التي سادت عند إطلاق هاتين المقولتين الهادفتين لزرع الأوهام وخلط الأوراق لتسهيل مرور المشروع الأمريكي – الإسرائيلي، تحت شعارات خادعة تموه جوهر وأهداف ذلك المشروع، من خلال الترويج للرفاه والتنمية التي ستجنيها شعوب المنطقة إذا ما وافقت على الدعوات الأمريكية – الإسرائيلية للتسوية وإنهاء الصراع. هذه الوقائع كان لها دورها في محاولة إعادة ترتيب العلاقات العربية العربية، والعربية الإيرانية، والعربية الأوروبية.

المعطى الخامس : تباين السياسة الأمريكية والرؤية الأوروبية لحل الصراع : مع أن التباين بين السياستين الأمريكية والأوروبية لم يصل إلى مستوى المواجهة بينهما وذلك لأكثر من سبب واعتبار، إلا أنه قائم وموجود، ذلك أن أوروبا ورغم التزامها بأمن ومصالح الكيان الصهيوني بالمعنى العام، إلا أن هذا الالتزام لا يصل إلى حد اعتبار الكيان الصهيوني المعبر الوحيد عن المصالح الأوروبية في المنطقة، والالتزام الأوروبي تجاهه يبقى في حدود الحفاظ على أمنه وحقه في العيش بسلام ضمن حدود آمنة ومعترف بها.

لكن، وعلى الجانب الآخر، فإن أوروبا على نحو عام مع الاعتراف بحقوق عربية وفلسطينية، لأنها ترى بأن ذلك، هو الذي يقود إلى إنهاء الصراع في الشرق الأوسط ويؤدي لحالة من الاستقرار وتوفر المناخ لعلاقات اقتصادية وسياسية ملائمة للمصالح الأوروبية، بينما يقوم المشروع والسياسة الأمريكية على الهيمنة والتفرد، وبالتالي رأت في الكيان الصهيوني حليفها الاستراتيجي والمعبر الفعال عن عقلية القوة الأمريكية، وبالمقابل وجد الكيان الصهيوني في ركائز السياسة الأمريكية ودوافعها وتجلياتها العقائدية والعملية ما ينسجم مع المصالح والعقلية الصهيونية.

وقد أتت نتائج حرب الخليج الثانية التي عززت من قبضة الولايات المتحدة على المنطقة، وخاصة بحر النفط العربي، وكذلك الرفض الإسرائيلي لدور أوروبي فعال في مشاريع التسوية المطروحة، واقتصار ذلك الدور على صفة المراقب ليعزز من تلك الحقائق، حيث باتت أوروبا تدرك

بالملموس أن ما هو مطلوب منها لا يتعدى دور التابع والداعم للسياسة وللمشاريع الأمريكية – الإسرائيلية.

ضمن هذا السياق، يمكن تفسير بعض المبادرات الأوروبية التي تقف على رأسها فرنسا مسنودة من إسبانيا – إيطاليا – اليونان – البرتغال وبصورة أقل ألمانيا، ومن المرجح أن يتواصل هذا الحراك ويتصاعد ارتباطا بالسير نحو الوحدة الأوروبية، من ناحية وبقدرة بلدان أوروبا الشرقية، وخاصة روسيا، على استعادة حد مناسب من القوة والتماسك والتأثير والوزن، وبالتالي الدور الدولي من ناحية أخرى. من نافل القول، أن تصاعد المقاومة العربية للمشروع الأمريكي – الإسرائيلي وتزايد العقبات في طريقه، خير محفز لدور أوروبي نشط.

هذه العوامل وسواها ساهمت وستساهم في إعادة نوع من التوازن على الصعيد الدولي مقابل التفرد الأمريكي، ويوازن ما بين الثقل الاقتصادي والتاريخي لأوروبا في المنطقة ودورها السياسي. يعزز من هذا الميل الموضوعي المحكوم بتناقض المصالح، حالة الجدل الثقافي التي تشهدها المجتمعات الأوروبية التي تواجه مخاطر الهيمنة الأمريكية على العالم، حيث تجتاح الأمركة كل شيء، بعد أن تخطت "أمريكا" في الخارج، المضمون الجغرافي السكاني وغدت مفهوما له أبعاد أيديولوجية، يعبر عن سياسة القوة، وإلغاء الآخر وسحقه لصالح القوة الطاغية.

وفي هذا السياق من الهام التوقف مليا أمام مفهوم العولمة الذي أخذ يجتاح العالم بالمعنى السياسي – الاقتصادي – الثقافي.

لا شك بأن البشرية تشهد في هذا العصر تطورات هائلة ونوعية على صعيد العلم والتكنولوجيا، وثورة الاتصالات، وهذه تنعكس بدورها على العلاقات بين الدول والشعوب وداخل الإنسان ذاته، حيث تتغير النظرات والمفاهيم والقيم.

وهنا يستمر التناقض الأساسي في الفعل بين القوى والفلسفة التي تحاول توظيف هذه التحولات باتجاه إحكام السيطرة الاستعمارية على العالم وثرواته وسكانه، وتعميق التناقضات بين الشعوب المتقدمة والشعوب النامية، وبين القوى والثقافة التي ترى في الثورة العلمية بكل أبعادها صيرورة اجتماعية موضوعية يجب صياغتها وتوجيهها لصالح الإنسان ولمواجهة الفقر والمجاعة وكوارث الطبيعة وعلى قاعدة العدالة والاحترام.

وفي هذا الإطار تبرز القوى الاحتكارية في الولايات المتحدة كقوة قائدة تعمل باتجاه إخضاع العالم وشعوبه لتبقى تحت السيطرة السياسية – والاقتصادية والثقافية للقوى الاحتكارية وتعبيراتها السياسية الحاكمة في أمريكا والعالم الرأسمالي.

يواجه هذا الفهم رؤية نقيضة تقوم على رفض هذه الرؤية وترجماتها السياسية والثقافية والاقتصادية، وتطرح رؤية بديلة تقوم على تفاعل الشعوب والثقافات والحضارات، وعلى تكامل الأمم والتجربة الإنسانية بالمعنى التاريخي.

وهذا يتعارض مع مفهوم الهيمنة والاستغلال وسياسة النهب واللصوصية التي تأخذ في ظل التقدم العلمي أبعادا متنوعة لأبعد الحدود.

ضمن هذا الفهم فإننا مع العولمة كمفهوم يقوم على التواصل والتفاعل واحترام الخصوصيات والحضارات والثقافات والتجارب الإنسانية المتنوعة، وبهذا المعنى فإن التطورات العلمية وثورة الاتصالات والإعلام والمعلومات تصبح في خدمة البشرية بغض النظر عن اللون أو الجنس أو المعتقد. وضد العولمة الإمبريالية التي هي أداة للقهر والنهب ومحاولة فرض نماذج حضارية بالقوة على شعوب لها خصوصياتها ومصالحها النابعة من خصوصية تطورها التاريخي.

(٥) في مفهوم المرحلة وإدارة الصراع:

تشكل مجموعة المحاور المفصلية ذات الطابع المنهجي، التي تناولناها على مدار الصفحات السابقة، إطار العملية الصراعية القائمة في المنطقة، بمختلف أبعادها السياسية والاجتماعية، وبالتالي فإن شرطا أوليا لإدارة الصراع على نحو فعال ونشط يكمن في القدرة على رؤية لوحة الصراع أو "مسرح العمليات" إن جاز التعبير، بشكل كامل ودقيق.

تتوقف القدرة على امتلاك رؤية سليمة ودقيقة، ضمن هذا الواقع المتشابك والمعقد والمتحرك، على توفير شروطها ومعاييرها، وعلى رأس هذه وجود أداة فكرية - سياسية - تنظيمية قادرة على تلبية الشروط الواجبة، بما يستدعيه ذلك ويقتضيه من مناهج تفكير وذهنية علمية وتغذية معرفية سليمة ومتواصلة، تشمل مختلف جوانب الواقع التاريخية

والراهنة، ومختلف المستويات السياسية - الاجتماعية - الاقتصادية - الثقافية.

إننا على قناعة، بأن الصراع مفتوح على كل الاتجاهات، وهذا نابع من طبيعة الصراع ذاته ومرتكزاته التاريخية، وبهذا المعنى، فهو صراع متواصل وموضوعي، يجد تجليه في الصراع التاريخي القائم في كل الميادين ما بين أهداف ومصالح المشروع الأمريكي - الصهيوني وأهداف ومصالح الأمة العربية وفي مقدمتها الشعب الفلسطيني.

إن استمرار الصراع أو وقفه، ليس رهن إرادة أحد الطرفين أو رغبته، فما دامت التناقضات التي تغذي الصراع مستمرة، كما برهنت التجربة التاريخية والمعاشة، فإن الانعطافات التي يشهدها تقوم على ذات الأساس، بمعنى أنها متحركة ومستمرة بقدر تحرك موازين القوى التي تحكم الصراع، واستمرار الأساليب - التناقضات التي قام عليها.

برهنت الممارسة العملية منذ مدريد وحتى اليوم، على أن المشروع المعادي منضبط لأهدافه ودوافعه التاريخية، بما هي أهداف ودوافع احتلال وسيطرة وهيمنة وإلحاق، وتأبيد لديناميات التخلف والتجزئة. نجد دليلا عمليا على ما تقدم، في أن مضامين مجمل المشاريع التي تقدم بها الحلف الأمريكي - الإسرائيلي، لم تكن تتوخى إلا استخدام الاختلال في ميزان القوى، لفرض حل، هو في الجوهر هزيمة سياسية جديدة وشاملة على الأمة العربية والشعب الفلسطيني.

لقد نجح الحلف الأمريكي – الإسرائيلي في تركيم إنجازات شتى، وخاصة على الصعيد الفلسطيني، مما دفع بالقضية الفلسطينية إلى زاوية صعبة، وجعلها تواجه أزمة حقيقية. لكن وبرغم ذلك، فإن الصراع عربيا وفلسطينيا بات يأخذ أبعادا أكثر غنى وتنوعا، ويتسم بطابع شعبي متنامي، وهو ما ينسجم والبديهية التي أتينا على ذكرها آنفا، أي موضوعية الصراع وشمولية الاشتباك التاريخي.

شهدت لوحة التناقضات السياسية والاجتماعية حراكا وتعقيدا عالي المستوى، وهو الأمر الذي يستدعي إدارة سياسية أرقى تكون قادرة على التعامل مع تلك التناقضات. لأن شرط الإدارة الناجحة للصراع يكمن في كفاءتها وتحسين مستواها واحترام شروط الصراع ومعاييره من ناحية، وفي دوام احتكامها للمصالح والأهداف القومية والوطنية العليا، وليس لرغبات هذا الفرد أو التنظيم أو ذاك من ناحية أخرى.

إن الانطلاق من فهم الواقع بأبعاده الشتى وتجاذباته المتنوعة، يفرض بالضرورة التعامل مع الصراع بشمولية، وضمن جدلية التواصل والتركيم، وفتح الآفاق باستمرار، بما يؤمن أعلى قدر من التوظيف الأمثل لمكونات القوة المتاحة على الصعد الوطنية والقومية والدولية. إذا كانت هذه طبيعة الوظيفة المطلوبة ومواصفاتها اللازمة.

إن فهم الصراع والتعامل معه كصراع تاريخي يعني أنه متسع لكل جوانب الحياة بدءا من تحرير الأرض، مرورا بقضية القدس والمستوطنات، وصولا لميدان التعليم، والاقتصاد، والتربية الاجتماعية، والفن،

والأدب، وصولا إلى القتال عن كل قطعة أثرية يحاول العدو سرقتها لتزييف التاريخ وقلب الحقائق في المنطقة...الخ. إن هذا، هو الذي يعطي للصراع مضامينه وتجلياته كصراع تاريخي موضوعي.

إن قبولنا لهذه الرؤية، يفرض علينا أن نتخطى النظرة والممارسة السياسية القاصرة والعاجزة التي تحصر الصراع في أحد الجوانب وتظن أنه كل الصراع، وتميل إلى العمل السهل، أي الخطاب السياسي العام، الذي يتوهم أنه يقول كل شيء ولكنه لا يقول شيئا محددا في واقع الأمر، تبرز هنا القيمة الكبرى لتطوير الخطاب السياسي الفلسطيني وإنضاجه عبر تخليصه من العفوية والارتجال والديماغوجيا. لقد آن الأوان لخفض الصوت وتكثيف الفعل.

نقول ما تقدم، ربطا بتجربة قرن من الصراع. وخطاب عربي عالي النبرة أريد له أن يعوض نقص العمل فكان ما كان، وبالمقابل فإن الكيان الصهيوني وقبله العصابات الصهيونية الإرهابية، مارست كل حروبها وحققت معظم أهدافها ولم تنطق إلا لغة الدفاع. لقد صرخت قليلا وعملت كثيرا، ولم تترك فرصة إلا وعملت على استثمارها وتوظيفها لتعزيز طاقاتها الاجتماعية والسياسية والعلمية والعسكرية، بما في ذلك امتلاك ٢٠٠ رأس نووي، ومع ذلك حفظت لأداتها العسكرية اسم "جيش الدفاع".

إن تطوير الخطاب والأداء السياسي والميل للإيقاع الهادئ، ليس إلا حصيلة لمزيد من العمل والثقة بالذات وانعكاسا للارتقاء فكريا وعمليا. يشترط ما تقدم، إحداث تغير نوعي في معايير الأداء، بحيث ترتقي إلى

مستوى الصراع واستحقاقاته، وهذا لن يكون لنا إلا إذا استندت تلك المعايير إلى احترام المعرفة والعلم والعمل والزمن وبحيث يجري استثمار كل مكامن القوة الهائلة والكامنة في المجتمع.

ضمن هذه الشروط، يمكن لنا أن نرتقي بالممارسة السياسية والفكرية والنضالية، وننتقل من مستوى رد الفعل السلبي والعفوي، إلى مستوى الفعل الإيجابي الذي لا طريق له إلا عبر امتلاك رؤية سياسية إيجابية. وبذلك فقط يمكن أن يتم تخطي الدوامة الخطيرة التي تمكن الاحتلال الصهيوني بواسطتها من البقاء في موقع المبادر، واستطرادا المتقدم علينا دائما.

لقد آن الأوان ليتجاوز الأداء السياسي والاجتماعي حال الارتباك والعجز والحيرة، وهذا ممكن علميا إذا كانت لنا رؤيتنا الخاصة للصراع ولموازين القوى، وقمنا بناء عليها، برسم خطوط مواجهة تتلاءم وما نملكه من عناصر قوة، بهذا نحرم الحلف المعادي من حرية المناورة، ونقل المواجهة كما يريد ومتى يريد وحيث يريد. بالاستناد لهذا الفهم، تصاغ البرامج والأداء ضمن صيرورة إيجابية، وذات فعالية أكبر، وليس الاكتفاء فقط برفض ما يتقدم به الآخر، أي "الممانعة" على أهميتها. لقد آن الأوان لتحويل الممانعة إلى صراع.

إن التعامل مع الصراع بشمولية ليس مجرد رغبة، لأن له شروطه ومنطقه ونواظمه الخاصة، ومنها تحديد الأهداف والمهام على نحو مركب ومتشابك، وبحيث يمكن جذب مختلف الطاقات والكفاءات السياسية

والاجتماعية إلى ميدان المواجهة التي آن الأوان إدراك أنها إما أن تكون شاملة أو لا تكون.

لعل الشرط الأساسي لذلك، هو إدراك الخصوصيات والتنوع القائم والطاقات الكامنة في أوساط الشعب الفلسطيني على نحو عميق. فما دام المشروع الصهيوني يهدد كل جوانب حياة المجتمع الفلسطيني، إذن المواجهة معه يجب أن تجري عند كل جانب وفي كل زاوية تتبدى المساحة الشاسعة للصراع في:

حق العودة – الدولة – القدس – السيادة – إزالة الاستيطان – المياه – الاستقلال الاقتصادي – الزراعة – حماية المؤسسات الوطنية المدنية – التعليم – الصحة – الرياضة – التنمية – الصناعة – التراث – الآثار – الحريات – البيئة – القانون – الموسيقى – السينما – المسرح – الأدب – العمل – الثقافة – التاريخ – العمارة – حرية المرأة – حقوق الطفل ..الخ.

يحتاج كل واحد من هذه العناوين إلى آليات وبرامج وكفاءات خاصة تتلاءم مع كل خصوصية من خصوصيات هذه العناوين، وعلى رأسها تعدد التجمعات الفلسطينية، وعلى قاعدة أن لكل عنوان وفي إطاره المحدد أهمية قصوى، ولا يجوز إغفاله تحت أي ذريعة كانت، كما لا يجوز رؤيته بمعزل عما عداه. عدا ذلك، يعيدنا لعلاقات الاغتصاب المتبادل بين الخاص والعام، الفرعي والكلي، وتكون الحصيلة ضياع الجميع.

توضح لنا هذه الرؤية وركائزها أكثر فأكثر معنى ما ورد في سياق حديثنا عن الطابع المؤقت لمرحلة أوسلو، ذلك أن مضمون اتفاق إعلان المبادئ وتوابعه، وما يرسل من إشارات بصدد مفاوضات الحل النهائي، تؤكد بمجملها، أنها أعجز من إنهاء الصراع. لقد أكدت التجربة الملموسة احتدام الصراع أكثر فأكثر. ويعود ذلك لتكشف أبعاد وأهداف المشروع الأمريكي – الإسرائيلي للتسوية، وهو ما أضاف مفاعيل ومعطيات جديدة إلى مسرح الصراع، وباتت بالتالي جزءاً مكوناً من الواقع القائم، لا يمكن التعامل مع الصراع على نحو جدي بمعزل عنها. تبرز هنا عدة احتمالات لكيفية التعامل مع الواقع الناشئ ومنها:

١- التكيف السلبي، بمعنى الرضوخ والتسليم بما هو قائم، بحيث لا يتعدى العمل حدود المناوشة لإدخال بعض التحسينات على الوضع القائم.

٢- رفض الواقع ومواصلة العمل وكأن لا جديد يذكر قد حدث، وهذا يعبر عن عجز وعدم قدرة على وعي ما حدث واستطراداً، يتم الهرب من استحقاقات المواجهة حسب الأصول التي تقتضيها المرحلة الجديدة نحو "الجملة الثورية" والشعاراتية والمراوحة عند حدود الرفض العام وتسجيل المواقف للتاريخ.

٣- الارتباك والمراوحة والارتجال، بحيث تتوزع الممارسة على نحو عشوائي، ما بين الصخب والرفض العام من ناحية وضغط حقائق الواقع العنيدة من ناحية أخرى. حال كهذا، يؤشر على

غياب الخطة أو الرؤية الناظمة والموجهة للفعل، وبالتالي هيمنة التردد والتذبذب وعدم الوضوح.

٤- التكيف الإيجابي، بمعنى الاستناد إلى تاريخية الصراع وشموليته، والانطلاق من معطيات الواقع القائم كمحددات قسرية في التعامل مع المرحلة، باعتبارها محطة جديدة لها أبعادها ونواظمها، وبالتالي لا بد وأن يكون لها دورها في صياغة الممارسة السياسية، والبنى التنظيمية والنضالية وذلك ارتباطاً بالأهداف والمعطيات، أي تطبيق مبدأ القطع والتواصل في إطار عملية الصراع.

إن تحديد الاحتمالات المتاحة بوضوح ودقة ضروري جداً لتحدد مدى ملائمة كل خيار لاستحقاقات المرحلة وشروطها. نقول ما تقدم، على قاعدة أن الخيار السليم يتحدد بصورة موضوعية، وليس بناء على الرغبات، أو الأوهام، أو الاسقاطات الذاتية، أو نتيجة قراءات قاصرة أو مغلوطة للواقع، أقصى ما تستطيع تقديمه شعارات شعبوية أو عاطفية قد ترضي الغرور أو الطموح الذاتي، ولكنها إن عاجلاً أو آجلاً، لا بد وأن تتحطم على صخرة الواقع العنيدة، وبالنتيجة حدوث مزيد من الفشل والإحباط.

إن الانضباط لشروط الصراع، هو الذي يحمي الحزب والحركة الوطنية عموماً من الانسياق مجدداً في ممارسة خاطئة، والسير وراء وعي مشوه أو قاصر للصراع، مما يعني المزيد من الهزائم والمرارة. وبناءً عليه، فإن الخيار المناسب لثوابت المرحلة ومعطياتها، هو الذي

يعيها كحلقة في الصراع الشامل والمحتم، ويسهم في الارتقاء بالممارسة السياسية – الاجتماعية، على طريق تعظيم القدرات، بحيث تستطيع تحويل الأهداف النظرية إلى أهداف قيد التحقيق.

بهذه الطريقة، يمكن تحديد الأهداف الممكنة وبالتالي المطلوب تحقيقها في كل مستوى من مستويات الصراع خلال مرحلة معينة، والتي تتوزع على أهداف سياسية أو اجتماعية. أهداف راهنة أو متوسطة المدى. أهداف مرحلية أو استراتيجية...الخ. هكذا يتم الانتقال إلى مستوى الفعل ومباشرة عملية التركيم المطلوبة لإحداث إزاحات ملموسة وتاريخية ومتواصلة باتجاه توفير الأساس المطلوب لتحقيق الأهداف المرجوة.

وهذا الخيار ممكن إذا تمكنت الرؤية السياسية من الجمع على نحو خلاق بين قيود الواقع القائم وبين إطلاقية الأهداف العليا. وهذه عملية واعية وشاملة يجب أن تجري في ذات اللحظة، على امتداد مساحة الصراع في الزمان والمكان، وضمن فهم الصراع كصيرورة اجتماعية تاريخية، واعتبار إدارة الصراع فناً وحساباً دقيقاً وليس مجرد قفزات في الفراغ.

إن إدارة هذه العملية المركبة والتاريخية والتعامل معها تتم تحت ضغط مؤثرات عديدة. إنها لا تجري في غرف مغلقة وتحت السيطرة، بل هي مفتوحة على كل الاحتمالات. فمن جهة أولى، هناك الاحتلال وما يؤسس له ويطلقه من ديناميات متنوعة. ومن جهة ثانية، هناك

ممارسة وديناميات أصحاب الخيار القائل بقبول الأمر الواقع كما جرت صياغته في أوسلو.

في موقع القلب من كل شيء، هناك فعل وديناميات المجتمع الطبيعية، بكل غناها وتنوعها النابع من تنوع المجتمع بطبقاته وفئاته وشرائحه المختلفة، إضافة للتنوع الناجم عن الشتات الفلسطيني. وفي السياق ذاته، تبرز مفاعيل البعد القومي والبعد الدولي في الصراع، سواء منها ذات الطابع الإيجابي أو ذات الطابع السلبي.

خلاصة القول أننا أمام لوحة واسعة متناقضة، ونشطة، متحركة ومفتوحة بالكامل على المستقبل ولنا بها بمقدار ما علينا. وبناء عليه، فمن غير الممكن التعامل معها بنجاح وبصورة متحركة باستمرار، دون وعيها على نحو كفؤ وشرط ذلك، امتلاك عقل ورؤية تصل إلى مستوى استيعاب كل حركية وتناقض ونشاط لوحة الصراع بكل أبعادها ومستوياتها الممتدة في المكان والزمان والوجدان، والتي تحكم المرحلة بما هي مرحلة تحرر وطني وديمقراطي ببعديها التحرري والاجتماعي في آن.

الفصل الثاني

أجوبة واضحة على أسئلة حساسة

(١) حرب من أجل بناء

وبناء من أجل حرب

مدخـــل : ما سبق لنا ذكره في محددات ونواظم ومعطيات هـي بمثابـة معالم طريق تحدد لنا الإطار العام الذي يجب أن يحكم الممارسة السياسية ويضبطها ضمن أنساق من السلوك العلمي، وبالتالي لا يعـود أمـر تحديـد السياسات والبرامج والمواقف مسالة عفوية أو اعتباطية، وإنما عملية علمية مرجعيتها الواقع بشموليته، وهدفـها تحقيـق المصـالح الوطنيـة والقوميـة العليا.

تبرز جملة إشكاليات، يشكل التعامل معها، اختباراً جديـاً للرؤيـة والمناهج التي استندنا إليها في قراءتنا لكـل أبعـاد المرحلـة. هـذا الاختبـار ليس مجرد رياضة ذهنية، وإنما له قيمة علميـة وعمليـة كبـيرة تكمـن في قدرته على التعامل على نحـو مناسـب مـع التحديـات والإشـكاليات الـتي يقذفها الواقع في وجوهنا، وتشمل مختلف جوانـب العمـل الوطنـي، ويقـرر النجاح في التعامل معها، مدى نجاح الحـزب أو الحركـة الوطنيـة في إدارة الصراع، بما يخدم وبأعلى طاقة النضال الوطني، وتحقيق الأهداف الوطنية الراهنة والبعيدة.

الصـراع السياسـي والبنـاء الاجتمـاعي : تتجلـى أولى الإشكاليات التي تواجه الحركة الوطنية الفلسطينية، في العلاقة بـين الشـق التحرري، والشـق الاجتمـاعي مـن البرنـامج الوطنـي، وقـد سـبق لوثيقـة

الكونفرنس الوطني الأول أن أتت علـى هـذه الإشـكالية. اتسـمت الممارسـة السياسية الفلسـطينية بمـا يشـبه الفصـل بـين المسـتوى السياسـي وبـين المستوى الاجتماعي، كحامل للمشروع السياسي التحرري، الأمـر الـذي أدى إلى نشوء خلل متنامي على نحو متماد بين ركيزتي البرنـامج الوطـني، أي البعد التحرري والبعد الاجتماعي.

ساهم في تغذية هذا الخلل تركز قيادة العمل الوطـني الفلسـطيني طيلة العقود السابقة خارج الوطن المحتل، بما رافق ذلك من مظاهر سلبية شهدتها العلاقة ما بين فصائل العمل الوطني وبين التجمعات الفلسـطينية. كان يخفف منها حالة الصعـود الـتي شـهدتها المقاومـة أواخـر السـتينات وخلال عقد السبعينات. لكن، وما أن بدأت معالم الأزمـة الداخليـة تتضـح وتتفاقم، حتى بدأت تنكشف سطحية وضحالة الرؤية الاجتماعيـة لفصـائل الحركة الوطنية الفلسطينية.

تجلى الخلل بصورته المأساوية بعد اتفاق أوسلو ونشـوء سـلطة الحكم الذاتي في بعض المناطق المحتلة، حيث بدا واضحاً غيـاب البرنـامج الاجتماعي المحدد الرؤية والأهداف، وهو الأمر الذي أدى إلى تازم اجتمـاعي داخلي إضافي، شمل مختلف الميادين. فتح هذا الخلل أبواباً واسـعة لإعيـاء المجتمع، وإغراقه في دوامة الاستنزاف الداخلـي. وقـد اسـتخدم العـدو هـذا الواقع الصعب ليمارس ضغوطه إلى أقصى درجة ممكنة، وشدد من حربـه الشاملة لكسر إرادة المقاومة داخل المجتمع.

يعكس الواقع المشار له بصورة واضحة بؤس الممارسة الفلسطينية على هذا الصعيد، والتي تمثلت في ذهنية وممارسة سياسية تعتقد أنه بالإمكان خوض نضال تحرري ضد الاحتلال، وتحقيق الانتصارات عليه، بمعزل عن توفير الشروط الاجتماعية المناسبة والملائمة لهذا النضال. وبذلك جرى فصل تعسفي بين ركيزتي البرنامج الوطني، الركيزة التحررية والركيزة الاجتماعية. وهنا لن نعتد كثيراً بما كان يسجل في الوثائق وما يلقى في الخطابات، عن الجانب الاجتماعي، ذلك أن العبرة هي في الممارسة والنتائج المترتبة عليها.

في ضوء ما أفرزته التجارب، وما هو قائم في الواقع، تغدو عملية إعادة التوازن بين هذين البعدين ذات أهمية قصوى. وارتباطاً بهذه الرؤية فإن تنامي القدرة على خوض النضال لتحقيق الأهداف الوطنية التي تتكثف في: حق العودة وتقرير المصير وبناء الدولة الوطنية المستقلة وعاصمتها القدس، والنضال ضد ممارسات الاحتلال الاستيطانية والإرهابية، ترتبط بمدى التقدم على صعيد البناء الاجتماعي، اقتصادياً وثقافياً وصحياً وتربوياً، وتعزيز القيم والممارسة الديمقراطية في العلاقات الداخلية. وبهذا المعنى، فإن المهام الاجتماعية شرط لازم للتحرر الوطني.

بقدر ما تمثل عناوين/ محاور البرنامج التحرري نقاط تماس كبرى مع الاحتلال، وتشكل أحد أبعاد الصراع التاريخي معه، فإن عناوين وميادين النضال الاجتماعي، بدورها تشكل نقاط تماس واشتباك لا تقل أهمية. فسياسات الاحتلال تتجاوز تحقيق انتصارات سياسية وطمس الحقوق الوطنية الفلسطينية، إلى تبديد طاقات المجتمع الفلسطيني، وتعميق

ديناميات التخلف الاجتماعي والتجهيل، وحجر التطور الاقتصادي والعلمي، وهو الأمر الذي يقود إلى تعميق آليات الارتهان والتبعية والضعف أو العجز عن استثمار طاقات المجتمع.

نجد تجليات هذه السياسة في استنزاف وربط معظم قوة العمل الفلسطينية من الضفة والقطاع بالاقتصاد الإسرائيلي، وتشجيع التسرب من المدارس، والسيطرة على المياه، وتهميش الصناعة وهجر الأرض، وإحكام السيطرة بالكامل على كامل مدخلات ومخرجات المجتمع الفلسطيني تقريباً. يتمظهر الجانب الآخر لهذه العملية المركبة في القدرة على إدارة المواجهة مع سياسات السلطة الفلسطينية في الميدان الاجتماعي، حيث تتبدى سعة القطاعات الشعبية الفلسطينية التي تعارض تلك السياسات القائمة على المحسوبية والتنفيع بحكم تضررها منها.

وبناء عليه، فإن الصراع الاجتماعي الديمقراطي، يشكل مدخلاً أساسياً لإعادة الاعتبار لبرنامج البديل الوطني الديمقراطي، ذلك أن التمايزات على صعيد العنوان السياسي بين تيارات قوى المعارضة تبقى متقاربة، بينما التمايز الجدي يبقى في البرامج الاجتماعية، لهذا فإن قدرة التيار الديمقراطي، على صياغة برنامجه الاجتماعي، على أساس ديمقراطي تقدمي، وعلى أساس معطيات الواقع، سوف يحسن قدرته على استعادة دوره في المجتمع، وسيمثل اختباراً حقيقياً لجديته وفعاليته، وهذا غير ممكن، دون إعادة نظر جذرية في خطابه وممارسته.

ضمن هذا الفهم نتساءل أين هو البرنامج الاجتماعي للتيار الديمقراطي على صعيد المرأة، الشباب، العمال، الأطباء، والفن...الخ؟ لا نتحدث هنا عن شعارات وعناوين عامة، وإنما عن رؤية وبرامج اجتماعية على مستوى المجتمع، وعلى مستوى تجمعات الشعب الفلسطيني المختلفة. وبكلمة أخرى، فإن ما نقصده بالبرنامج الاجتماعي، ليس أفكاراً متناثرة، أو شعارات عامة، وإنما برامج معدة بدقة ومن جهات اختصاص، وتقوم على ما هو قائم في المجتمع من حقائق، ويجري بناء عليها، تحديد الأهداف ووضع البرامج ربطاً بالإمكانيات المتاحة.

برامج قادرة على جذب قطاعات متزايدة للفعل الاجتماعي النشيط، وبالتالي التعامل مع كل ميدان من ميادين البرنامج الاجتماعي باعتباره يحظى بأهمية قصوى. هكذا لا يتم اغتصاب أي بعد من أبعاد العمل الوطني أو الاجتماعي باسم بعد آخر. هذه الرؤية، هي التي تؤمن الربط الجدلي بين مختلف جوانب العملية النضالية ببعديها التحرري والاجتماعي الديمقراطي.

وبهذا تتكامل النشاطات والمبادرات الموقعية أو الاجتماعية/ الفرعية مع الأهداف العامة العليا الاستراتيجية، ويتكامل الآني والمباشر مع البعيد، والخاص مع العام، ويتحول الفعل الديمقراطي الاجتماعي إلى جزء عضوي من مشروع سياسي أشمل، وهو الشرط الضروري لحماية الحزب والحركة الوطنية من خطرين هما:

(١) خطر : الانعزال في المباشر أو الخاص، أو المطلبي.

(٢) خطر : التهويم عند الاستراتيجي أو المجرد، أو السياسي العام.

ضمن هذا الأفق، يمكن التأسيس لحركة شعبية واسعة ذات مضمون اجتماعي – ديمقراطي منظم، تتميز بروح الإبداع والمبادرة، وتتم استعادة الثقة بين القوى السياسية والقوى الاجتماعية باعتبارها الحامل لأي مشروع سياسي أو تغيير اجتماعي حقيقي. وضمن نفس المنطق يعاد تصحيح مفهوم الطليعة الذي مورس على شكل إنابة أو اغتصاب لإرادة المجتمع.

وعلى قاعدة أن مفهوم الطليعة وجواز إطلاقه على أي حزب سياسي مستغرق تماماً في حرية المجتمع وقدرته على ممارسة دوره وتحديد خياراته بصورة ديمقراطية، فإن وظيفة الأحزاب السياسية تتجلى في قدرتها على الارتقاء بالديناميات الاجتماعية الطبيعية لتصبح أكثر نضجاً وتناغماً في استراتيجية شاملة تحافظ على الأهداف والمصالح الوطنية وتعمل لها في كل مرحلة ومستوى على النحو المناسب.

(٢) خصوصيات متنوعة وشعب واحد

تتمثل الإشكالية الثانية التي تواجهنا في هذه المرحلة، في التشتت الذي يحكم واقع الشعب الفلسطيني، بما ترتب على ذلك وما أنتجه موضوعياً من خصوصيات، دون فهمها واستيعابها والتعامل معها على نحو موضوعي ووطني وكفؤ، ضمن ما هو قائم، فلا بد وأن يقع الحزب ومعه الشعب والقضية في ورطة حقيقية.

إن الشتات الفلسطيني هو واقع موضوعي، وقد ترتب عليه مع الزمن تحولات وتغيرات اجتماعية واقتصادية، أدت إلى نشوء خصوصيات متفاوتة بالمعنى الاجتماعي والاقتصادي. هذا الواقع، أضاف تعقيدات كبرى للنضال الوطني الفلسطيني أكثر بكثير مما قد يتخيل البعض، ذلك أنه أحدث حالة من التطور ألا متوازن بين التجمعات الفلسطينية، واختلاف في البنى وأنماط التفكير والحياة الاجتماعية والاقتصادية والتراتب الاجتماعي. وبقدر ما أن هذا الاختلاف مثار تعقيد بمقدار ما هو مصدر إثراء وإغناء أيضاً، إذا ما أجيد التعامل معه.

إن الحديث عن أثر الشتات الفلسطيني على تكون ما يشبه المجتمعات الفلسطينية (م.٤٨، الضفة، القطاع، الأردن، لبنان، سوريا...الخ) لا يلغ، رغم كل الهزائم ومحاولات الطمس والتبديد، وحدة الشعب الفلسطيني، التي جرى سبكها تحت ضغط المأساة الفلسطينية المتواصلة. لهذا فإننا وبقدر ما نشهد استمرار فعل عملية التمزيق بالمعنى الجغرافي

والسكاني والاقتصادي، فإننا نشهد، وبنفس القدر تنامي الشعور الجمعي الفلسطيني بالخصوصية ووحدة المعاناة والتمسك بالأهداف الوطنية.

إن هذه العملية وضرورة فهمها كحالة موضوعية يعني أنها ليست خاضعة لرغبات الأفراد أو الجماعات، كونها نتاج طبيعي للصراع الذي يغذيها كل يوم وكل لحظة بمئات وآلاف الوقائع البسيطة والكبرى، الأمر الذي يحيل أي فلسطيني، وأينما كان، باستمرار إلى الضرر التاريخي الذي مس ويستهدف وجوده لمجرد كونه فلسطينياً، ذلك أن حضور الفلسطيني خير شاهد على عدم شرعية النقيض أي الكيان الصهيوني. ولهذا السبب وخلافه، تتواصل الحرب ضد الوجود الفلسطيني في كل موقع، وفي كل ميدان، وعلى كل مستوى تقريباً من قبل العدو وكل من في صفه.

ومع أن ممارسات وسياسات المشروع الصهيوني اليومية والاستراتيجية تغذي باستمرار روح الوحدة لدى الشعب الفلسطيني، غير أن ذلك لا يلغي مخاطر السياسات والمحاولات التي تستهدف تمزيق تلك الوحدة ، وما يترتب عليها من صعوبات وتعقيدات تجابه العمل الوطني الفلسطيني، على صعيد ضبط العلاقة بين الأهداف والوقائع الخاصة لهذا التجمع أو ذاك، والأهداف والوقائع الكبرى التي تحكم الشعب الفلسطيني ككل، كون العام الفلسطيني لا يعني التجميع الميكانيكي التراصفي للخصوصيات، وإلا سنكون أمام بناء هش وغير ثابت.

إن وحدة الشعب الفلسطيني هي نتاج وحدة حال عملية ونتيجة تفاعل تاريخي صراعي إن جاز التعبير. هنا بالضبط يترابط الخاص

والعام بألف شكل وشكل وألف خيط مرئي ومثله مضمر، والسبب هو أن تحقيق الأهداف الوطنية العليا للشعب الفلسطيني لا يمكن أن يتم بمعزل عن الإسهام الكامل لكل تجمع من تجمعاته المختلفة في الصراع. وبنفس القدر فإن المصالح الخاصة لأي تجمع في محاورها/ مفاصلها الأساسية لن تتحقق بمعزل عن تحقق المصالح العليا، مع الإقرار بإمكانيات التحسين النسبي على صعيد الوضع الخاص لهذا الجزء أو ذاك من الشعب الفلسطيني.

وبهذا المعنى، يصبح الوصول للعلاقة السليمة التي تربط الخاص والعام في الممارسة السياسية – الاجتماعية، مسألة حيوية بالمعنى المطلق، وبالتالي فالعام لا يتقدم على الخاص إلا بمقدار ما يخدم ذلك العام كل الخصوصيات، والخاص لا يتقدم على العام إلا بمقدار ما يؤمن له الحضور والإسناد الدائمين ويعزز من روابط ذلك العام. إذن نحن أمام إشكالية في غاية التشابك وذات مضامين مركبة ومتداخلة، وفوق كل ذلك ذات طابع موضوعي من البداية حتى النهاية. وفي هذا المجال، نشير إلى عدد من الشروط هي:

الشرط الأول : حتى تستقيم الرؤية والممارسة وتستقر في مسار سليم يتقدم ويتطور باستمرار على صعيد حراك العملية المشار لها، نجد أنفسنا قسرياً أمام شروط محددة بدون الانضباط لها تفقد العملية اتجاهاتها وتغرق في العفوية وصخب الشعارات، أما الثمن فسيدفعه الخاص والعام عداً ونقداً في نفس اللحظة. وبناء عليه، فإن عملية الرؤية تكمن في التعامل

مع الخاص باعتباره معطىً موضوعياً، وبقدر ما يعبر عن خصوصيته، فإنه يعكس العام في الجوهر.

هذه الحقيقة القائمة تعني الإقرار العلمي والعملي باستقلالية الخاص بما يترتب عليها من حرية ومرونة عاليتين في التصدي للمهام الخاصة به، وعدم تصدير أية أوامر لأي تجمع فلسطيني قادر على صياغة وتحديد برامجه وعلى المستويات السياسية/ الاجتماعية/ الاقتصادية/ الثقافية، وعلى الحزب أن يتصرف داخل كل تجمع فلسطيني باعتباره الابن الأصيل لذلك التجمع وليس بروح الولد المهاجر أو الأب المتسلط.

الشرط الثاني: عن نجاح الحزب في تأدية وظيفته السياسية/ الاجتماعية كابن أصيل للمجتمع، هو رهن قدرته على إدراك كامل الشروط التي يعيشها ذلك التجمع، وبناء عليه رؤية دور ذلك التجمع كجزء من منظومة فعل وطني وقومي أشمل. وهذه وظيفة أو ممارسة ليست إسقاطية، وإنما تلبي الشعور الخاص للتجمع ذاته باعتباره جزءاً من عام أشمل.

الشرط الثالث: ضرورة التعامل مع التعارضات بين مختلف الخصوصيات باعتبارها طبيعية، وتعكس اختلاف ظروف وأولويات كل تجمع، وبالتالي عدم الدخول في صراع حول الأولويات، لأن نتيجة هذا الصراع هي بالتأكيد خسارة صافية للجميع. لتكن أولوية فلسطيني لبنان مثلاً، قضاياهم الاجتماعية، ذلك أنها بالنسبة لهم هي فعلاً أولوية وليست قضية مفتعلة. وفي م. ٤٨ تتقدم الآن مسألة استقلالهم الثقافي والمؤسساتي

أو المساواة على ما عداها، أما في الضفة والقطاع فإن طرد الاحتلال هو هدف لا يعلو عليه شيء...الخ.

يقود تحقيق هذا الشرط إلى إطلاق فعاليات كل تجمع فلسطيني، ويجنب القوى السياسية مخاطر وضع أولويات تجمع في مواجهة تجمع ما في مواجهة أولويات تجمع آخر، ويحمي الحزب من الوقوع في مستنقع الفوقية في علاقته مع المجتمع. نقول ما تقدم، ربطاً بأن العمل المثمر والمعبر عن مصالح التجمعات الخاصة، هو الذي يؤمن الأساس المادي والمعنوي للنهوض بالمهام الوطنية الجامعة. هكذا تتشابك جوانب العملية النضالية بشموليتها وتنوعها وتتكامل.

يبقى كل ذلك رهن قدرة أطراف الحركة الوطنية على فهم هذه العملية المركبة، وبالتالي الارتقاء بدورها ووظيفتها وبناها وأدائها وتفكيرها، إلى المستوى الذي يؤمن لها الدينامية، والرؤية القادرة على إدارة الصراع، وإدارة كل الخصوصيات بكفاءة وبصورة شاملة في آن، أي القدرة على الاستفادة من حالة التنوع القائمة، وتوظيفها لخدمة الصراع الأشمل والهدف العام ضد التناقض الرئيسي.

عدا ذلك، يعني أننا سنكون أمام حالة من الارتباك، وتبديد القوى والطاقات بصورة محزنة، والنتيجة عدم تلبية استحقاقات الخاص وتحويل العام إلى مجرد وغير ملموس، ترتقي أهمية ما تعرضنا له، فيما لو أخذنا بعين الاعتبار، ظل مشاريع وسياسات العدو الذي يواصل حربه ضد وحدة الشعب الفلسطيني عبر طروحات التوطين والتعويض والتهجير، أو تدمير

وشطب م.ت.ف بميثاقها كمعبر وطني وتنظيمي وقانوني ومعنوي عن وحدة الشعب الفلسطيني.

وفي سياق ذات المنهج وضمن نفس الضوابط الفكرية، فلا بد وأن يتم التعامل مع الواقع الفلسطيني العام باعتباره واقعاً خاصاً ارتباطاً بعام أشمل هو الواقع العربي، وهذه حلقة ترقى إلى مستوى القدسية إن جاز لنا التعبير، في ضوء الجريمة التي جرى ويجري ارتكابها معبراً عنها بمحاولات الوصول لحالة من الفكاك السياسي والاجتماعي والاقتصادي بين القضية الفلسطينية والشعب الفلسطيني وبين عمقها العربي.

هذه المحاولات وإن كانت لا تخيفنا بالمدى البعيد، بحكم مناقضتها للتاريخ والجغرافيا والمصالح الثقافية العربية، إلا أنها تضيف صعوبات وعراقيل جديدة إلى الصراع، وتساهم في تعزيز قيم القطرية والتمزق التي تنامت في العقدين الأخيرين، الأمر الذي يراكم المزيد من عناصر الكبح في وجه مشاريع الوحدة العربية والنهوض القومي العربي. أخيراً، لا بد من الإشارة إلى بديهية أثبتتها التجارب المرة والحلوة في تاريخنا الفلسطيني والعربي، وهي استحالة هزيمة المشروع الإمبريالي الصهيوني من خلال مشروع قطري فلسطينياً أو سورياً أو لبنانياً أو مصرياً كان، وهو الأمر الذي يعني حكماً أن أي نضال قطري يجب أن يكون جزءاً عضوياً من مشروع قومي أشمل.

(٣) منظمة التحرير الفلسطينية ...إلى أين ؟ آفاق وحلول.

يعتبر موضوع م.ت.ف من أكثر العناوين إشكالية وحساسية والتباساً، وبالتالي يحتاج تناوله، إلى درجة وافرة من الهدوء والرصانة والعلمية والمسؤولية، حتى يرتقي النقاش إلى مستوى أهمية الموضوع قيد البحث. ولهذا فإن تجنيب النقاش للسطحية والخفة، وإرسائه على أسس صلبة شرطاً لازماً للوصول إلى مواقف مناسبة.

إن القاعدة التي تفرض نفسها والحال هذه، والتي دون توفرها يتحول النقاش إلى سجالات عقيمة ومزايدات فارغة، تتمثل في الانطلاق من الواقع القائم وليس الواقع المرتجى، وهذا يفرض عملياً وعلمياً قراءة دقيقة وشاملة لمجمل العناصر والقوى المؤثرة في هذا الموضوع، وإلا ستكون النتيجة مزيداً من الارتباك، والخسائر التي لا تفسير لها سوى الجهل بأبسط الأمور.

كي تتحقق هذه القاعدة في الفكر والممارسة السياسية، وكي لا تضيع هدفها، يجب أن تقوم على ضرورة رؤية واحترام عنصرين أساسيين هما بمثابة محددين قسريين: الأول: ميزان القوى الذي يحكم الواقع الفلسطيني الداخلي. والثاني : أن معيار العملية برمتها ومرجعيتها هي أهداف ومصالح الشعب الفلسطيني ارتباطاً بحقائق المرحلة الراهنة وآفاقها والتناقض الرئيسي الذي كان وما زال مع العدو الصهيوني.

تكمن قيمة هذين المحددين، في أنهما ينقذان النقاش من خطر الانزلاق نحو فوضى فكرية، أو خطاب عام، يحلق كالسديم، دون أن يكون

له ارتباط بالواقع. ولمن قد يتساءل حول التشديد دائما على فكرة الواقع، فإننا نقصد كامل الواقع الملموس، الذي يحمل كل مقومات الصراع بجانبيها، جانب الكبح وقواه وعناصره، وجانب المجابهة/ العمل الثوري، بقواه وعناصره، وعلى قاعدة الصيرورة التاريخية الاجتماعية، استناداً إلى الشروط الموضوعية التي حكمت الصراع وما زالت.

غرض هذا الاستدراك، منع وقوع البعض في سوء تفسير مفهوم الواقع، على نحو يؤدي إلى الانتقائية وتسويغ وتبرير الرضوخ للحظة الراهنة، أو القفز عنها في فراغ الأمنيات. تواجهنا في هذا السياق صعوبات جدية ناجمة بالأساس عن عدم القدرة على القطع بسهولة، مع أفكار وممارسات وخطاب خاطئ، تراكم وتجذر على مدار التجربة الفلسطينية ارتباطاً بـ م.ت.ف.

تستدعي هذه الحقيقة، قوة ذهنية واستقامة فكرية وأخلاقية تتخطى الفكر السائد، والذي بات من كثرة ترداده بمستوى المسلمات. هذا يعني ضرورة مراجعة وإعادة فحص تلك المسلمات، مع شجاعة الاستعداد، لإعادة النظر بها وتخطي الخاطئ، أو المعاكس لمتطلبات الصراع وموازين القوى، وفي الحصيلة مع أهداف ومصالح الشعب الفلسطيني.

إن أولى المهام هي: كيف نفهم م.ت.ف وماذا تعني بالنسبة للشعب الفلسطيني؟ ثمة إجماع تقريبا، على أن م.ت.ف هي أهم منجز تحقق في ظل الثورة الفلسطينية المعاصرة، رغم قيام م.ت.ف بالمعنى الرسمي قبل انطلاق الثورة. ذلك أنها جاءت كرد على محاولات طمس وتبديد هوية

ووحدة الشعب الفلسطيني وحقوقه الوطنية. وبالتالي هي منجز وطني تبلور وتطور عبر عملية صراعية تاريخية. تبرهن هذه الحقيقة الثابتة وقائع النضال الوطني الفلسطيني، ورغم كل الأخطاء التي حفلت بها تجربة م.ت.ف.

وفي هذا السياق من الهام التذكير بالمنطلقات التي حددتها الجبهة الشعبية تجاه هذا العنوان في وثيقة الكونفرنس الوطني الأول الصادرة في حزيران عام ١٩٩٤، حيث ميزت الجبهة الشعبية أربع زوايا في التعامل مع المنظمة:

١- الرأس القيادي المتنفذ للمنظمة.

٢- مؤسسات م.ت.ف (اللجنة التنفيذية - المجلس المركزي - المجلس الوطني - رئاسة المجلس الوطني).

٣- المنظمة كميثاق وبرنامج وطني تحرري، وكجبهة وطنية عريضة.

٤- المنظمة ككيان وهوية وممثل شرعي وحيد للشعب الفلسطيني.

وكان الهدف من هذا التمييز هو تحديد التشابك في مسالة المنظمة وبالتالي تحديد استراتيجية الفعل التي يجب صياغتها عند التعامل مع كل زاوية من هذه الزوايا.

نقول ذلك ونحن نعي جيداً التحولات التي شهدتها المنظمة على الصعد المختلفة، بما في ذلك حالة الضعف التي تشهدها مؤسساتها وكيفية استخدامها من قبل القيادة المتنفذة خدمة لبرامجها وسياساتها.

انطلاقاً مما تقدم، نكثف وجهة نظرنا بالقول: أن م.ت.ف بميثاقها وببرنامج الإجماع الوطني هي الإطار الوطني الفلسطيني الجامع، التي استطاعت من خلال نضالات الشعب الفلسطيني وقواه المنظمة، من فرض نفسها كمعبر سياسي وقانوني وتنظيمي عن وحدة الشعب وكيانيته وهويته، وبالتالي اكتساب شرعية عربية ودولية معترف بها. تتخطى مضامين التكثيف السابق، للمفهوم الضيق للمنظمة كإطار لوحدة القوى السياسية والاجتماعية الأساسية في الساحة الفلسطينية، أو حتى لما هو أدنى من هذا الفهم.

إن مفهوم م.ت.ف كإطار وطني، أو دور ووظيفة أشمل من عنوان الوحدة الوطنية، وإن كان الأخير مستغرق فيها طيلة مراحل النضال السابقة، حيث تداخلت في المنظمة ورسمت صورتها مفاهيم ومكانة السلطة والدولة والمجتمع في آن. تكمن الإشكالية الكبرى التي واجهتها م.ت.ف في أن الجميع، كان يتعامل معها في الممارسة الحقيقية، كإطار لوحدة القوى السياسية ومن زاويته الخاصة، وليس تعبيراً مادياً ومعنوياً عن المصالح الوطنية الفلسطينية العليا.

نجد ترجمة فعلية لهذه الإشكالية، في كامل الطريقة التي تعاملت بها أطراف الحركة الوطنية الفلسطينية مع م.ت.ف. لقد تعاملت معها

حركة فتح مثلاً ومنذ وقت مبكر باعتبارها حامل تنظيمي وسياسي لبرنامجها الخاص، وبالتالي هبطت بها من المستوى الوطني الجامع والمعبر عن وحدة الشعب إلى مستوى الاستخدام التنظيمي الفئوي الضيق، وبالتالي رأت من حقها الطبيعي السيطرة على كل مقدراتها ومؤسساتها.

هكذا، وبدلاً من أن تصبح م.ت.ف إطار لجذب الطاقات المادية، والكفاءات المعنوية لعموم الشعب الفلسطيني، وتدار على أساس رؤية وطنية ترتقي إلى مستوى الصراع المفتوح مع الاحتلال، وتطور فعالية الشعب الفلسطيني وترسخ مؤسساته السياسية والاجتماعية على أسس وقيم ديمقراطية، جرى تحويل المنظمة بفعل السياسة القاصرة إلى مجرد إطار تستخدمه القوة المهيمنة لتوفير الشرعية لخياراتها وبرنامجها الخاص.

تخطي هذا الفهم وتلك الممارسة الفئوية القاصرة والاستخدامية لمنظمة التحرير، كان ولا يزال يشترط امتلاك رؤية سليمة تجاه م.ت.ف، ترتقي بالمنظمة إلى مستوى التمثيل الحقيقي لخيرة كفاءات الشعب الفلسطيني. وهذا بدوره يشترط الانضباط للديمقراطية، التي تشكل الضمانة الأكيدة لكبح العبث أو الارتداد عن الخيار الوطني، الذي تقرره الأغلبية من خلال عملية ديمقراطية تعكس رأي ومصالح وحقوق وإرادة الشعب الفلسطيني.

لم تتخط قوى المعارضة على تلاوينها المختلفة، هذا الخلل المنهجي، وإن كان خطابها وبعض ممارساتها يعاكسان أو يتقدمان نسبياً على ممارسة القوة الأولى لو تجاوزنا الاستثناء، فإن المظهر الرئيسي لفكر

قوى المعارضة وممارستها كان الانضباط، بوعي أو بدونه، لأصول اللعبة كما صنعتها وكانت تديرها القوى المهيمنة، وتعاملت مع المنظمة كإطار لتنظيم عمل الفصائل وعلاقاتها، وبالتالي استنزاف الصراع عل "الكوتا" بينما وظيفة المعارضة ودورها هو كبديل ديمقراطي تاريخي شامل قولاً وفعلاً. لم تقصر القيادة المتنفذة في استخدام عجز وضعف وتشتت المعارضة لتعميق حالة الاستنزاف تلك.

يمكن في ضوء ما تقدم، تسجيل حقيقة في غاية الأهمية، لأنها تفسر لنا التردد والتذبذب، الذي حكم مواقف وممارسة بعض قوى المعارضة تجاه المنظمة. تتمثل تلك الحقيقة في تناقض دور ووظيفة المنظمة كإطار وطني جامع معبر عن وحدة الشعب الفلسطيني، مع الحال الذي وصلته المنظمة بفعل الهيمنة والتسلط والفئوية، مقروناً بعجز قوى المعارضة عن تخطي السقف الذي جرى فرضه، وبالتالي الانضباط لقوانين اللعبة وفقاً للتقاليد والنواظم التي أسستها الهيمنة الفئوية والفردية.

عبّر التناقض معرض تناول الفقرة السابقة عن نفسه من خلال بعدين: الأول، كان يشد باتجاه البقاء والاستمرار في المنظمة. وكان الثاني، يدفع باتجاه النبذ والمغادرة، وما بين الجذب والنبذ، وفي ظل غياب رؤية شاملة وإدارة سليمة للتناقضات التي حكمت واقع وتجربة م.ت.ف، كانت العفوية والارتجال والعواطف والتقلب بين الموقف ونقيضه سيد الموقف.

وإمعاناً في محاولات حرف النقاش وإغراقه في التفاصيل، من نوع من يتحمل المسؤولية الرئيسية، نؤكد على أن جوهر المشكلة لا يكمن هنا أصلاً، ذلك أن الخسارة قد وقعت، ودفع الشعب الفلسطيني ثمنها الباهظ، وفوق ذلك أن الأزمة العنيفة التي تعصف بالحركة الوطنية الفلسطينية، وفي القلب منها م.ت.ف لا تزال مستمرة، والأسئلة لا تزال تنتظر الإجابات. إن جوهر المسألة والسؤال المهم الآن هو، كيف نضمن عدم تكرار المأساة مرة أخرى؟

لذا، من موقع التأكيد على ضرورة الانطلاق نحو المستقبل، علينا أن نؤسس جدياً وبعمق، كي لا تتكرر المأساة. وتطبيقاً لذلك، لا بد من الاجتهاد لصياغة رؤية سليمة وعملية، تجاه عنوان بهذا العمق وبهذه الحساسية. وهنا يجب الانتباه إلى أن شطب م.ت.ف وتدمير ما تمثله من مكانة معنوية ورمزية إضافة لما مثلته من ميثاق وبرنامج وطني تحرري، وما تعنيه كإطار وطني معبر عن وحدة الشعب الفلسطيني، وما تحظى به من شرعية قانونية عربية ودولية، هو هدف إسرائيلي صاف تماماً، كان ولا يزال مستمر حتى اللحظة.

هذا هو ما يفسر الإصرار الإسرائيلي/ الأمريكي العنيد على ضرورة تغيير ميثاق م.ت.ف تمهيداً لإنهائها وتصفيتها نهائياً مادياً ومعنوياً. ورغم إدراك القيادة المتنفذة لـ م.ت.ف بصورة جدية هذا الخطر الداهم، إلا أنها اندفعت لتلبي الشروط والمطالب الإسرائيلية، التي ركزت على ضرورة تجريد م.ت.ف من مضمونها، وتكسير مؤسساتها، كمقدمة لتصفية دورها ووظيفتها الوطنية.

تجلت هذه الحقيقة في الاستجابة السريعة والمتسرعة للشرط الإسرائيلي بإقرار تغيير ميثاق م.ت.ف وإنهاء صلاحياتها عملياً والاستبدال المتدرج لشرعيتها الوطنية والتاريخية، الفلسطينية والعربية والدولية، بشرعية المجلس التشريعي الفلسطيني في مناطق الحكم الذاتي الإداري المحدود وسلطته التنفيذية المحكومين باتفاق إعلان المبادئ كمرجعية قانونية وسياسية، وبالتالي تقزيم البرنامج الوطني ليصبح ضمن السقف الهابط لأوسلو. لم تنتبه تلك القيادة إلى أبعاد الخطة الإسرائيلية، التي انطلقت في اتجاهين متكاملين هما:

فرض الاعتراف الرسمي بحق الكيان الصهيوني في الوجود على قيادة م.ت.ف قبل تعديل ميثاقها الوطني. وفي ذات الوقت، العمل لتجريد الطرف الفلسطيني من كل ما من شأنه الإشارة أو التأكيد على حقوق الشعب الفلسطيني الوطنية والتاريخية. هذه الخلفية تفسر لنا، الفرحة التي اجتاحت الكيان الصهيوني، عشية إقرار التعديلات على الميثاق الوطني الفلسطيني، في دورة المجلس الوطني الفلسطيني التي عقدت في قطاع غزة في ربيع ١٩٩٦. والتي وصفت حينها بانها بمثابة أهم انتصار أيديولوجي للصهيونية خلال مائة عام.

إن استمرار حالة التبديد من قبل فريق أوسلو لهذا المنجز الوطني الاستراتيجي إنما يدل على أنه ما زال على إصراره ولم يتعلم الكثير أو حتى القليل. يتمثل ذلك باستمرار الذهنية الفردية وسياسة الهيمنة الفئوية، المترافقة مع سياسة تهميش متدرج لدور ومؤسسات م.ت.ف وتفعيلها عند الحاجة في سياق استخدامي ضيق الأفق.

تجلى عجز قوى المعارضة من صياغة سياسة شاملة وموحدة لحماية م.ت.ف، بممارسات تراوحت بين مقاطعة بعض القوى وغسل يدها من هذا الإطار جملة وتفصيلا، وبعض آخر كقوى الإسلام السياسي لا يعترف أصلاً بالمنظمة كإطار معبر عن وحدة وكيانية وهوية الشعب الفلسطيني وهي تنطلق أساساً من طرح ذاتها كمشروع بديل عن المنظمة. أما قوى التيار الديمقراطي فهي مربكة ومأزومة، ولا يتعدى دورها المناشدة والتقدم ببعض المبادرات، تحت عنوان "إعادة بناء م.ت.ف" دون أن تأخذ المسألة بعداً عملياً محدداً وملموساً.

في ضوء ما تقدم، فإن السؤال هو: ما هي السياسة الصائبة للتعامل مع موضوع م.ت.ف؟ وهنا لا نميز بين "السياسة" وبين الموقف عبثاً، بل لأننا بصدد عملية شاملة. وتصحيح الواقع القائم، يحتاج لمساحة زمنية كافية، لمراكمة مقدمات وشروط التغيير. وهذا لن يتم بمعزل عن صيرورة الصراع ككل، وعن موازين القوى داخلياً وخارجياً، بهدف إحداث إزاحات متدرجة في المواقف، وصولاً لتحقيق صياغة جدية وجذرية لواقع حال م.ت.ف. وهنا تبرز أمامنا الخيارات التالية:

١- اعتبار م.ت.ف إطاراً أدى دوراً ووظيفة في مرحلة معينة، والآن استنفذت ذاتها، ووصلت إلى طور السقوط والتلاشي. إن التسليم بهذا الخيار يؤدي إلى التقاطع مع هدف الاحتلال لتصفية المنظمة، إضافة أنه يضرب بصورة نهائية المضمون الأساسي للمنظمة كمعبر عن وحدة الشعب الفلسطيني وكيانيته الشرعية.

٢- العمل على إنشاء إطار وطني بديل تماماً عن م.ت.ف، غير أن هذا مشروط بمدى القدرة على إنشاء ذلك الإطار البديل، مع ضمان أن يكون بمستوى، إن لم يكن أرقى، من المرتبة التي وصلتها م.ت.ف في وجدان وواقع الشعب الفلسطيني. تشير الوقائع الملموسة إلى عدم توفر الشروط المادية والسياسية والاجتماعية والقانونية لتنفيذ هذا الخيار، عدا عن كون م.ت.ف، وبرغم كل ما أصابها، لا تزال تحظى بالاعتراف والشرعية العربية والدولية.

يضاف لما تقدم، أن موازين القوى الفلسطينية الداخلية، والانقسام الحاصل في الحركة الوطنية والمجتمع، يشكلان عائقاً حقيقياً أمام تطبيق هذا الخيار، الذي يعني تعميق الانقسام ليشمل آخر إطار وطني فلسطيني جمعي. وبناء عليه، فإن أي محاولة في هذا الاتجاه، وضمن الواقع الراهن لن تتعدى تجميع بعض القوى، ذات اللون الفكري والسياسي المتقارب، الأمر الذي يفقد هذا الخيار فرصة أن يكون معبراً عن وحدة الشعب الفلسطيني، وليس معبراً عن وحدة بعض قواه السياسية فقط.

٣- بقاء الحال على ما هو عليه، وترك المسألة برمتها تحت رحمة الواقع، والنتيجة إفساح المجال أمام المشروع الإسرائيلي لتصفية المنظمة دون مقاومة من ناحية، وتركها تحت رحمة وهيمنة الفريق المتنفذ من ناحية أخرى. دون الدخول في تفاصيل لا لزوم

لها، فإن الأخذ بهذا الخيار يعني في الحقيقة إخلاء ساحة من ساحات الفعل الوطني دون مجابهة.

٤- يقوم الخيار الرابع على أساس أن المنظمة، وبالرغم من كل ما لحق بها، لا تزال تمثل شعبياً وقانونياً إطاراً وطنياً جمعياً، ومعبراً معنوياً وكيانياً عن وحدة الشعب الفلسطيني، أي النظر إليها والتعامل معها ككيان للشعب الفلسطيني، الأمر الذي يعني أن المنظمة تبقى معبراً عن معاني ومضامين وحدة الشعب السياسية، وبالتالي فهي ومضامينها ميدان لصراع القوى السياسية، دون أن يصل ذلك الصراع إلى حدود المساس بها كوجود قانوني وإطار مؤسساتي عام.

يوفر الأخذ بهذا الخيار، ديناميات متعددة الأبعاد والمستويات، لأنه يبقي موضوع م.ت.ف ميداناً للصراع مع العدو ومجابهته والتصدي لسياساته التي تستهدف تصفيتها وشطبها، كما أنه يحافظ على الاستمرارية وعدم القطع مع م.ت.ف، كمنجز وطني، وبرنامج تحرري وميثاق ومعبر مؤسساتي وقانوني عن وحدة الشعب الفلسطيني، واستثمار ما تحظى به من شرعية عربية ودولية، بما يخدم الشعب الفلسطيني، ومشروعه الوطني ومصالحه العليا.

يفتح هذا الخيار المجال لتشديد المجابهة ضد التنازلات، ومصادرة إرادة الشعب واحتكار قراره من قبل فريق السلطة، كما يشكل عنواناً لاستمرار مصارعة "شرعية" اتفاقات أوسلو وما ترتب عليها من مؤسسات، تحاول

مصادرة شرعية وصلاحيات م.ت.ف، وهي عملية لم تنته بعد، ورغم إقرار التعديلات على الميثاق.

يستجيب هذا الخيار، للميل الموضوعي والطبيعي والمبرر لعموم قطاعات الشعب الفلسطيني وتجمعاته، التي ترفض أي خطوة أو سياسة أو ممارسة تقود إلى الإسهام في ضرب وحدته، التي يعتبرها بمثابة خط أحمر محظور تجاوزه، تحت أي ذريعة كانت. إلى جانب ما تقدم فإن هذه الرؤية تسمح بهامش يلقى تأثيراً في القاعدة الاجتماعية والتنظيمية لقوى داعمة لقيادة السلطة ولكنها تتمسك بمنظمة التحرير، على ما بين الأمرين من تناقض.

بالإضافة لهذه الجوانب التي سبق ذكرها، هنالك صيرورات الصراع، وما يرتبط بها من تناقضات، بما في ذلك تلك التي قد تبرز ما بين الاحتلال والسلطة ارتباطاً بنقاط الصراع العديدة والأساسية القائمة ميدانياً، والتي تفرض باستمرار تحشيد الطاقات وتوحيدها، وبالتالي يصبح من الخطأ اتباع سياسة قطع على نحو مطلق مع استحقاقات هذه العملية. هذه الحقيقة هي التي تقف وراء المشاركة في الحوارات الوطنية، ومحاولة ترتيب البيت الفلسطيني من قبل قوى المعارضة الفلسطينية الأساسية، والتي هي سياسة صائبة كخط عام.

ما تقدم من رؤية ونواظم ومعطيات، تفرض التعامل مع موضوع م.ت.ف، انطلاقاً من الإجابة على السؤال التالي: أين تكمن مصالح الشعب الفلسطيني؟ إن الإجابة على هذا السؤال، هي التي تحدد الخيار المناسب

ارتباطاً بكل تشابكاته وتعقيداته. والإجابة هنا ليست اعتباطية بطبيعة الحال، وقد حاولنا آنفاً توضيح مختلف العناصر والجوانب التي تقودنا لإجابة ملائمة على إشكاليات وتناقضات الواقع الذي نحن بصدده.

في ضوء ما تقدم، يصبح من السهل تحديد الخيار الممكن، والسياسة المناسبة تجاه م.ت.ف، والتي تقوم على مبدأ الحفاظ على المنظمة، بوصفها ممثل كل الشعب، كوجود ودور مستقل ومنفصل عن السلطة، وهو ما يعني العمل الفعال للحفاظ على استقلاليتها، ومنع إدغامها أو مصادرة صلاحياتها وشرعيتها لصالح مؤسسات الحكم الإداري المحدود، لاعتبار بسيط، هو أن سقف السلطة ودورها لا يتخطى مناطق الحكم الذاتي، بينما لـ م.ت.ف دور ووظيفة شاملة لعموم تجمعات الشعب الفلسطيني.

إذن، يجب خوض المجابهة لإعادة الاعتبار لهذا الدور ولهذه الوظيفة، لصالح خدمة الهدف الأساسي، وهو تعزيز وحماية وحدة الشعب الفلسطيني ومشروعه الوطني، من على قاعدة القناعة العلمية بتواصل الصراع التاريخي المفتوح لاعتبارات موضوعية وذاتية، وهو ما يعني عدم ثبات الحال على المنوال الراهن.

هكذا يجب أن نتعامل مع م.ت.ف باعتبارها أحد عناوين الصراع المتعددة، وضمن بديهية أن حل معضلاتها لن يتم بمعزل عن التقدم على صعيد حل معضلات القضية الفلسطينية برمتها، بهذا المعنى تأخذ العملية معنى الصيرورة المتحركة باستمرار. يستدعي ما تقدم تحويل موضوع منظمة التحرير إلى ميدان مجابهة ضد نهج يبدد دورها ومكانتها، ويواصل

توظيفها بصورة استخدامية لخدمة خيار أوسلو، وهو ما يصب في خدمة محاولات الكيان الصهيوني شطب المنظمة وإنهائها. إذن فإن التعامل مع م.ت.ف مسألة متحركة ترتبط بمدى التزام المنظمة بالثوابت الوطنية الفلسطينية والدفاع عنها.

ومع ذلك فإن اقتصار المواجهة على الأساليب والأسس السابقة أي السجال السياسي الفوقي، لن يؤدي حتماً إلى الأهداف المرجوة. وهذا يفرض بالضرورة مغادرة مناهج التفكير والممارسة السابقة لقوى المعارضة على هذا الصعيد، بما يعنيه ذلك من ضرورة الانتقال لمناهج عمل أكثر فاعلية تحول م.ت.ف إلى عنوان لمواجهات ملموسة تشارك بها القوى الاجتماعية والسياسية في مختلف تجمعات الشعب الفلسطيني.

يعني هذا الفهم أن لا مبرر للانسحاب من المواجهة، وذلك على أساس فهمها كعملية صراعية أصلاً، ولا يمكن حل تناقضاتها بالمناشدات والضغط السياسي عبر البيانات واللقاءات وإلا لكانت الحلول سهلة للغاية ولما احتاجت لكل هذا العرض والتحليل. إن فهم المسالة والتعامل معها على نحو انسحابي ينافي الواقع بما هو تعبير عن موازين قوى، كما ينافي فهم التغيير باعتباره محصلة لصراع القوى الاجتماعية والسياسية.

إن السلطة الفلسطينية، ورأسها تحديداً سيسعى لاستثمار ما يملك من أوراق قوة ولأبعد مدى بما في ذلك استثمار المنظمة كغطاء لسياساته، ومن ينتظر غير ذلك واهم تماماً. هذا ما تريده الشريحة المنتفعة وستكون في

غاية السعادة إذا ما ترك المجال والميدان لممارسة هذه السياسة دون مناهضة وبعيداً عن الضغوطات والمواجهات السياسية والاجتماعية.

ما تقدم هو أحد خلفيات تحديد كيفية التعامل مع م.ت.ف، ولكن حجر الأساس يكمن من ناحية في ماذا نريد وماذا سنفعل نحن كقوى تطرح ذاتها كبديل شامل عن نهج وسياسات السلطة، وهنا، فإن التقدم على طريق بلورة البديل الوطني الديمقراطي أمر حاسم بما يتيحه الواقع من إمكانيات لدفع المواجهة، على هذا الصعيد خطوات فعلية للأمام.

إن السياسة الفعالة والمجدية، هي سياسة تحشيد القوى حول مهمة وطنية مباشرة هي أن: م.ت.ف بما تمثله من ميثاق وطني وبرنامج تحرري هي الممثل الشرعي والوحيد للشعب الفلسطيني. يشكل هذا الشعار/ الهدف أساس علمي وواقعي لجذب قوى اجتماعية وسياسية فعلية لميدان المواجهة، وبالتالي يفتح الآفاق لإدارة العملية وممارسة الصراع على أكثر من مستوى وصعيد.

هكذا تنتقل المواجهة من المستوى السياسي إلى المستوى الاجتماعي الشامل لعموم الشعب الفلسطيني، الأمر الذي يضع فريق أوسلو أمام عملية شاملة ومتصلة، وتمنعه من استنزاف المنظمة بطريقة مريحة، بعد أن يصبح وبصورة يومية في حال مواجهة مع كتل اجتماعية تزداد اتساعاً وفاعلية في مختلف تجمعات الشعب الفلسطيني، وهي تدافع عن م.ت.ف وتحاول حمايتها والحفاظ على معانيها ووظيفتها الجمعية كإطار معبر عن وحدة الشعب وكيانيته.

إن المطلوب الآن أكثر من أي وقت مضى، تأطير هذه العملية عبر بنى تنظيمية باسم الدفاع عن م.ت.ف، والضغط على القوة المهيمنة على المنظمة ومطالبتها بوضوح الوفاء بالالتزامات والحقوق التي تقرها لوائح ودساتير م.ت.ف للقوى الفلسطينية الأخرى والتي لا يحق لأي جهة مهما كان حجمها التصرف بها أو مصادرتها أو سوء استخدامها. وهنا من الخطأ التنازل عن هذه الحقوق تحت ذريعة الخوف من إساءة الفهم أو خلط الأوراق، ذلك أن السياسات والمواقف والممارسات عندما تكون وطنية واقعية، وتستهدف فعلاً حماية الشعب الفلسطيني، فلا خوف إطلاقاً من إساءة فهمها. وأن الخوف يجب أن يصيب من يحاول تخطي هذه الثوابت.

هكذا نكون قد حددنا الاتجاه بصورة مقنعة، وبما يربط بين متطلبات الأهداف البعيدة وبين ما يتيحه الواقع من إمكانات فعلية. في الختام، لا بد من توضيح أن معالجتنا هذا الموضوع بهذا الاتساع، بما يمثله من أهمية وما يحتويه من إشكاليات، إنه يجسد، إلى حد بعيد عقدة أعصاب الوضع الفلسطيني برمته، ويكثف على نحو أو آخر، مجمل تناقضاته الداخلية.

(٤) الوحدة والحوار الوطني شكل أم مضمون؟

إن دقة المعطيات والركائز الفكرية المنهجية التي تقوم عليها الرؤية السياسية واستطراداً، المواقف إزاء معضلات الواقع، هي التي توفر نسقاً صحيحاً، يؤدي دور الناظم للسياسات المطلوبة إزاء مختلف الإشكاليات التي تواجه الحركة الوطنية الفلسطينية. هذا يعني، أنه بات للرؤية التي تحكم ممارستنا الفكرية والسياسية، منطقها الخاص، الذي تنبع قوته من علميته، ومن استناده لحركة الواقع وضوابط الصراع الأشمل والتي نوجزها بـ :

موضوعية الصراع، لأن طبيعة المرحلة مرحلة تحرر وطني وديمقراطي، فإن التناقض الرئيسي يبقى وباستمرار ضد الاحتلال ومشاريعه وسياساته. تتسم المرحلة بالدفاع والتراجع، ويأخذ النضال الوطني الفلسطيني شكلاً ومضموناً، صورة الصراع الاجتماعي/ السياسي التاريخي كجزء عضوي من صراع عربي - صهيوني - إمبريالي أشمل.

إن الواقع معقد ومتشابك ومتحرك ومتنوع، كما أن تنوع المجتمع الفلسطيني، وتوزعه على تجمعات جغرافية خاصة متعددة، أدى ويؤدي إلى تشابك النضال الوطني التحرري مع النضال الاجتماعي الديمقراطي. في ضوء ما تقدم، فإن كل واقع وأي مشروع سياسي/ اجتماعي، محكوم بديناميات تعكس بصورة مركبة حركة العلاقات ما بين التناقض الرئيسي كناظم، وبين التناقضات الثانوية، ضمن مبدأ التراكم والاستمرارية وتكامل العوامل.

هذا الواقع، يفرض موضوعياً تنوعاً واضحاً في الآراء والاجتهادات والسياسات، وبالتالي يجب التعامل معه، وإدارته بصورة سليمة، أحد شروط الإدارة/ القيادة السياسية الناجحة للصراع. آثرنا إعادة التأكيد على ما تقدم قبل تناولنا لعنوانين هما الأكثر إثارة للجدل والاجتهاد، ولذا، كانا محل خلاف مستمر في سياسة وممارسة الحركة الوطنية الفلسطينية.

إن معالجتنا لهذين العنوانين ليست مسالة اختيارية، وإنما ضرورة سياسية وعملية، كونهما يكثفان رؤية الحزب، ومدى تماسكها وعمليتها وجديتها، إزاء ترتيب أوضاع البيت الفلسطيني، الذي إن لم ينجز على أسس سليمة وواقعية، فإن المواجهة والصراع ضد الاحتلال تفتقد لشرط رئيسي من شروط العمل السياسي الناجح.

إن النجاح في مواجهة الاحتلال، مشروط بالقدرة على توحيد الطاقات الفلسطينية، واستثمار كل مكونات القوة لدى الشعب الفلسطيني، بأعلى درجة من الفائدة والكثافة. وفي هذا المجال فإن السؤال الذي يفرض نفسه هو: هل هناك مهمة أخرى لها أولوية تتقدم الحفاظ على وحدة الشعب الفلسطيني، في ظل المخاطر التي تتهدد وجوده؟ وهل بالإمكان تحقيق هذا الشرط دون اتضاح رؤية مسنودة بممارسة وأطر ملائمة لتوحيد حركته الوطنية؟

تبدو الإجابة على المستوى النظري سهلة وبديهية، لكنها سرعان ما تغدو مشكلة حقيقية، عندما تنتقل إلى الواقع. والمشكلة هنا ليست مفتعلة بتاتاً، في ظل اختلاف المناهج والخيارات السياسية، التي يتقدم بها كل واحد من تيارات الحركة السياسية الفلسطينية، على تعددها ارتباطاً بما تعكسه تلك التيارات وتمثله من أبعاد طبقية وأيديولوجية ومستويات تطورها، إضافة لما تمثله من وزن فعلي في الواقع الفلسطيني.

لا تقف الإشكالية عند هذا الحد، إذ تصبح أكثر كثافة وتركيزاً عند إدخال الجغرافيا في الحساب، بمعنى ما يتعرض له كل تجمع من التجمعات الفلسطينية، من تأثيرات موضوعية هي انعكاس طبيعي لدور الجغرافيا في تكوين السياسة. تزداد المعضلة حدة، لتصل إلى حدود الانقسام الكامل، في ظل الافتراق الذي أحدثته اتفاقيات أوسلو وما تلاها. وهي خلافات/ تناقضات تطال ركائز القضية الوطنية الفلسطينية، ومشروعها السياسي – الاجتماعي التحرري.

لقد ارتقى مفهوم الوحدة الوطنية في الوجدان الفلسطيني وترسخ، فالوحدة تعني القوة والتواصل والثقة بالذات واحترامها، كونها تعبر عن حالة نفسية اجتماعية، تميل موضوعياً إلى الوحدة، كرد فعل دفاعي غريزي وواع على واقع الاقتلاع والتمزيق الذي تعرضت له الشخصية الفلسطينية، كفرد وأسرة ومجتمع. يضاف لذلك ما تعرضت له التجمعات الفلسطينية، من معارك وحروب، مما عزز النزوع لحماية الذات، والحفاظ على الذاكرة الجمعية بما تحمله من خزين والارتقاء بوظيفتها ودورها في مواجهة خطر التبديد وطمس الهوية.

أخذ الميل نحو الوحدة، تجليات وجدانية نفسية اجتماعية سياسية فكرية كثيفة جداً، في محاولة لتعويض اهتزاز الأسس المادية والاجتماعية وقطع السياقات الطبيعية لتطور المجتمع الفلسطيني. أخذ مفهوم الوحدة الوطنية في الممارسة السياسية لفصائل العمل الوطني الفلسطيني، شكل الائتلاف السياسي لتلك الفصائل، على أساس برنامج الإجماع الوطني. بمعنى أن الوحدة الوطنية أصبحت ذات ترجمة تنظيمية وسياسية محددة، في ضوء تقاطع واختلاف التنظيمات الفلسطينية، وثقل كل منها ودوره على صعيد موازين القوى الداخلية والخارجية.

هنا يتمظهر جذر الإشكالية التي تعاني منها مسالة الوحدة الوطنية، أي التشابك بين مفهوم الوحدة الوطنية، كتعبير عن حالة نفسية وجدانية، اجتماعية متجذرة، وبين الوحدة الوطنية باعتبارها شكلاً محدداً لتأطير القوى السياسية، في لحظة سياسية تاريخية محددة، لتحقيق أهداف محددة، أو برنامجاً محدداً، أو لمواجهة خطر أو مشروع يهدد مصالح الشعب الفلسطيني.

تصبح الإشكالية المشار لها، أكثر اتساعاً ومثاراً للارتباك في ظل التشابك بين مفهوم الوحدة الوطنية وبين م.ت.ف كما أسلفنا تحت عنوان المنظمة، حيث تم التعامل مع المنظمة بمستوى معين، وكأنها الإطار التنظيمي السياسي والترجمة العملية لمفهوم الوحدة الوطنية. بناء عليه، فإن أول مهمة تفرض نفسها هي القيام بعملية فض اشتباك بين هذه المفاهيم والأبعاد والأطر، بحيث يتحدد أولاً مفهوم ودور ومكانة كل من م.ت.ف، الوحدة الوطنية.

بعد التحديد والوضوح، لا يعود مهماً إن جرى التشابك بينهما في الممارسة أو لا، ذلك أن التخوم بينهما تكون قد توضحت تماماً، بحيث لا نترك مجالاً لالتباس خطر. تنبع أهمية هذه العملية، من كونها تسهل رسم السياسات، وتحديد اتجاهات الفعل دون ارتباك، وبما يحفظ الرؤية بعيداً عن التشويش، لأنه بمقدار ما تكون الرؤية واضحة، والأهداف واضحة فإنها تحمي ذاتها بذاتها.

إن العملية المقترحة ليست شأناً ذهنياً مجرداً، بل خطوة حاسمة تعطي للرؤية السياسية قوة وديناميكية حقيقية تطبيقية، تحافظ وتعزز ما هو موحد للشعب الفلسطيني، وتستجيب للميل الطبيعي عنده، بحكم التفاعلات الاجتماعية والنفسية والوجدانية المشار لها، والتي تحتل مركزاً كثيفاً في بنيته الخاصة كرد فعل طبيعي على واقع التبديد والطمس والتمزيق. من جانب آخر، فإن الحركة السياسية أمام مهام مباشرة وواقع تتحدد فيه السياسات ويدار الصراع ميدانياً، وما يفرضه ذلك من تحديات يومية ومهام مباشرة واستطراداً وحدة ميدانية.

هكذا تتحدد السياسات، وببرود شديد، حيث تكبح العواطف، طوعاً أحياناً وقسراً في غالب الأحيان، أمام ضغط الواقع، الذي تتدفق فيه الوقائع والأحداث التي تفرض على الحزب أو الحركة الوطنية التعامل معها بصورة فعالة ومرنة لأقصى مدى وإلا فإن الخسارة ستكون كبيرة. بالاستناد لهذه الرؤية يتضح المعنى الذي ذهبنا إليه عندما عالجنا في هذه الوثيقة موضوع م.ت.ف.

خلاصة القول، أن م.ت.ف بما تمثله من ميثاق وبرنامج وطني تحرري، وبما هي منجز وطني تاريخي للشعب الفلسطيني، وبما تحظى به من اعتراف رسمي وشرعية عربية ودولية كممثل شرعي ووحيد للشعب الفلسطيني في كافة أماكن تواجده، وبما هي تعبير رمزي ومادي عن الهوية والكيانية الفلسطينية، فإنها تشكل الإطار الوطني المعبر عن وحدة الشعب الفلسطيني. وبهذا المعنى، وبرغم كل ما أصابها، فإنها تبقى إطاراً وتعبيراً عن الأهداف الوطنية العليا، يجد فيها الشعب الفلسطيني وجدانه ومثله العليا وميله الطبيعي للتوحد.

أما الوحدة الوطنية كمفهوم للقوة، فإنها تجد ترجمتها في إطار سياسي وتنظيمي ثابت نسبياً لتوحيد فعل القوى السياسية الفلسطينية أو أغلبها في كل مرحلة على أساس برنامج مشترك محدد، أو لمواجهة أخطار محددة، وبالتالي فهي إطار متحرك، وهي ملزمة وقائمة بقدر ما تبقى القوى المشاركة فيها ملتزمة بالبرنامج المحدد.

وبما أن مواقف القوى السياسية، تبعاً لحركة مواقعها وخياراتها الطبقية والسياسية والفكرية ودرجة تطورها، فإن إطار الوحدة الوطنية لا بد وأن يكون، وبحكم منطق الأمور في حالة حركة صعوداً أو هبوطاً. وبما أن الصراع مستمر، والاشتباك مع الاحتلال ومشاريعه وسياساته متواصل، فإن الوحدة الوطنية تصبح في كل مرحلة من مراحل الصراع هدفاً وطنياً مركزياً، لأن الدفاع عن مصالح وحقوق الشعب الفلسطيني عموماً أو أحد تجمعاته، يستدعي منطقياً توحيد كافة القوى على قواسم مشتركة هي برنامج الحد الأدنى المشترك.

إن الوحدة الوطنية كمبدأ، ومن الناحية النظرية، ترتقي إلى مستوى الهدف الوطني. ولكن، وعلى المستوى العملي، فإن النجاح في الحفاظ على مكانتها كهدف وطني، هو بقدر ما ننجح في تحويلها إلى وسيلة سياسية وتنظيمية لإدارة الصراع ضد الاحتلال، وتحشيد طاقات الشعب الفلسطيني وتنظيم قواه. على ذلك، يأخذ مفهوم الوحدة الوطنية أبعاداً نظرية وعملية متشابكة ومتحركة، فهي هدف ووسيلة، سبب ونتيجة في ذات الوقت.

إن فهم الوحدة الوطنية على أساس هذه الأبعاد، ينقلها من مستوى الفهم التنظيمي أو الفصائلي الضيق إلى مستوى اشمل وأرقى أي باعتبارها ناظماً وطنياً لخوض الصراع. هكذا تصبح الوحدة الوطنية عنواناً دائماً للصراع، في مواجهة سياسات الانحراف، أو الهبوط بها وبدورها لتصبح مجرد ورقة للمساومة أو لتغطية السياسات الخاطئة، مما يعني مجابهة دائمة وعملية متواصلة للحفاظ على الوحدة الوطنية بوصفها ضرورة وطنية وتنظيمية، حتى ولو بدت لأصحاب نزعات الهيمنة على غير ذلك، وحمايتها من محاولات التشويه والتجويف أو التدمير.

انطلاقاً مما تقدم، يصبح واضحاً ضرورة التلازم بين الفهم المتقدم للوحدة الوطنية، كناظم للنضال الوطني، وبين توفر بيئة وممارسة ديمقراطية، تؤمن الشروط الملائمة لكي تلعب الوحدة الوطنية وظيفتها ودورها بأعلى قدر من الفاعلية والدينامية، والاستغراق في وحل السياسات القاصرة الفئوية والتسلطية، مما يفقدها وظيفتها الأساسية، أي توحيد

القوى واستثمار الإمكانات المتاحة لتحقيق الأهداف الوطنية. ضمن هذا السياق، يأتي طرح موضوع الحوار الوطني.

يستدعي تحقيق الوحدة الوطنية حواراً وطنياً، فإذا كانت الوحدة الوطنية هي الهدف، فإن الحوار الوطني هو الوسيلة لتحقيقه، وإلا فكيف سيتم الوصول إلى الأسس والنواظم السياسية والتنظيمية التي ستقوم عليها الوحدة الوطنية. إن الموقف من الحوار لا يتحدد اعتباطاً، وإنما باعتباره الشرط اللازم، والإطار الطبيعي الذي يجب أن يحكم أداء وممارسة قوى سياسية، تواجه في آن الاحتلال وحمل ثقيل من المسائل السياسية والاجتماعية والفكرية التي بمقدار ما تثير الخلاف والاجتهاد، فإنها في نفس الوقت تقضي بالوحدة لمواجهة القضايا المشتركة.

تتحدد جدوى الحوار بناء على فهمه كضرورة موضوعية في واقع حياة القوى السياسية والمجتمع الفلسطيني، من ناحية، وبناء على وضوح المسائل والعناوين والأهداف التي تسعى القوى لتحقيقها في كل مرحلة من ناحية أخرى، وذلك انطلاقاً من سؤال هو: أين تكمن المصلحة الوطنية في كل لحظة من لحظات الصراع؟ بهذا المعنى، نصبح أمام عدة احتمالات للحوار، فقد يكون شاملاً، لإعادة النظر في مجمل السياسات والخيارات، وقد يكون محدداً بعناوين تفرضها الأحداث، مثل، مواجهة مخططات الاحتلال بالنسبة للقدس والمستوطنات والحصار الاقتصادي، أو محدداً بمهمة واحدة، كمواجهة خطر الاقتتال الداخلي.

بناء عليه، وربطاً بأن الحوار مشروط بالمسائل التي يعالجها وبالأهداف التي يسعى لتحقيقها، فإن المشكلة لا تعود في المشاركة أو المقاطعة، وإنما في فهم الحوار وتحديد ما تريد كل قوة سياسية منه. هكذا يغدو الحوار جزءاً من سياسة عامة تستجيب لمتطلبات العمل الوطني، ضمن ما هو قائم من موازين قوى ومخاطر، وبوصفه آلية للوصول إلى قواسم وطنية مشتركة.

بكلمة أخرى، إنه ميدان صراع ومواجهة للارتقاء، ما أمكن، بسقف الأداء السياسي للقوى الفلسطينية، أو لجم سياسات التنازل ولو بحدود، وعليه يغدو في غاية الأهمية تحديد المسائل، فهناك أمور من الصعب الوصول لمواقف مشتركة بشأنها، وحسم المواقف منها لا يجري في إطار الحوارات والنقاشات، وإنما في ضوء معطيات وتحولات موضوعية، وبالمقابل، هنالك مسائل يمكن الوصول إلى مواقف مشتركة بشأنها. وبناء عليه فإن، السؤال المحوري هنا يتكثف في التالي:-

ما الذي نريده من الحوار وما هو البرنامج والأهداف التي يجب طرحها في لقاءات الحوار والسعي من أجلها؟ إن الانطلاق من هذه البداية، يحرر ممارسة الحزب من خطر الارتهان لما يفكر به الطرف الآخر ويعطي لخياراته هامشاً واسعاً للحركة الإيجابية في شتى الاتجاهات. إن صياغة رؤية مناسبة إزاء العناوين المحددة تفترض الانتباه جيداً لمخاطر إمكانية خلط الأوراق وإضاعة التخوم والفواصل.

تنبع الإشكالية المشار لها من النهج السياسي والفكري والذي يحكم ممارسة فريق السلطة والذي لا يتعدى العقلية والممارسة الاستخدامية لأطر العمل الوطني بدءاً من م.ت.ف، مروراً بالوحدة الوطنية وصولاً للحوار الوطني. وبرغم كل ما تمثله هذه الحقيقة من ثقل ووطأة، إلا أنها لا تخرج عن كونها تعكس الواقع في بعض جوانبه الملموسة. هذا الأمر، يجعلها عاملاً من عوامل الصراع والمواجهة الداخلية وبالتالي لا يمكن إلغاؤها بمجرد عدم التعامل معها.

لا يمكن أن تمر سياسة خلط الأوراق، وإضاعة التخوم، والممارسة الاستخدامية للأطر الوطنية، وتوفير الغطاء لممارسات وسياسات القيادة الرسمية المتنفذة، إلا إذا كانت سياسة القوى البديلة في جوهرها غامضة وقابلة للاستخدام، وعاجزة عن طرح ذاتها كقوة مواجهة سياسية اجتماعية عملية وفكرية. أما إذا توفرت فيها ولها شروط السياسة الوطنية الواضحة والسليمة، فإنها قادرة بالتأكيد على حماية نفسها وتوضيح ذاتها.

نؤكد على هذه الحقيقة، لأننا أمام واقع محكوم بسقف الصراع مع الاحتلال، أي التناقض الرئيسي. معنى هذا، أن الوضع الداخلي الفلسطيني يحمل باستمرار ما يمكن الالتقاء عليه والتنسيق بشأنه وبالتالي لا تعود المسائل مرتبطة بقرارات إسقاطية. وما دام الصراع والاشتباك بهذا العمق وهذا الشمول، فإن الحوار والعمل المشترك ميدان واسع للتجاذب. وبناء عليه، لا تعود المشكلة في المشاركة أو المقاطعة، وإنما في تحديد الهدف أو المصلحة التي يمكن تحقيقها من وراء كل خيار. هنا، من الضروري الانتباه، لإمكانية انحرافين خطيرين وهما:

١- الخضوع للواقع والارتهان له، وهو الأمر الذي يؤدي إلى سياسة ضيقة انفعالية محكومة بالآني، مما يحولها إلى ممارسات متناثرة، وتكتيكات أقرب إلى رد الفعل والارتجال، فيما أحد شروط السياسة العلمية يكمن في وظيفتها كإدارة شاملة للصراع، على أساس رؤية شاملة، ومنظومة فعل وممارسة فكرية وسياسية واجتماعية متعددة المستويات والمديات. إن غياب هذه الرؤية، يقود عملياً وفكرياً إلى فصل السياسة الجارية عن الرؤية والأهداف الاستراتيجية الناظمة.

٢- القفز عن الواقع والتعامل بمنطق الشعارات الكبرى، أو الخطاب السياسي الذي قد يجد في النفس هوى أكثر مما يجد في الواقع صدى. فيبدو مريحاً للعواطف والنفوس، غير أن إشكاليته تتجلى في افتقاده لمقومات فهم الصراع، وبالتالي تفقد العملية ملموسيتها لتتحول إلى ما يشبه الصراع على الكلام وفي الكلام، أي المبارزة في الشعارات.

دلت تجربة الشعب الفلسطيني الطويلة، كما تجارب غيره من الشعوب، على أن المشكلة لم تكن يوماً في تحديد أهدافه الوطنية، وإنما في عملية تحقيق تلك الأهداف. ومفهوم التحقق هنا لا يقتصر على الفعل/ الممارسة بالمعنى الضيق، أي عملية الفعل بحد ذاتها، وإنما في الفعل والممارسة باعتبارهما عملية سياسية/ اجتماعية فكرية بكافة اشتراطاتها. وهنا يتقدم موضوع ترتيب البيت الفلسطيني إن كمبدأ، أو في ضوء المقتضيات العملية كأحد أبرز الأولويات في هذه المرحلة.

ولذا، فإن هذا الموضوع يشكل عنوان صراع داخلي بين النهج التوحيدي القائم على مبدأ الحفاظ على المصالح الوطنية بمستوياتها المتعددة، الراهنة والمتوسطة والبعيدة وبين المنهج الذي يؤدي موضوعياً عبر تفرده إلى مزيد من إضعاف وتبديد تلك المصالح، الأمر الذي يفاقم الأزمات الداخلية، ويعزز واقع الانقسام. بهذا المعنى يبقى موضوع الوحدة الوطنية وإدارة الحوار الداخلي عنواناً ساخناً، ويحظى بأهمية سياسية وفكرية وعملية فائقة، تستدعي إدارته والتصدي له ضمن الأنساق والنواظم التي أتينا عليها آنفاً.

إن التعامل مع هذه العملية بخفة، سيؤدي إلى خلل عميق في إدارة التناقضات الداخلية، مع ما يترتب على ذلك من استنزاف وتآكل القوة الداخلية، الأمر الذي يعني موضوعياً تعميق حالة الضعف، وتقديم خدمة مجانية للاحتلال. تأخذ العملية المشار لها مدىً خطراً، في ظل الحالة الراهنة في الواقع الفلسطيني، حيث تتضاعف جهود الاحتلال لمواصلة اختراق الجسم الفلسطيني، وفرض مزيد من التنازلات السياسية عليه.

يبلغ الوضع مدى أكثر خطورة عند استحضار استحقاقات ما يسمى مفاوضات الحل النهائي. هذا الأمر، يفرض على أطراف الحركة السياسية الفلسطينية المعارضة ضرورة تحديد اتجاهات مواجهة واضحة، تتخطى مواقف الرفض العامة إلى مستوى أكثر فاعلية وتأثيراً، وهذا مشروط بتوفر رؤية وممارسة سياسية قادرة على خوض الصراع ميدانياً وفي شتى المجالات كجزء عضوي من قوى المقاومة الشعبية.

تحمل المرحلة الراهنة في الصراع قدراً من التشابك والحراك الموضوعي الذي يطال واقع التناقضات، في داخل البيت الفلسطيني، وهو الأمر الذي يستوجب سياسة وممارسة متحركة تستجيب لحركة الواقع وما يترتب عليها من مهام ومصالح وطنية في سياق مجابهة الاحتلال، الذي لا خلاف على أنه التناقض الرئيسي الذي نواجه في هذه المرحلة.

نجد تأكيداً لم تقدم، فيما يشير إليه الواقع من شبكة عناوين واسعة، تشكل محاور صراع مع الاحتلال، يتعلق بعضها بالسياسات اليومية والجارية (القمع، المعتقلين، المجالات الاقتصادية...الخ). يعني هذا فيما يعني، أن هناك إمكانية فعلية ومساحات واسعة لتحشيد القوى والطاقات لمجابهة هذه الاستحقاقات، سواء أكان ذلك من خلال برامج عمل مشتركة ثنائية ومحدودة أو مهام وطنية عامة تشمل الجميع.

يترافق هذا مع استحقاق آخر لا يقل أهمية ويتمثل في التصدي لسياسات وممارسات السلطة سواء على صعيد مواجهة نهج التنازلات، أو سياساتها في إدارة شؤون الداخل الفلسطيني. إن الحوار مع السلطة، ولأسباب موضوعية لا يلغي الصراع معها إلا في أذهان البعض. على العكس من هذا، فإن الحوار كما الصراع معها، وبحكم موضوعية التماس الإيجابي أو السلبي معها هو شكل من أشكال المواجهة.

إن إدارة العملية المشار لها، من قبل قوى المعارضة، بوضوح شديد، ومن ضمن الاشتراطات والرؤية المنوه لها، هو الذي يحول الشعارات والبرامج إلى قوة فعل مادي، ويهبط بها من المجرد إلى الملموس. وما دام

الناظم الوطني هو الذي يحكم إدارة العملية ووعيها برمتها كعملية صراعية سياسية اجتماعية، تعكس المشروع الوطني بجانبيه التحرري والاجتماعي، فإنها تصبح مالكة لشروط تقدمها وتأمين حالة من الجذب والزخم الاجتماعي والشعبي، والتأثير حتى في القوى الاجتماعية والسياسية التي تؤيد، لسبب أو آخر، خيار اوسلو. وهكذا فإن الحوار الوطني في أي مستوى يجب أن يبقى مرتبطاً بالثوابت والمصالح الوطنية بالمعنى السياسي من جانب، ومن جانب آخر، أن يلتزم بآليات محددة للتنفيذ والمراقبة والمراجعة.

نشير لما تقدم، وربطاً، بأن هذا الخيار لا يتناقض في الجوهر مع مصالحها المستغرقة في مصالح الشعب الفلسطيني العليا، باستثناء تلك الزعامات والشرائح الضيقة التي باتت ترى في أوسلو مصيراً شخصياً أو وسيلة للإثراء والامتيازات. هذا هو المدخل المناسب والموضوعي لإحداث إزاحات متدرجة في موازين القوى الداخلية، كشرط لإطلاق البديل الوطني الديمقراطي، بما هو عليه من عملية سياسية اجتماعية فكرية شاملة.

(٥) بصدد مفاوضات ما يسمى بالحل النهائي:

بعد مرور عشر سنوات على مؤتمر مدريد، وما ترتب عليه من اتفاقيات وتفاهمات بدءاً من اتفاقات أوسلو مروراً باتفاقيات القاهرة - باريس الاقتصادي - الخليل - شرم الشيخ - واي بلانتيشن - وشرم الشيخ الثانية إضافة لاتفاقية وادي عربة مع الأردن. اتضحت معالم التسوية كما يراها ويريدها الحلف الأمريكي - الإسرائيلي. لقد رأى ذلك

الحلف في كل الاتفاقيات والتفاهمات المرحلية مجـرد أداة ووسـيلة لتصفيـة الصراع العربي – الصهيوني وجوهره القضيـة الفلسـطينية. وهـذا الهـدف جرى التمهيد له عبر فرض سياسات الأمر الواقع الإسرائيلية علـى صعيـد السـيادة – المسـتوطنات – القـدس – اللاجئـين – الاقتصـاد وأيضـا علـى صعيد تمييع مفاهيم الصراع وتحويلها إلى مفاهيم تدور حول النزاع .

كما جرى ضرب قرارات الشرعية الدولية كمرجعية قانونية دولية واستبدالها بمرجعية التفاوض التي تقـوم علـى موازيـن القـوى والهيمنـة الإسرائيلية.

وفي السياق ذاته عمل الحلف المعادي علـى فـك ارتبـاط القضيـة الفلسطينية ببعدها العربي والاستفراد بالطرف الفلسطيني بـهدف إرضاخـه وإجباره على القبول بالتسوية والحل النهائي للقضية الفلسطينية والإقـرار بإنهاء الصراع وفق الرؤية والمصالح الإسرائيلية.

لقد استخدم الاحتلال فترة العشر سنوات الماضية لاستنزاف الواقع الفلسطيني ودفعه بصورة متواصلة إلى خط التنازل عن الحقـوق الوطنيـة الفلسطينية وإيصاله إلى لحظة يوافق فيها الفريق الفلسطيني المفاوض على المطالب والشروط الإسرائيلية.

وهكذا نستطيع القـول أن اتفاقـات أوسـلو قـد اسـتنفذت أهدافـها المحددة، ويحاول الآن الكيـان الصـهيوني (سـواء كـانت الحكومـة بزعامـة العمل أو تكتل الليكود) وبدعم أمريكي شامل، فرض تسـوية نهائيـة يتـم

عبرها ضرب ركائز القضية الفلسطينية الأساسـية: حـق العـودة – تقريـر المصير – القدس – والدولة الفلسطينية ذات السيادة الكاملة.

وبهذا المعنى فإن الاحتلال يحاول بكل طاقته توظيـف مـا راكمـه من إنجازات خلال العقود الماضية بهدف ترسيخ الاحتلال ومشاريعه.

فبعد أن قام بترسيخ احتلاله لفلسطين المحتلة عام ٤٨، يقوم الآن بالضغط الشامل لاستنزاف المزيد من الأرض وتكبيل الشعب الفلسـطيني في الضفة والقطاع وتفريغ مفـهوم الدولـة الفلسـطينية مـن عنـاصر وعوامـل السـيادة والاسـتقلال. وتشـريع سياسـة الاسـتيطان وضـرب حـق عـودة اللاجئين.

وبهذا يكون قد قام بتصفية ثوابت القضيـة الفلسـطينية كقضيـة حقوق تاريخية وكقضية تحرر واستقلال.

ومن خلال هـذه السياسـة وهـذه الرؤيـة يتـم تكريـس المشـروع الصهيوني كمشروع هيمنة وسيطرة في قلب العالم العربي.

وفي ضوء النجاحات التي حققها المشـروع الصـهيوني مـن خـلال اتفاقات أوسلو بما ترتب عليـها مـن اختـلال في موازيـن القـوى وحقـائق ميدانية جديدة توقع الاحتلال أن اللحظة اصبحت ملائمة لفرض حل نهائي للصراع وللقضية الفلسطينية.

وهكذا بدأت مفاوضات الحل النهائي بين الاحتلال والطرف الفلسطيني المتنفذ الذي وقع على اتفاقيات أوسلو.

وقد تمحورت الاستراتيجية التفاوضية الإسرائيلية على دفع الطرف الفلسطيني للقبول بما أفرزته الاتفاقات المرحلية من حقائق وتحويل تلك الاتفاقات بمضامينها إلى جوهر الحل النهائي.

لقد توهم الاحتلال أن الظروف أصبحت ملائمة لفرض الحل النهائي وفق لاءاته أو خطوطه الحمراء الشهيرة:

١- لا لعودة اللاجئين الفلسطينيين.

٢- لا لإزالة الكتل الاستيطانية الكبرى ونعم لضمها إلى إسرائيل.

٣- لا لتقسيم القدس.

٤- لا للانسحاب الإسرائيلي إلى خطوط الرابع من حزيران عام ١٩٦٧.

٥- لا لوجود جيش أجنبي غربي نهر الأردن.

هذه الخطوط هي تكثيف واضح لأهداف الكيان الصهيوني وعليها يتقاطع العمل والليكود مع اختلاف في نسب المرونة والمساومة.

وفي هذا الإطار فإننا نرى بأن القضية الفلسطينية قد وصلت - نتيجة لسياسات المهادنة والتنازل - إلى مفترق طرق حاسم، يهدد فعلاً الحقوق الوطنية ويفتح المجال ليحقق المشروع الصهيوني المزيد من

الانتصارات والإنجازات على حساب الشعب الفلسطيني ومصالحه القومية والوطنية العليا،

ومع أن الشعب الفلسطيني قد تعامل بقدر من الترقب تجاه المرحلة الانتقالية فإنه يدرك أن قضيته الوطنية برمتها موضوعة على مفترق خطير، ولهذا ومع تجدد سير المفاوضات تصاعدت عملية المقاومة والرفض لأية تنازلات تمس الثوابت الوطنية.

بناءً على ما تقدم فإن الجبهة الشعبية ترى بأن مفاوضات ما يسمى الحل النهائي ما دامت تقوم على قاعدة الربط بين اتفاقيات أوسلو والحل النهائي، وعلى قاعدة إبقاء عملية التفاوض مستمرة على أساس مرجعية التفرد الأمريكي - الإسرائيلي وبعيداً عن مرجعية قرارات الشرعية الدولية، وقرارات المجالس الوطنية وبرنامج الإجماع الوطني فإنها لن تقود لنتائج تفضي إلى نيل حقوقنا الوطنية الثابتة، عدا عما تحمله من أخطار المساومة عليها.

وعلى هذا الأساس فإننا ندعو إلى:

أولاً : اعتبار اتفاقات أوسلو وما ترتب عليها من ترجمات قد انتهى عمرها الزمني، وبالتالي فليس هناك علاقة بين أوسلو ومفهوم الحل النهائي. الأمر الذي بات يستدعي بناء سياسة وطنية فلسطينية جديدة، تقوم على مغادرة منهج أوسلو ومؤسساته. لصالح تفعيل مؤسسات

م.ت.ف وإعادة بنائها على أسس ديمقراطية شاملة، وبالتمسك بميثاقها وبرنامجها الوطني.

ثانياً : إن مرجعية الحل المرحلي للقضية الفلسطينية يجب أن تقوم على أساس قرارات الشرعية الدولية وتنفيذها بالكامل من قبل الكيان الصهيوني، والتخلص من مرجعية القوة والهيمنة التي تحاول الولايات المتحدة والكيان الصهيوني فرضها على الشعب الفلسطيني. بالإصرار على مرجعية دولية وفي إطار الأمم المتحدة ومؤسساتها.

ثالثاً : إعلان بسط سيادة الدولة الفلسطينية على الأراضي الفلسطينية المحتلة منذ عام ٦٧ انطلاقاً من كون هذا الموقف الوطني آلية كفاحية لاستمرا النضال ضد الاحتلال وسياساته، وباعتباره حلاً مرحلياً على طريق العمل لتحقيق الهدف الاستراتيجي الذي هو إقامة دولة فلسطين الديمقراطية.

رابعاً : التمسك بالقرار ١٩٤ كأساس قانوني لحل قضية اللاجئين الفلسطينيين وذلك على قاعدة أن تلك القضية هي جوهر القضية الوطنية وبدون حلها حلاً عادلاً وجدياً فإن الصراع يبقى قائماً ومستمراً، فلا توجد قوة أو قانون يبيح لأي قيادة سياسية، التنازل أو شطب حق أي مواطن فلسطيني بالعودة إلى دياره وأرضه وبيته الذي هجر منه بقوة الإرهاب والمجازر، وهذا الحق لا يسقط بالتقادم أو تحت اختلال موازين القوى.

خامساً : إن الحل النهائي كما نفهمه يقوم على ضمان حقوق شعبنا الكاملة في العودة والاستقلال والسيادة وبالتالي فإن أي مساس بحق العودة، أو عروبة القدس، أو بقاء المستوطنات، أو منح الاحتلال حرية التحرك واستخدام أراضي الدولة الفلسطينية لأغراض أمنية وعسكرية يمس بمفهوم ومعايير السيادة والتحرر، وبالتالي فإنه حل يستدعي المقاومة والنضال بمختلف الأشكال.

سادساً : وعلى قاعدة الاختلال الراهن وإصرار بعض القوى الفلسطينية على مواصلة التفاوض ضمن ذات السياسة السابقة، فقد تنشأ ظروف يتم عبرها الوصول لما يسمى اتفاق للحل النهائي، أو اتفاق إطار، وفي هذا الصدد نؤكد بأن أي اتفاقات نهائية أو سواها تمس بحقوق شعبنا الثابتة والعادلة، ليست ملزمة لشعبنا وقواه المناضلة التي عليها مواصلة الصراع وصولا لتحقيق مصالح شعبنا كما أقرتها الشرعية الدولية.

بناء على ما تقدم وفي ضوء المواقف والممارسات الاحتلالية والأهداف المعلنة في المفاوضات الجارية بين الاحتلال والسلطة الفلسطينية وبرعاية أمريكية، نرى بأن الشعب الفلسطيني وفي كافة أماكن تواجده سيواصل المقاومة والنضال، وهذا يطرح على قوى المعارضة بمختلف تياراتها، استحقاقات تحشيد طاقاتها، وتنظيم فعلها، وتأطير أدائها، للدفاع عن الحقوق الوطنية مع تركيز خاص في هذه المرحلة على حق عودة اللاجئين الفلسطينيين وقضية القدس كعناوين مركزية للصراع، بما يترتب على ذلك من عمل نضالي وجماهيري في تجمعات شعبنا في الوطن والشتات،

وإبداع الأشكال الملائمة لتفعيل جماهير المخيمات للدفاع عن حقهم الثابت في العودة إلى ديارهم التي شردوا منها في فلسطين.

(٦) أشكال النضال بين طبيعة الصراع وسمات المرحلة.

ضيقت الرؤية والمحددات التي تجلت في الوثيقة من هوامش العبث والتعامل مع القضايا الكبرى كيفما اتفق. لقد بات النقاش محكوما بسقف ومعايير ليس من السهل، محاولة التطاول عليها أو خرقها دون أن يعيدنا ذلك إلى نقطة البداية، ودائرة الأزمة. وبناء عليه، فإن التعامل مع أشكال وأساليب النضال، على نحو ناجح مشروط بالواقع واستحقاقاته ومدى الاستجابة بكفاءة لحركة الواقع، والشروط الموضوعية والذاتية التي تقوم الحركة بناء عليها.

غير ذلك، تفقد الحرية معناها، وتنقلب إلى فوضى محزنة وانسحاق أمام حقائق الواقع، الذي يتخطى، من يتعامل معه بجهل أو خفة، سواء كان فردا أو حزبا أو حتى شعبا بكامله. وبناء عليه، فإن رؤية المرحلة الراهنة بكل أبعادها ومضامينها تؤشر بل وتفرض بكل بساطة وقوة، ما يناسبها من أشكال وأساليب نضال.

وبهذا المعنى، فإن عملية تحديد أشكال النضال بما يناسب شروط المرحلة ومقتضياتها هي عملية قسرية، وهو الأمر الذي يخرجها من دوائر العفوية والارتجال إلى دائرة الضرورة الموضوعية والوعي والرؤية والفكر والسياسية للصراع، وبحيث يمكن صوغ سياسات عمل تحتل مكانها وتؤدي وظيفتها بصورة طبيعية، وبأعلى حد من الانسجام والتناغم فيما

بينها من ناحية، ومع الواقع وشروطه وديناميات الصراع الموضوعية من ناحية أخرى.

تنبع خصوصيات أشكال النضال، من قدرتها على تادية وظيفتها المحددة في إطار الرؤية الشاملة وليس من خارجها أو رغما عنها، وإلا تفقد أصالتها وتصبح مجرد رغبات خاصة. إن طبيعة الصراع الموضوعية التي نجد ترجمة لها في حالة شاملة من الصراع التاريخي المفتوح والمستمر بين الأمة العربية والشعب الفلسطيني من طرف، وبين المشروع الصهيوني من الطرف الآخر.

هذه الحقيقة تعني أن الصراع والمواجهة يأخذان مختلف أشكال المواجهة، وعلى نحو موضوعي لأبعد مدى. ولهذا السبب، فإن أشكال النضال السياسية – الاقتصادية – والعسكرية – والفكرية في ظل معطيات الحالة الفلسطينية مفتوحة على كل الأساليب بدون استثناء، التي تكفل الدفاع عن الحقوق العربية والفلسطينية واستعادتها. إن الحقيقة المشار لها، هي انعكاس موضوعي وتعبير ملموس عن محددات الصراع ومضامينه وأبعاده على هذا الصعيد، والتي يمكن تكثيفها بالعناوين التالية.

أولا : طبيعة العدو، وما يحكمها من أهداف استيطانية أيديولوجية عنصرية نجد ترجمة لها في ممارسات سياسية وأمنية تقوم على تقديس القوة وتركيم مكوناتها، بما في ذلك أسلحة الدمار الشامل، واعتبار تفوق

الكيان الصهيوني العسكري أساسا ثابتا في الاستراتيجية الإسرائيلية – الأمريكية المشتركة. نجد ترجمة لما تقدم، في سياسة هجومية عدوانية متواصلة باستمرار ضد الشعب الفلسطيني والأمة العربية.

هدف هذه السياسة كما هو معروف، تأبيد الأمر الواقع، وتدمير مكونات القوة العربية أو إجهاض محاولات امتلاكها بما تعنيه من خطر قائم أو محتمل على المشروع الصهيوني أو الإمبريالي في المنطقة. هذا الأمر، جعل من اللجوء للقوة والعنف، والحرب المحدودة أو الشاملة المباشرة أو غير المباشرة، عنوانا دائما في التربية الاجتماعية والفكرية والممارسة السياسية الإسرائيلية.

ترتب على هذه السياسة الملموسة ويترتب، حالة صدام مستمرة ومفروضة قسرا بحكم ممارسات الاحتلال وسياساته العدوانية، الأمر الذي يجعل من الطبيعي الرد عليها بصورة عفوية أو منظمة، وسواء اتخذ ذلك طابع المقاومة الشعبية أو الحرب النظامية. إن تجاهل العدوان المعلن أو المضمر القائم أو المحتمل، ليس إلا تعبيرا عن حالة صراع، ليس هذا فحسب بل يصبح تجاهلها أو التعامل معها بمنطق الاستهتار أو التبسيط والهروب، تعبيرا عن حالة فزع وعن ذهنية انهزامية وضيقة الأفق.

إن الحقيقة التي يجب أن لا تضيع أبدا هي، أن الصدام العنيف تعود وتفرضه طبيعة المشروع الصهيوني- الإمبريالي فرضا، بحكم تناقضه السافر مع منطق التطور الطبيعي للامة العربية وشعوبها، كونه يرى في ذلك خطرا مستقبليا، وبالتالي فهو يبذل قصارى جهده ويوظف ما يملك من

إمكانات قوة لحبس هذا التطور، سواء بالقهر السياسي أو الاقتصادي، وإذا لم ينفع فبقوة العدوان المسلح.

ثانيا : إن احتلال فلسطين، واقتلاع أغلبية الشعب الفلسطيني وتشريده في الشتات، ورفض الاعتراف بحقوقه الوطنية الأساسية، ممثلة بحق العودة وتقرير المصير وإقامة الدولة الوطنية المستقلة وعاصمتها القدس، إلى جانب تشديد سياسات الاحتلال الاستيطانية والإرهابية، في استخدام العنف المادي – الجسدي (التهجير- الاعتقال – مصادرة الأراضي- القتل – التدمير والعنف النفسي – المعنوي)، وتشويه الاقتصاد الفلسطيني وإلحاقه بالاقتصاد الإسرائيلي.

ما تقدم وغيره كثير، يعطي للمرحلة طابعها ومضمونها كمرحلة تحرر وطني بالنسبة للشعب الفلسطيني، وهو الأمر الذي يعني أن من حقه الطبيعي، بل واجبه الدفاع عن نفسه ومقاومة الاحتلال بمختلف أشكال النضال، بما في ذلك الكفاح المسلح، وهو ما يقره بوضوح القانون الدولي وقرارات الأمم المتحدة، التي أعطت للشعوب حق استخدام القوة للحصول على حقوقها والدفاع عن نفسها.

إن أي محاولة فكرية أو عملية لتخطي هذه الحقيقة أو تجاهلها تحت أي ذريعة كانت، سواء باسم السلام، أو العيش المشترك أو مجافاة الظروف...الخ، محكومة بالفشل، لأنها لا تملك موضوعيا مقومات الحياة، كونها ببساطة متعاكسة مع منطق الواقع وطبيعة الصراع وموضوعيته. إن السؤال الذي يجب أن لا يغيب هو: ما الذي يمكن انتظاره من شعب

مصلوب على الجدار أمام سمع العالم وبصره منذ أكثر من نصف قرن؟ سوى الدفاع عن نفسه وتحصيل حقوقه.

ثالثا : إن العناوين المشار لها، بما يحويانه من أبعاد موضوعية وديناميات عملية، يعطيان الصراع سمته التاريخية الشاملة وتعبيراته التي نجدها في شبكة من مظاهر وعناوين يدور حولها وتحتها الصراع المتوالي فصولا. والحال هذه، فإن طبيعة الصراع ومظاهره، تتخطى المحددات الخاصة بكل طرف، بمعنى أنها باتت ظاهرة اجتماعية تاريخية لها دينامياتها الموضوعية، التي لا يستطيع أي طرف التحكم بها بمفرده، بل حتى الطرفان لا يستطيعان ذلك في ضوء ما ترتب على الصراع ويترتب من نتائج مادية وتاريخية وما تولد عنه من ديناميات ربطا باستمرار أسباب الصراع وإعادة إنتاجه.

لهذا السبب، وفي ضوء أسباب موضوعية وقراءة علمية، نقول بموضوعية الصراع التاريخي. أننا لا نقدم وجهة نظر، بل نعكس واقع حال. عطفا على ذلك، كان الحديث عن موضوعية أشكال النضال كاستحقاق طبيعي لهذا الصراع الموضوعي، الذي يسعى العدو لإلغائه دون إزالة أسباب حدوثه. هكذا نصبح موضوعيا أمام أشكال نضال مفتوحة على كل الاتجاهات، وشاملة لكل المستويات التي تستدعيها وتفرضها طبيعة الصراع والعدوان الذي لم يبدأه تاريخيا العرب أو الفلسطينيون.

وبناءً عليه، فإن ما يُطلقه الكيان الصهيوني من شعارات، وما يُنظمه من مؤتمرات، وما يُشنه من حملات، تحت عنوان: "مكافحة الإرهاب" لن يحل له أي مشكلة، وأنه يستهدف موضوعيا الوجود الفلسطيني والعربي. إن الكيان الصهيوني يعرف أكثر من غيره ما تقدم، خاصة وأن تجربته قد أكدت عجزها عن وقف الصراع والصدام بكافة أشكاله، والذي هو على اتساع وتنوع. ولو كان يملك القدرة لتحقيق هذا الهدف لما تردد لحظة واحدة. إن الحقيقة، هي أن الكيان الصهيوني وطيلة عقود المواجهة لم يدخر وسعا، لإنهاء الصراع على النحو الذي يُريد، غير أن النتائج لم تكن على مقاس الرغبات.

إن الكيان الصهيوني من وراء طرحه هذا الشعار أو ذاك، يستهدف ما يلي:

(١) منافقة الرأي العام العالمي، بهدف إشاعة جو عدائي ضد المقاومة الفلسطينية والعربية، واستثمار ذلك الجو لتجنيد الدعم والاسناد المادي والسياسي له، وتبرير سياسته العدوانية ووضعها في إطار حق الدفاع عن النفس.

(٢) ابتزاز الأنظمة العربية وتهديدها، ودفعها لاتخاذ سياسات مضادة لحالات المقاومة الشعبية، ولعب وظيفة الدفاع عن أمن الكيان الصهيوني تجنبا لانتقامه.

(٣) تغذية عوامل الاقتتال الداخلي – الفلسطيني – الفلسطيني، ودفع الشعب الفلسطيني لدوائر التآكل الداخلي عبر الإنهاك والاستنزاف الذاتي.

لقد جاء اتفاق أوسلو، بما تضمنه من شروط، ليضاعف من هذا الخطر، في ظل قبول سلطة الحكم الذاتي المشاركة في تأدية وظيفة الدفاع عن الأمن الإسرائيلي، تحت وهم أن ذلك يساعد في تأمين الظروف الملائمة لتقدم عملية السلام، والحصول على بعض التنازلات من الكيان الصهيوني. هذا ما يسعى إليه الكيان في سياق محاولاته لتأمين أقصى أمن لمجتمعه الاستيطاني، لكن، وبرغم ما حققه من نتائج على هذا الصعيد، إلا أنه لم يُغير من جوهر الصراع، ولم يتمكن من تخطي شروطه الموضوعية الناظمة، هذه الحقيقة تؤكدها الأحداث، وتعيد تجديدها باستمرار، رغم مراحل التراجع أو الكمون التي مر عبرها الصراع تاريخيا.

بالاستناد إلى ما تقدم، نتخطى الفكر المأزوم أو المهزوم الذي يعتبر أن مرحلة الكفاح المسلح قد انتهت وجرى دفنها، وارتباطاً بذلك انتهاء مرحلة التحرر الوطني، الأمر الذي يعني الانتقال إلى مرحلة جديدة كلياً، هي مرحلة البناء الاجتماعي الديمقراطي، أما ما تبقى من حقوق وطنية فقد تم حصر السعي لتحقيقها ضمن الأطر الدبلوماسية والمفاوضات السلمية والشروط والأطر القانونية التي تمت صياغتها في الاتفاقات التي عقدت حتى الآن.

تدلل هذه السياسة من جانب على عدم امتلاك رؤية صحيحة للصراع وذلك ارتباطاً بشروطه وعناصره الموضوعية، وليس ارتباطاً بالأوهام القائمة على فهم الصراع كعملية شطارة لبعض الأفراد أو الزعماء. ومن جانب آخر، على عدم فهم طبيعة العدو ومشاريعه السياسية على نحو سليم، وهو الأمر الذي قاد إلى وضع حقوق ومصالح الشعب الفلسطيني الوطنية والقومية تحت سقف الشروط التي صاغها وفرضها الاحتلال.

لقد هبطت هذه السياسة بالصراع من مفهوم الصراع التاريخي الشامل والمستوعب لمختلف أشكال النضال، إلى مفهوم المناورات والتكتيكات، وكأن نتائج الصراع تتقرر على طاولة المفاوضات بين رجال عادلين، وليس تحت ضغط موازين قوى محددة، وفي ضوء قدرة كل طرف على إدارة الصراع بما في ذلك الشكل التفاوضي من خلال توظيف ما يملك من مكونات وعناصر قوة ببراعة، وتحييد ما أمكن من عناصر القوة التي يملكها الطرف الآخر.

لهذا السبب، جاءت السياسة المشار لها وما ترتب عليها من خيارات ونتائج متعاكسة مع محددات الصراع وشروط إدارته، وبالتالي مع حقوق ومصالح الشعب الفلسطيني والأمة العربية. وخلاصة القول، أن طبيعة الصراع، تتخطى السياسات القاصرة وما يحكمها من ممارسات سياسية وفكرية باهتة وارتجالية إلى رؤية سياسية شاملة تقرأ لوحة الصراع جيداً وتدير العملية بصورة واعية على أساس مبدأ التركيم والاستمرارية والتكامل وتفعيل كامل الطاقات الكامنة.

يضعنا ما تقدم، أمام ضرورة توظيف كامل طاقات المجتمع، والتصدي للاحتلال في كل الميادين وعند كل زاوية، الدفاع عن كل متر ارض يتهدده الاستيطان، التمرد على دفع الضرائب للاحتلال، الدفاع عن كل بئر ماء، مقاومة هدم أي بيت، التصدي لتدنيس الأماكن المقدسة، اللجوء للمواجهة الانتفاضية الشاملة أو المحدودة، الاشتباك المسلح بمختلف أشكاله.

إن الأخذ بهذه الرؤية لا يعني الفوضى أو الارتجال بتاتاً، ذلك أن تحديد الأسلوب والشكل الملائم للنضال، يشترط رؤية اللحظة السياسية وما يحيط بها من ظروف، ويحتاج لإدارة سليمة وواعية لما هو متوفر بين يديها من إمكانات. ما تقدم، هو شرط لامتلاك القدرة على اتخاذ الخطوة الملائمة في اللحظة الملائمة، مع المرونة في التفكير والعمل والاستعداد للتقدم أو التراجع، الكمون أو الاندفاع حسب مقتضيات الحال.

إن ما تقدم يجب أن يفهم انطلاقاً من بديهية أساسية ألا وهي أن قدسية أي شكل من أشكال الكفاح هي بالقدر الذي يخدم فيه المشروع الوطني في المكان المناسب والزمان المناسب. يعني هذا، أن يكون التعامل مع أسلوب الكفاح المسلح في كل مرحلة باعتباره وسيلة في خدمة الرؤية السياسية الشاملة، التي يعود لها أمر تحديد الوظيفة التي يجب أن يؤديها في كل مرحلة من مراحل الصراع، وبما يتلائم مع كل خصوصية من خصوصيات الشعب الفلسطيني، أي أن وظيفته متحركة باستمرار تبعاً لحركة الصراع.

(٧) البديل الوطني:

مشروع ديمقراطي شامل أم إعلان سياسي للتاريخ؟

يتضح لنا في ضوء ما تحمله هذه الوثيقة من رؤية، أننا أمام عملية تاريخية هائلة الزخم، وصراع شامل يطال أبعد الزوايا وأدقها. رغم تركز الصراع وكثافته في فلسطين بحكم اختيارها كمنطقة "إنزال" للمشروع الإمبريالي – الصهيوني في قلب العالم العربي، إلا أن أهداف ذلك "الإنزال" الاستعماري التاريخي أبعد وأشمل من ذلك بكثير. هذه الحقيقة تنقل الصراع إلى مستويات في غاية التشابك، وتجذب إلى مسرح الصراع قوى هائلة، سواء على صعيد الأمة العربية، أو على صعيد القوى الدافعة في المشروع الصهيوني.

وبهذا المعنى، يغدو الصراع حتى ولو كان عنوانه تحرير فلسطين، صراعاً من أجل تحرير الأمة العربية، وتأمين شروط وعناصر نهوضها المادية والثقافية، وبما أن نتائج الصراع التاريخي تتقرر في ضوء قدرة كل طرف على تركيز وتركيم مكونات القوة الشاملة، لإحداث الإزاحات الملائمة في ميزان القوى، فإنه يغدو بحكم البديهة العلمية اعتبار عامل الحسم في الصراع هو العامل الداخلي. حيث يحدد مضمون هذا العامل، قدرة المجتمع وقواه السياسية، على ملئ مساحة الزمن بفعالية وكثافة وكفاءة تؤمن شروط ومكونات المجابهة المادية والمعنوية وإيقاظ طاقاته الكامنة وتفعيلها.

المتلقي السلبي إلى دور المبادر الفعال، والحامل الاجتماعي والضابط لأداء المستويات السياسية، الرسمية والشعبية.

أما الظاهرة الثانية فهي، فقدان الرؤية السياسية/ الفكرية/ الاجتماعية وتشوشها، الأمر الذي ينفجر بين وقت وآخر على شكل سجالات ونشاطية فكرية تحاول البحث في أسباب الهزائم وشروط النهوض. الظاهرة الثالثة التي يمكن تسجيلها هي، الانتفاضات الشعبية الفلسطينية في الوطن المحتل في عقد الثمانينات والتسعينات التي أفرزتها، وعلى رأسها إعادة الاعتبار للفعل الاجتماعي الواسع والشامل.

كانت تجربة تلك الانتفاضات بتضحياتها وإبداعاتها، محاولة ناجحة لإعادة تصحيح معادلات الصراع، والعمل بموجب بديهية هي، أن الشعب الفلسطيني يملك مخزوناً متجدداً من القوة الكفيلة بإدامة الصراع، والارتقاء به من صراع سياسي – عسكري فوقي محدود، إلى مستوى الصراع الاجتماعي المنهك والمرهق لأبعد حد للعدو الصهيوني الذي تعود على الانتصارات السهلة، والاشتباكات المحدودة التي كان يديرها ويتحكم بها وفق استراتيجياته المرسومة.

لقد جعلت الانتفاضة الاحتلال يقف وجهاً لوجه، وعلى مدار سنوات أمام نموذج آخر للصراع، نموذج مفتوح ومتواصل لا يلعب فيه الكيان الصهيوني دور المبادر والمقرر، وإنما ولأول مرة دور المدافع، مما وضعه أمام حقيقة الصراع بأبعاده السافرة، حيث حضرت كل "عفاريت"

التاريخ ورموزه وأساطيره ومكوناته، إضافة لقوى المقاومة الراهنة التي تغذيها الممانعة/ المقاومة الشعبية في شتى ميادين الحياة.

تجلت هنا بالضبط، علامات الخوف لدى الكيان الصهيوني، عندما وجد ذاته ليس في مواجهة جيش نظامي، أو مجموعات من الفدائيين على أهمية ذلك، وإنما في مواجهة شعب نشيط وحيوي، يبادر، يهاجم، يدافع، يبني، يطارد، شعب يدرك قيمة المشغل، وشجرة الزيتون، وقوة العمل، والمدرسة، والجامعة، والإعلام، وخطورة المستعمرات، وقيمة القدس، والزجاجة الحارقة، ورفض الضريبة...الخ. وباختصار، شعب يتصرف كند للاحتلال، ومستعد لمجابهته والاشتباك معه عند كل زاوية ومنعطف وعلى كل متر من مساحة الصراع.

إن الظاهرة الرابعة التي نود تسجيلها هي، هبوط المعايير والاستخفاف بالعقل، مما قاد إلى حالة من الفوضى الفكرية وفقدان الرؤية. هذا الواقع أدى إلى تفشي الشعبوية والبراغماتية المبتذلة في محاولات لا تتوقف لتبرير سياسات القيادة واخفاقاتها. عمق من هذا المأزق غياب البيئة والممارسة الديمقراطية، وانتشار الفكر الفئوي على حساب الفكر الوطني، وهبوط معايير النقد العلمي وما يستدعيه من فعالية ونزاهة فكرية وأخلاقية. تفسر لنا الحقائق المشار لها، ظاهرة التمجيد اللفظي للشعب، بينما في الممارسة العملية تتعامل معه بعقلية القطيع، التي لا تنم إلا عن الاحتقار والاستخفاف.

إن جوهر الفكرة التي نود الوصول إليها من وراء تعداد الظواهر – النماذج المشار لها، يتمثل في مترتبات الديناميات السلبية التي تولدت عن ممارسة سياسية – اجتماعية قاصرة وانفعالية. لقد أدت إلى استنزاف وتآكل داخلي، وتبديد مذهل مادي ومعنوي، سياسي وفكري، وفي المحصلة، هبوط متواصل في مستوى الأداء السياسي الكفاحي والاجتماعي والفكري، هذا الأمر، عمق الاختلال في موازين القوى بين طرفي الصراع، وهذا بدوره أفسح المجال لقيام الطرف النقيض بتثمير الاختلال على شكل انتصارات سياسية وفكرية وميدانية.

تجلى الاختلال التراكمي في موازين القوى، فلسطينياً على شكل أزمة بنيوية شاملة تضرب في كل اتجاه. وهكذا وجدت الحركة الوطنية الفلسطينية بتياراتها المختلفة نفسها، وعلى نحو مفاجئ، وجهاً لوجه أمام أزمة بنيوية طاحنة، رغم وضوح مقدمات الأزمة ومظاهرها الأولية. عبرت الأزمة عن ذاتها عملياً في حقائق أساسية هي:

(١) استسلام القيادة الفلسطينية الرسمية التي ربطت خياراتها السياسية بالمشروع الأمريكي – الإسرائيلي ودخلت المفاوضات السياسية بروح وعقلية الهزيمة، مما أسفر عن اتفاقات أقل ما يمكن وصفها به، أنها معارضة ومتعاكسة مع الحد الأدنى من المصالح والحقوق الوطنية للشعب الفلسطيني. وقد أتت التجربة لتكشف عجز هذه العقلية التي ترجمت برؤية قاصرة ولحظية ليس للصراع، ولأبعاد وجوهر المشروع المعادي فحسب، بل للإمكانات الذاتية أيضاً.

لقد وجد أصحاب هذا الخيار أنفسهم في حالة صدام مع الواقع بما هو تاريخ وحقائق مادية شاملة، سواء على صعيد أهداف ومصالح الاحتلال الصهيوني المستمرة، أو على صعيد قدرة الشعب الفلسطيني على الاستمرار في الصراع والثبات عند خط الواجب الوطني والقومي. لقد انهار وهم الرهان على إمكانية تخطي أسباب الصراع وتناقضاته الهائلة، وبالتالي الوصول لحل من خلال التفاوض ليس حول كيفية إزالة أسباب الصراع، بل حول كيف يجري تشريع الاحتلال وترسيمه برضى الضحية.

تكمن أزمة أصحاب هذا الخيار، في انتهاكهم الفظ لإحدى بديهيات الصراع، وهي أن التفاوض يجب أن يستند على كامل مساحة الصراع الشاسعة بكل عناصرها وتفاعلاتها وصيروراتها ومكوناتها التاريخية والمادية. إن أي سوء تقدير وإهمال لهذا العنصر أو ذاك، لا بد وأن يؤدي إلى مزيد من الاختلال والقرارات السياسية الخاطئة. لا داعي للتذكير، بأن كلفة هذه السياسة جرى ويجري دفعها من دم وحقوق ومصالح الشعب الفلسطيني والأمة العربية.

(٢) أزمة قوى المعارضة، التي لم تتمكن من كبح اندفاعة القيادة الفلسطينية الرسمية، كما لم تستطع رغم مرور أكثر من سبع سنوات على اتفاق أوسلو من بناء ذاتها على أساس رؤية جديدة تشمل أدائها الفكري والسياسي والتنظيمي ارتباطاً بتحولات الصراع. ولذا، بقيت في إطار الممانعة الرجراجة غير الموحدة أو المنظمة، الأمر الذي أدى إلى المساس بمصداقيتها وهيبتها، وأوجد مناخاً ملائماً ليواصل فريق أوسلو خياره السياسي بدون مقاومة جدية.

صحيح أن أزمة الفريق الأول، تقوم على أساس تعارض خياره السياسي وممارسته مع حقوق ومصالح الشعب الفلسطيني، بينما الفريق الثاني، يعيش أزمته رغم تمسكه بتلك الحقوق والمصالح. لا شك، أن هذا اختلاف جوهري من حيث المبدأ، غير أن المعيار الحاسم للمحاكمة وما يعتد به هو في القدرة على إدارة الصراع ضد العدو ومشاريعه على نحو يؤدي إلى حماية الحقوق والمصالح الوطنية للشعب الفلسطيني من التبديد والتقدم الملموس على طريق تحقيقها. عدا ذلك، تبقى الأمور محصورة في نطاق الشعارات والرفض العام، الذي لا مترتبات عملية له.

ما تقدم، يفرض استحقاق البديل الوطني الديمقراطي وشروط قيامه بصورة قسرية. نقول بصورة قسرية، لأنه في ضوء ما تقدم من حقائق ومعطيات ومعالم ناظمة للرؤية السياسية، أصبحنا أمام مقدمات لا مجال لصياغة نتائجها،أي الاستحقاقات، إلا على مقاس لوحة الصراع بأبعادها المتنوعة والشاملة لأبعد حد والتي سوف نستعيد على عجل بعض تفاصيلها المعبرة.

إننا أمام لوحة تحكمها تناقضات الصراع التاريخية والراهنة أو التي لا تزال في رحم المستقبل. لوحة تعبر عن شمولية الصراع وتاريخيته. صراع يديره الطرف الآخر، بكل ما يملك من قوة وبراعة مستفيداً من آخر ما وصلت إليه البشرية من منجزات العلم والتكنولوجيا والإدارة على مختلف المستويات. صراع تتغير فيه المعطيات المادية وتناسبات القوة بصورة متواصلة، في الوقت الذي يبقى فيه محتفظاً بجذوره التاريخية.

غير أن لوحة الصراع تلك بقدر ما تحمل، في هذه المرحلة، من مظاهر التراجع والانكفاء، فإنها تحمل أيضاً مظاهر التازم والتحفز والمقاومة فلسطينياً وعربياً. يعني هذا، أن واقع الأزمة الذي تعيشه القوى الوطنية الفلسطينية هو واقع مؤقت. فالشعب الفلسطيني في إطار وعيه لطبيعة الصراع، ووعيه لمصالحه وحقوقه الوطنية، يعيد تجديد الصراع بصورة موضوعية دفاعاً عن ماهيته ووجوده كشعب. وما دام الصراع كذلك، فهو مفتوح إلى أبعد مدى، وهو الأمر الذي يجعل من أية اتفاقات تتخطى هذه الحقيقة، أقرب إلى المأساة أو الملهاة رغم صعوبتها ومرارتها.

هذا الواقع يعني حكماً أن المجتمع، وفي سياق ديناميات المقاومة، سوف يقوم بخلق أدواته وقواه القادرة على تلبية شروط الصراع الموضوعية والذاتية، وليس الشروط الموهومة أو المتخيلة التي لا تتخطى عادة مقاسات الأفراد أو التنظيمات التي تختزل الشعب في ذاتها، وتختصر الصراع في إسقاطاتها ونظراتها القاصرة، الأمر الذي يجعلها أسيرة سقفها المتدني، وأزماتها المتجددة.

تشير طبيعة الصراع الموضوعية، والذي نجد انعكاساً له في استمرار مظاهر الصراع، واحتدام التناقضات مع العدو، على أن الأزمة التي تعيشها الحركة الوطنية الفلسطينية، هي تعبير عن قصور وعجز العامل الذاتي عن الارتقاء برؤيته وأدائه وممارسته السياسية والفكرية إلى مستوى استحقاقات وشروط الصراع، التي تستدعي إطلاق الفعاليات الكامنة على أقل تقدير. هذه الحقيقة تفتح النقاش بصورة طبيعية على البديل الوطني الديمقراطي.

ذلك "أن مساحة موضوعية هائلة الاتساع ودوراً موضوعياً كبيراً ينتظر عاملاً ذاتياً مؤهلاً ليملأ الفراغ الضخم على المسرح الاجتماعي للتاريخ الفلسطيني في مرحلته الراهنة. دور مقرر اجتماعياً وتاريخياً ألا وهو، الارتقاء بالممانعة التاريخية بما هي عليه من حالة موضوعية إلى صراع تاريخي. صراع ينتظر رؤية جديدة تعبر عنه، وبطل يؤديه، من ضمن الاشتراطات المنوه لها، والمستخرجة من الواقع نفسه الذي حدد المساحة والوظيفة والدور واستطراداً مواصفات الجديد المطلوب، رؤية ودوراً.

"هنا تقع مكانة الحالة الديمقراطية في الساحة الفلسطينية والدور التاريخي الذي ينتظرها في هذه المرحلة الدقيقة حيث سيتقرر غير شأن مصيري. مكانة ودور يعودان لطبيعة هذه الحالة وامتلاكها أكثر من غيرها، وإن بالمعنى النسبي، عوامل وأسباب كافية لتشكل بداية جيدة لفتح الطريق أمام الخطوات المطلوبة، كي يؤدي الدور التاريخي المطلوب، وتملأ المساحة الفارغة التي ما زالت تنتظر إطارها التاريخي، القادر على تقديم الرؤية وتقدير اللحظة والدور والمكانة ومؤهل ليعبر عنهما:".

في ضوء المعنى الدقيق المشار إليه، يمكن قراءة التحديات والأسئلة الكبرى التي تواجه البديل الوطني الديمقراطي، واستنتاج أننا أمام عملية عميقة وشاملة تستدعي القطع الجدي مع الفكر السائد، الذي يحصر مفهوم البديل الديمقراطي في وحدة بعض الفصائل الديمقراطية الفلسطينية. تكمن معضلة هذا الفكر في أنه لا يذهب بالمسائل إلى جذورها، بل يعيد إلى

إنتاج الأزمة، لأنه يعود إلى نفس الذهنية والمفاهيم السياسية التي قادت إلى الأزمة.

نقول هذا ربطا، بان مفهوم البديل الوطني الديمقراطي، وقبله مفهوم "الوحدة الوطنية" و "الحوار الوطني" كما تبين لنا من خلال الرؤية الشاملة التي قدمتها الوثيقة التي بين أيدينا، يجب أن يتخطى الفهم الضيق، بل القاصر الذي أدى إلى الأزمة حين حصر المسائل في مستوى الوحدة التنظيمية من فوق وبعض المظاهر الإدارية الفوقية الملازمة لها. إن التخطي المطلوب هو، باتجاه البديل بما هو خيار اجتماعي – تاريخي شامل. بديل من نفس عيار شروط واستحقاقات الصراع.

تأسيساً على هذا الفهم، يصبح بالإمكان قراءة تجربة التيار الديمقراطي في الساحة الفلسطينية، وتحديد جذور اخفاقاته وفشله التي تعود في جوهرها إلى تراجعه التراكمي عن تأدية دوره ووظيفته كبديل وطني ديمقراطي بما يمثله من رؤية سياسية واجتماعية وفكرية. والهبوط إلى حد التماهي الفعلي مع النقيض الذي يفترض أن البديل الديمقراطي قد نشأ كاستجابة موضوعية لمجابهته، نقصد التيار البراغماتي أو ما اصطلح على تسميته باليمين الفلسطيني.

هكذا وعبر عملية تاريخية، استطاع التيار اليميني أن يهيمن في الساحة الفلسطينية برؤيته وممارسته ومعاييره وسلوكه، الأمر الذي أدى في النهاية إلى احتواء التيار الديمقراطي، وتبعاً لذلك ضرب دوره ووظيفته

كبديل تاريخي. لا يغير من هذه الحقيقة الملموسة الخطاب السياسي والدعاوي للتيار الديمقراطي، ذلك أن الحصيلة المتحققة بعد أكثر من ثلاثين عاما على نشوء م.ت.ف تشير لحالة إخفاق وأزمة شاملة تضرب في عمق هذا التيار وهبوطه إلى مستوى أداء وممارسة النقيض الهابط أصلا.

إن كلفة إخفاق التيار الديمقراطي في تأدية دوره ووظيفته كبديل وطني ديمقراطي تاريخي لليمين الفلسطيني، تتجاوز حدود هذا التيار، لتصيب في النهاية الشعب الفلسطيني الذي فقد، بسبب إخفاق وعجز التيار الديمقراطي عن تأدية دوره ووظيفته كبديل تاريخي، عنصر التوازن المطلوب في حياته السياسية، تاركا الفرصة لذهنية التفرد والهيمنة والهبوط في مستوى معايير الأداء ربطا بغياب الرقيب – المنافس – البديل...الخ.

لا تقف خطورة المعضلة التي أتينا عليها عند حدود نتائجها التي تراكمت على مدار السنوات السابقة، بل أن واقع حال بعض القوى الديمقراطية الفلسطينية يشير إلى أنها لم تع عمق المأساة بعد، حيث لا تزال تلجأ على المستويين الداخلي والخارجي لذات المعايير والسلوكيات والقيم والتقاليد والممارسات، لتغطي على أزماتها المتراكمة، التي ستنفجر مرة واحدة ذات يوم، فتكون الخسارة مضاعفة، وهو ما لا نرجوه لأحد، لأن في ذلك خسارة وطنية وليس خسارة فئوية فقط.

يتجلى أبرز نموذج على هذه الحقيقة في العقلية والسياسة التي تدير بها هذه القوى صراعها على المستوى الخارجي، وتحديداً ضد اليمين الفلسطيني وخياراته السياسية. ففي غمرة السجال الساخن والاشتباك الدائر حول خيار أوسلو السياسي، اختلطت مفاهيم وهيمنت فوضى فكرية، ترتب عليها إدغام مفهوم المعارضة لاتفاقات أوسلو بمفهوم البديل الوطني الديمقراطي، فضاعت الفواصل والتخوم، وبدا وكأن "معارضة أوسلو" فقط تساوي قيام "البديل".

ترتب على هذا الخلط والتشويش، هبوط بمفهوم البديل الوطني الديمقراطي، من خيار وعملية سياسية اجتماعية فكرية شاملة في مواجهة عملية سياسية اجتماعية فكرية نقيضة قادت إلى هزيمة وطنية، إلى مجرد ممارسة سياسية ترتكز فقط على معارضة لاتفاقيات أوسلو. هكذا هبط مفهوم البديل إلى مستوى السياسة الجارية وفقد ناظمه، ذلك أن البديل الوطني الديمقراطي هو في الأساس خيار ورد اجتماعي سياسي تاريخي شامل لمواجهة استحقاقات الصراع الشامل.

وبهذا المعنى، فهو خيار تاريخي ودائم، إنه سابق على أوسلو، ولو أنه دخل حيز الواقع على النحو المناسب وفي الوقت المناسب لما حدث أوسلو أصلا. إنه خيار يتجاوز أوسلو، نحو المستقبل ارتباطا بشروط الصراع ضد المشروع الصهيوني السابق على أوسلو والمستمر بعده، وبشرط النهوض الاجتماعي الديمقراطي للشعب الفلسطيني. إنه عملية دينامية شاملة – تاريخية وراهنة ومستقبلية في آن، يتمظهر على شكل

صيرورات متراكمة ومتداخلة تستند إلى رؤية سياسية اجتماعية شاملة، منضبطة لشروط ومعطيات الواقع والصراع ضد المشروع الصهيوني.

إن البديل الوطني مشروعاً تاريخياً للمستقبل، يقوم على وعي ذاته كرؤية وبنى وممارسة شاملة لعموم المستويات، ويتحرك على أساس محددات الصراع الاستراتيجية، وفي ذات الوقت يرى الواقع بحركته المنضبط لتلك المحددات. وبالاستناد لما تقدم فإن الحديث عن البديل الوطني الديمقراطي يفقد علميته ومنطقه حين يبتذل إلى مستوى النظر لكارثة أوسلو، والتعامل معها وكأنها نتيجة نهائية أو خيار وحيد ممكن لحركة الصراع الفلسطيني – الصهيوني، وبالتالي التأسيس عليها وكأنها منصة الانطلاق لأية مهام قادمة.

إن السؤال الذي يقذفه عادة أصحاب خيار أوسلو هو: ما هو البديل؟ هذا السؤال، ما هو إلا تعبير عن محاولة إحراج الجميع ودفعهم تحت ضغط الشعور بالعجز للتسليم بقوانين وديناميات وشروط أوسلو. إن الجواب على سؤال فريق أوسلو هو بتقديم جواب عملي، أي بديل فعلي رؤية وفكراً وسياسة وممارسة أكثر إقناعاً ورقياً ومردودية من خيار أوسلو.

إن البديل المطلوب، لا بد وأن يكون من خارج أوسلو، لأن غير ذلك يضع النضال الوطني الفلسطيني ضمن دينامية سياسية اجتماعية في منتهى الخطورة، بحكم القيود والهيمنة التي كرستها إسرائيل في الاتفاقات الموقعة وما تفرضه من وقائع مادية ميدانية، الأمر الذي يتيح لها تكريس

مصالحها كإطار مرجعي يمكنها من استخدام عناصر تفوقها لتعزيز إنجازاتها من جانب، وقطع الطريق على محاولات النهوض الوطني الفلسطيني من جانب آخر. هذا الكلام، لا يعني إغفال المستجدات، التي يجب وضعها في موقعها الملائم ضمن مسرح الصراع الشامل.

بناء على ما تقدم، فإن مفهوم البديل الوطني الديمقراطي يعني رؤية الواقع ومستجداته وحركته، وإدخالها في الحساب باستمرار، ولكن من على قاعدة توظيفها لخدمة الرؤية الشاملة للصراع الوطني التحرري والاجتماعي الديمقراطي. بهذا المعنى، تتضح فكرة القطع مع أوسلو كمنهج وخيار التصرف تجاهه كواقع معطى.

هكذا تستقيم المعادلة وتنسجم، حيث يتجسد البديل كعملية سياسية – اجتماعية – اقتصادية – ثقافية – كفاحية نقيضة لكل من المشروع المعادي، والفكر اليومي العاجز لليمين الفلسطيني. عملية لها عمقها التاريخي وفاعليتها الميدانية، وديناميتها التحفيزية، وتقوم على قاعدة الربط بين الأهداف الوطنية للشعب الفلسطيني كمعيار ناظم، وبين الفعل السياسي والاجتماعي، الذي لا بد وأن يستوعب المستجدات ويوظفها في خدمة الاشتباك التاريخي.

هذه العملية مشروطة بتوفير الرؤية المنهجية للصراع القادرة على إيجاد التوازن المطلوب في كل مرحلة، وعند كل مستوى من مستويات الصراع، بحيث ترتابط أبعاد وركائز البديل الاستراتيجية والتكتيكية، التاريخ والحاضر والمستقبل، الدفاع والهجوم، السياسة الجارية والبعيدة

المدى، الشعب الفلسطيني كعام موحد من جانب، والشعب الفلسطيني كخصوصيات متنوعة. وما يصح على الخاص والعام الفلسطيني، يعتبر قاعدة جدل الوطني والقومي.

تتيح بلورة البديل الوطني الديمقراطي ضمن هذه النواظم إمكانية التعامل مع الواقع المتحرك، وتضمن استمرار القدرة على تجسير المسافات بين عناصر الصراع ومكوناته المتنوعة المتجاذبة والمتنافرة في آن. هكذا يمكن تخطي منهجية القطع المدمرة سواء أخذت شكل الإنشداد إلى الماضي والعام، أو الغرق في سياسة اللحظة الواقعية المجزوءة التي لا ترى من الواقع إلا مفاصله الرخوة. يفرض ما تقدم على القوة التي ترى في نفسها حاملة لمشروع البديل، استحقاقات جدية، لن يجد معها نفعا الاستمرار في ذهنية "الإحالة" وإلقاء المسؤولية على الآخر.

إن الظروف ملائمة، من ناحية موضوعية لبناء البديل الوطني الديمقراطي القادر على التصدي للمهام الوطنية التاريخية التي يفرضها الصراع. لقد انطلقت الأسئلة ولم يعد بالإمكان إعادتها إلى القمقم، فأداء وممارسة القوى الديمقراطية كما يشير الواقع لم ترتق إلى مستوى استحقاقات المرحلة، رغم الجهود المبذولة وحسن النية الذي تبديه.

يستدعي هذا الواقع العمل لتخطي الخلل، الذي حكم ممارسة تلك القوى، والارتقاء بدورها من مستوى المعارضة السياسية، إلى دور الرافعة وحامل مشروع "البديل الوطني الديمقراطي". بما هو تعبير عن مشروع وطني تحرري اجتماعي ديمقراطي إيجابي في جوهره ومظهره. هكذا يجري

تخطي جدار الأزمة الذي جعل مشروع البديل يتماهى مع فكرة المعارضة ورد الفعل على مبادرات وسياسات الأطراف الأخرى.

إن تخطي الأزمة التي تعاني منها القوى الديمقراطية الفلسطينية، مشروط بقدرتها على إعادة بناء ذاتها، وفق استحقاقات البديل الوطني الديمقراطي، والانتقال بالعملية من المستوى الفصائلي الضيق إلى المستوى الوطني الشامل، ومن المستوى التنظيمي المحدود إلى مستوى فهمها كعملية بنائية ترتقي عبرها القوى الديمقراطية أو التيار الديمقراطي من مستوى الفعل المحدود لبعض القوى السياسية والشخصيات الاجتماعية إلى مستوى الحالة الديمقراطية الشاملة لعموم الشعب الفلسطيني، التي بدونها يستحيل ترجمة مفهوم البديل الوطني الديمقراطي.

هكذا تتحدد نواظم البديل الوطني الديمقراطي، بمعنى تلبية شروط ومقومات الصراع ضد المشروع الصهيوني من جانب، وشروط البناء الاجتماعي الديمقراطي ومواجهة سياسات التبديد السياسي الاجتماعي التي يمارسها فريق سلطة أوسلو الفلسطيني من جانب آخر. بهذا نصبح أمام عملية إنهاضية وطنية اجتماعية ديمقراطية مفتوحة على أوسع مدى وتملك شروط إدارة الصراع على أساس رؤية تتيح استثمار ما يملك الشعب من طاقات وإمكانات بأعلى مستوى من الفعالية والكفاءة وإدارة الصراع بصورة تخرج العملية من تحت سيطرة الخصم، وقيود الفعل ورد الفعل.

دون السير بتلك العملية الاجتماعية – التاريخية وفق شروطها ونواظمها، ستبقى القوى الديمقراطية أسيرة عجزها، متسكعة في ذيل الحركة السياسية الاجتماعية للشعب الفلسطيني الذي سيواصل البحث عن البطل القادر على تأدية وظيفته الموضوعية والتاريخية. هكذا تصبح القوى الديمقراطية أمام استحقاق تخطي عجزها وأزمتها، الذي لن يتم لها إلا عبر الانتقال بذاتها ودورها لمستوى استحقاقات البديل الوطني الديمقراطي الذي يتجلى كمشروع سياسي – اجتماعي – فكري – عملي شامل. وبرنامج يملك شروط ومواصفات البديل الوطني الديمقراطي.

بهذا فقط يمكن تخطي مصيدة الفكر الانهزامي الذي يجد في غياب أو عجز البديل الوطني الديمقراطي الفرصة ليبرر عجزه وفلسفته وممارساته بمقولة أن تقدم البديل الوطني الديمقراطي بما يمثله من رؤية سياسية وفكرية واجتماعية وتنظيمية، سينتزع من الطرف الآخر أهم ورقة قوة يملكها، أي ورقة "اللا خيار" وغياب البديل النقي. ما تقدم يعني حكماً بدء انتقال المبادرة لقوى سياسية واجتماعية وفكرية جديدة في إدارة الصراع وقيادة عملياته التاريخية، وهو ما يعني الانتقال إلى مرحلة نوعية جديدة، سمتها وطابعها النهوض والإيجابية.

إن الصراع بين الرؤيتين لا يلغي التداخل، لأن العملية التاريخية على كامل مساحة الواقع المتداخل أصلاً، بما يعنيه ذلك من حراك وتحولات، تبقى مشدودة في كل الأحوال إلى معايير التناقض الرئيسي وضوابط الصراع ضد الاحتلال. وبناء عليه، لا يجوز دفع العملية لتتخطى شروطها الواقعية والتاريخية وإلا ستتحول إلى ما يشبه المذبحة

السياسية الاجتماعية الداخلية. لهذا نؤكد على ضرورة فهمها كصيرورات تاريخية، على القوى الديمقراطية إدارتها وتوجيهها، على أساس الدور والوظيفة اللذان يحكمان خيار البديل الوطني الديمقراطي وطنياً واجتماعياً.

وعلى طريق البديل الديمقراطي، مطلوب من الجبهة الشعبية أن تبادر باستمرار وأن تلعب دوراً ريادياً في تأطير الحالة الديمقراطية في سياق عملية تراكمية لبلورة القطب الديمقراطي، كحامل لمشروع البديل الوطني الديمقراطي بالمعنى التاريخي والاستراتيجي.

(٨) قوى الإسلام السياسي

لقد حددت الجبهة الشعبية في وثيقة الكونفرنس الوطني الأول معالم موقفها تجاه قوى الإسلام السياسي، وتلك الرؤية لا تزال تحتفظ بصحتها، فقوى الإسلام السياسي هي مكون طبيعي من مكونات الحركة الوطنية الفلسطينية على الرغم من أية خصوصيات تمثلها. وقد تنامى دور تلك القوى وفاعليتها خلال الانتفاضة الفلسطينية الكبرى نهاية عام ١٩٨٧، كما تنامى دورها الكفاحي وتأثيرها السياسي في الشارع الفلسطيني.

وعلى هذا الصعيد يهمنا أن نؤكد بأن الجبهة الشعبية ترى في تلك القوى إحدى دوائر الفعل والتفاعل الوطني، وذلك على قاعدة الوحدة والصراع كقانون يجب أن ينظم العلاقات بين القوى الوطنية في أوساط الشعب الفلسطيني. بمعنى الوحدة على المواقف والبرامج التي تستجيب لمهام وأهداف النضال الوطني وتعزز من الوحدة على قاعدة البرنامج

الوطني، والصراع في الميادين التي تتعارض فيها الرؤى والمواقف. ومفهوم الصراع هنا محكوم بالممارسة والقيم الديمقراطية، بهدف ضبط لمعادلات الصراع الأشمل ضد الاحتلال ومشاريع تصفيته القضية الوطنية الفلسطينية.

وهنا لا يجوز أن توضع علامة مساواة بين قوى الإسلام السياسي بما هي قوى وأحزاب وتنظيمات لها برامج ومواقف وممارسات محددة، وبين الإسلام كدين وعقيدة وفضاء فكري وحضاري لشعبنا الفلسطيني وأمتنا العربية.

وبهذا المعنى فإننا جزء من هذا الفضاء حيث يغدو التراث والحضارة الإسلامية مكوناً عضوياً من مكونات خصوصيتنا الثقافية. ونحن مطالبين بالتعامل مع إشكاليات هذا التراث بهدف الاستناد له وتطويره واستخدامه في صراعنا القومي وتطورنا الحضاري.

إن العلاقة مع قوى الإسلام السياسي هي علاقة متحركة وجدلية تبعاً لتناقضات الواقع السياسية والاجتماعية، ومع ذلك فهي تمتاز في هذه المرحلة بتقاطع أعلى على الصعيد السياسي حيث تقف والقوى الإسلامية على أرضية المعارضة والمواجهة لمشاريع التسوية الأمريكية – الإسرائيلية التي تستهدف تبديد ثوابت وحقوق الشعب الفلسطيني، مع وجود هوامش للاختلاف والتباين في الرؤية والمواقف.

بينما على الصعيد الاجتماعي فإن التعارض والتناقض أكثر حضوراً، سواء على صعيد فهم الديمقراطية كقيم وآليات وممارسة لبناء

المجتمع ومؤسساته أو تجاه القضايا الاجتماعية الرئيسية حرية المرأة، حرية الاعتقاد وحرية التعبير والاجتهاد وحرية الإبداع الثقافي وقضايا العدالة الاجتماعية والاقتصادية بمختلف تجلياتها.

وفي ضوء ما تقدم فإن العلاقة مع القوى الإسلامية هي علاقة تقوم على الاحترام وتحشيد الطاقات والجهود في مواجهة التناقض الرئيسي مع الاحتلال والشرائح المتحالفة معه من جانب، وعلى الصراع الديمقراطي فيما يتعلق بالتناقضات الاجتماعية والثقافية وما تعكسه من برامج وممارسات وقيم.

هذه الحقائق تستدعي الارتقاء بالحوار مع تلك القوى باستمرار ودفع العلاقة نحو الائتلاف الوطني إن أمكن حتى لا تبقى خاضعة للعفوية والارتجال وردود الفعل. وبهذا المعنى تصبح العلاقة ذات طبيعة عملية وسياسية واعية بعيداً عن عقلية الهيمنة والاستخدام الفئوي الضيق، إنها علاقة تنسجم والمصلحة الوطنية وتستجيب لتحديات المرحلة وأسئلتها.

إن هذا الفهم وهذه الرؤية لا يتناقضان مع خيار الجبهة لبناء البديل الوطني الديمقراطي، وتعزيز الحالة الديمقراطية كخيار استراتيجي في النضال الوطني والاجتماعي، بل أن صياغة العلاقة مع مختلف القوى في الساحة الفلسطينية بما فيها قوى الإسلام السياسي على قاعدة الوضوح هو شرط واستحقاق دائم على القوى الديمقراطية أن تتعامل معه وتستجيب لأسئلته وإشكالاته بصورة خلاقة، وإلا ستفقد السياسة التحالفية عوامل نجاحها وتأثيرها.

خاتمة :

إن هذه الوثيقة السياسية بوصفها جزءاً من التقارير الشاملة التي عرضت أمام المؤتمر الوطني السادس، وقبلها في المؤتمرات القاعدية. ما هي إلا التجلي الأوضح عن قراءة الجبهة الشعبية لتحرير فلسطين، للوضع السياسي الفلسطيني، دون إهمال لمعاني ودلالات الوضع على الصعيدين العربي والدولي، وما يحمله من معطيات كثيرة وهامة، قد غطتها الجبهة بوثائقها الصادرة عن الهيئات المركزية في حينه (عند الحدث).

كما أن الجبهة الشعبية لتحرير فلسطين لا ترى في هذه الوثيقة كتقرير سياسي تقليدي بل ترى فيها أنها رؤية سياسية ومعمقة في تحديد معالم الأزمة والخروج منها. وكل هذا مرهون بربط محكم للنظري بالممارسة.

انتهى

المؤتمر الوطني السادس

تموز ٢٠٠٠